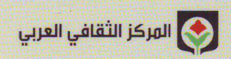
المهدي المنجرة

زمن الذلّقراطية



د. المهدي المنجرة

زمن الذلّقراطية

حاورته: د. هند عروب



المركز الثقافي العربي

الكتاب

زمن الذلّقراطية

تأليف

د. المهدي المنجرة

حاورته

د. هند عروب

الطبعة

الأولى، 2017

عدد الصفحات: 176

القياس: 14 × 21

الترقيم الدولي:

ISBN: 978-9953-68-844-2

الناشر

المركز الثقافي العربي

الدار البيضاء ـ المغرب

ص.ب: 4006 (سيدنا)

42 الشارع الملكي (الأحباس)

هاتف: 0522 303339 ـ 0522 307651

فاكس: 305726 522 212+

Email: markaz.casablanca@gmail.com

بيروت ـ لبنان

ص.ب: 5158 ـ 113 الحمراء

شارع جاندارك ـ بناية المقدسي

هاتف: 01 750507 ـ 01 352826

فاكس: 343701 1 961+

Email: cca_casa_bey@yahoo.com

مقدمة

وشرعت ثورية الذّلقراطية

أي مستقبل ينتظرُ العرب؟ كان هذا التساؤل الهاجس المحفِّز الذي أثمر هذه الانتفاضة الفكرية في صيغتها الحوارية مع عالم المستقبليات البروفسور المهدي المنجرة. كان العام 2000، عام الانتقال إلى الألفية الثالثة الذي اتخذناه في محاورتنا نواة زمنية حاملة لمؤشرات ساطعة عن احتمال انتفاض مجتمعات العالم العربي، بدءاً من انتفاضة الأقصى الثانية. لقد كنا نتحدث بلغة اليقين، فانتفاضة الأقصى الثانية شكَّلت الفتيل المؤسِّس لاندلاع النار في الهشيم، إذ كانت مقياساً عالي الدقة يلوح بانفجار انتفاضات جماهيرية في الأفق القريب.

يقول البروفسور المنجرة: «وبقدر ما أعتقد جازماً بأن انتفاضة أطفال الحجارة إنما هي ثورة على من لهم قمّة الرباط «شرعية التمثيل» (قبل أن تكون على المغتصب الصهيوني)، فإني أعتقد جازماً أيضاً بأنها موجَّهة إليهم، إلى تخاذلهم، إلى تردّي وضعهم، إلى هشاشة قراراتهم، إلى ضعف تحركهم، إلى استخفافهم بشعوبهم، وقمعهم لها وتكميم أفواههم خشيةً على قدسية «الاستقرار» واسترضاء الذين لا يدفعون بمبدأ التغيير ولا مصلحة لهم أن يسود».

ولأن الهاجس كان البحث عن التغيير وسُبُله، فقد قمتُ بتصميم تساؤلات تفتح بوابات قلقة بخصوص الغد، فانبعثت انتفاضات حوارية وحوارات منتفضة أسَّسنا لها فكرياً، إذ لم أتردد في طرح أسئلتي القلقة كما لم يبخل البروفسور المنجرة في ردوده بعلمه وقلقه المستقبلي أيضاً. فقد جبنا عبر خارطة مشكلات العالم العربي من الأوضاع الداخلية للبلدان العربية (كالتعليم، الإعلام، حرية التعبير، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، غياب الديمقراطية والازدراء السياسي. . . .) إلى وضع العالم العربي في سياقاته الجيوستراتيجية والإقليمية (الصراع العربي الإسرائيلي - الحرب على العراق - حرب المياه - ضعف سياسات الدفاع العربية. . .)، ثم مَوقَعَة هذه الرقعة الإقليمية في سياقها الدولي (صلاتها بالمنظومة الدولية - الأمركة - الإمبريالية الجديدة - التبعية والسيادة - الحروب السيميائية الناجمة عن العولمة - العولمة - العلاقات شمال جنوب وأيضاً جنوب جنوب. . .). لم نكن ننهي محاوراتنا دون التشديد على حاجة البلدان العربية إلى التفكير العلمي لوضع سياساتها ولتنمية مجتمعاتها اقتصادياً، معرفياً وإنسانياً، وذلك باعتماد البحث العلمي وتطوير حقل الدراسات المستقبلية وتدبير المخاطر السياسية المحتمل وقوعها، واستشراف مستقبلها بدل تركه مجرد نقطة ضمن أجندات المصالح الدولية في المنطقة، التي ما انفكت تجدد دورة «سايكس بيكو».

محاوراتنا جعلت البروفسور المنجرة يُجمِل الأوضاع في العالم العربي في مفهوم مبتكر واحد: «**الذلّقراطية**». فالانتفاضات هي ثورة على الذلِّ والإهانة واحتقار السُّلط الحاكمة لشعوبها التي منذ

حصولها على استقلالها، وهي تطالب من حكوماتها «الوطنية» أو من «مستعمرها الوطني» بالعدالة والكرامة والمساواة والحرية، ولم يكن ردّ الأنظمة المتسلِّطة الحاكمة سوى المزيد من القهر والتجويع، لذا فالانتفاضات - كما يقول البروفسور المنجرة - «لم تأتِ من فراغ ولا من عدم، لم تأتِ من انقلاب ولا من تآمر. هي أتت من صيرورة تاريخية لا آنية فيها ولا ارتجال. هي أتت من اختمار ماضٍ مُرّ ومتردي، من حاضر ملؤه اليأس ومن أمل في المستقبل يتغيّا البديل الجذري لا الترقيع المرحلي المجحف أو الحلول الوسيطة المهادنة».

وبعد مرور عشر سنوات على هذا التصريح، انفجر ما اختمر بين براثين المجتمعات العربية من ذلٍّ وقهر وجوع وتجويع وتجهيل وازدراء واحتقار، فاندلعت انتفاضات العالم العربي التي نعتها التسويق الإعلامي بـ«الربيع العربي». فخرجت الجماهير كاسرة جدار الخوف وقيود الجبن اللذين تملكاها لعقود، مطالبة بالتغيير وإسقاط من أذلوها، لكن دون تفكير في «غد الانتفاضات»، كيف نريده، وهل من رؤية مؤسِّسة لما بعد «الثورة». قطعاً لا. فالانفجارات تمّت بشكلٍ فُجائي، وإن كانت تراكماتها المترسبة حاملة لمؤشرات الانفجار بشكل صريح طوال العشرية الأولى من الألفية الثالثة. إن السؤال الجوهري يكمن في كيفية استكمال مسار الثورة وإعادة بناء ما بعد الثورة، أي استراتيجية ما بعد الهدم، وإعادة البناء.

إن المرحلتين الراهنة والآتية هما الأخطر والأهم، فالانتفاضات ليست ضمانة كافية لتحقيق الثورة وإن باتت تجسد انعطافة تاريخية لا جدال فيها، كما أنه من الممكن واليسير جداً

انحراف مسار الانعتاق، فخطر العودة إلى ما قبل قائم في حال انقسام الشعوب مجدداً بعد أن وحّدها شعور الانقضاض على الظلم والحاكم الظالم. وفي اعتقادي، أنه مهما تمَّ الاختلاف الجدلي في المرحلة الآنية حول تصورات وسيناريوهات الثورة وما بعد الثورة، ينبغي التوحّد حتى لا يضيع مسار الثورة، حول ما يمكن اعتباره رؤية جوهرية لمرحلة إعادة البناء. ولا بدَّ لهذه الرؤية أن تتأسس على حكم عقلاني بمنأى عن سطوة الأيديولوجيات بما فيها الدين، وسطر سياسات ذات بُعد علمي واستراتيجي ترسِّخ العلم والفكر والثقافة، وتدعم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وتشجّع الابتكار والإبداع وتعتمد الأدمغة المحلية، هذا بالإضافة إلى ضرورة التحول من اقتصاد الريع إلى اقتصاد الخلق والإنتاج، ودعم قوى الشباب - بدل تحولها إلى قنابل موقوتة إجرامية أو راديكالية - وضمان حقّ المواطنين في اختيار حكَّامهم، وإزاحتهم ومحاسبتهم ومسائلتهم ومحاكمة الفاسدين. ولا يمكن استكمال مسارات الانتفاضات والانتقال إلى مرحلة الثورة الحقيقية دون إعادة تحديد طبيعة العلاقة الرابطة بين المنطقة العربية والمنتظم الدولي للتخلص من واقع التبعية والوصاية، والأهم أن تظل الشعوب العربية محافظة على جسور التواصل بينها لتبادل الخبرات والعمل سوية على إنجاح مرحلتي الثورة وما بعد الثورة. وتقعيداً عليه، فالشروط الجوهرية الكفيلة بتحقيق هذا المنظور يمكن إجمالها في النقاط الآتية: فصل الدين عن الدولة لتأسيس دولة مدنية فعلية، الشعب مصدر سلطتها، وتجّذير مبدأ سيادة حكم القانون، وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، وتدعيم أُسُس العدالة الاجتماعية، ثم تأسيس ثقافة المعارضة والمحاسبة

والضغط المدني والسياسي، وكذا حماية حريتي الفكر والتعبير وضمان قنواتهما.

وفي معرض إجابته عن سؤالي «أي مستقبل ينتظر العرب؟»، يقول البروفسور المنجرة: «كي نملك المستقبل، يجب ألا يكون مرهوناً، والمستقبل العربي رهينة لدى البنك الدولي والولايات الأميركية المتحدة ومجلس الأمن. إن مستقبلنا أسير ومحاصر يكرِّس وضعه غياب الديمُقراطية والنزاهة والشورى... وهو وضع لم يعد مجدياً إصلاحه أو معالجته بواسطة المضادات الحيوية، إذ الجسد العربي ينزف بشدة وكلما تأخرنا سندفع ثمناً باهظاً وسنضطر إلى عملية جراحية عصيبة، لكن التغيير آتٍ. صحيح المؤشرات غير مبشِّرة على الأمد القصير، لكن الانتفاضة الجديدة بالأقصى أعطت رؤية جدّ هامة تخصُّ الشعوب. فهذه الأخيرة ستقول كلمتها لتتحدث عن مصيرها، لأن القادة العرب أثبتوا أنهم فاقدو القدرة على الإبصار والاستماع إلى أصوات شعوبهم ولا يتحدثون إلا بألسنة من يتحكمون في مصيرنا، لكن الشعوب تسمع صوت الغد يناديها لإثبات إرادتها إذا أرادت مكاناً في هذا الغد». لذا فإسقاط حاكم أو حكومة أو المطالبة بإسقاطهما، لا يعني اكتمال صورة الثورة ولا تحقيقها لأهدافها السامية المتجسِّمة في هدم بنيات الأنظمة الطاغية واجتثاث فيروسات الفساد بغية إعادة بناء نظام قائم على رؤية تسهم في تشكيلها الفكر العلمي إلى جانب الجماهير الثائرة، المنظَّمة والمؤطَّرة. لذا فوعي الجماهير ضروري بأهمية وحساسية اللحظة التاريخية الراهنة التي يعيشها العالم العربي لتفادي الشعور بالإحباط والعودة إلى ما قبل، وللحفاظ على حدث الثورة والدفع به إلى

الاكتمال والنضج، وليغدو مداً ثورياً ذا أهداف أبعد من مجرد إسقاط حاكم أو حكومة. إن الشعوب العربية، اليوم، سجلت الخطوة الأولى على درب القلب التاريخي، لذا فالثورة، في واقع الأمر، شرعت للتو.

د. هند عروب

نيويورك، في 22 سبتمبر 2016

حوارات مع
د. المهدي المنجرة

أجرتها معه
د. هند عروب

(جرت الحوارات في ديسمبر 2000 ويناير 2001 في مكتبه في الرباط)

العولمة هي الأمركة ببساطة

يدور عالم اليوم في فلك العولمة، وهو عالم يحكمه شيء اسمه النظام العالمي الجديد بزعامة القطب الواحد، المتمثل في الولايات المتحدة الأميركية، التي تفكر بمنطق القوة العسكرية والضغط الاقتصادي في أنانية مطلقة، لكنها تتوشح بثوب الملائكة حتى تختفي أهدافها الدنيئة وراء ستار المساعي الإنسانية لتضمن استمرارية تدخلاتها وتحمي مصالحها الاستراتيجية. وتغلِّف كل هذه المخططات بالبروباغندا أو الدعاية بأن «العالم أضحى قرية صغيرة» قوامها الانفتاح والتواصل وحماية حقوق الإنسان وما إلى ذلك. . . هذه الدعاية هي عينها الشعار الذي اختارته لسياستها الجديدة في الغزو الكامن في العولمة، وسخّرت لها ترسانتها الإعلامية لإرساء قواعد هذا المفهوم وإشاعته على المستوى العالمي، إذ قُدِّمت العولمة في حلة المُصلِح المبشِّر المنذر الذي يتحقق على يديه خلاص دول الهامش من لعنة الفقر والتهميش. فمن تبناها كُتِبَ له التقدم ومن صدَّ عنها فقد يجحد نعمتها. إن هذه العولمة التي يدّعي أصحابها أنها البوصلة التي تقود دول الجنوب نحو التساوي مع عالم الشمال، نجحت في أن تغرس جذورها في مستنقعات الهوية المقتلعة

لـ«رجل الخبز»، كما تمكّنت من أن تدخل حياته لتغدو جزءاً منها أو أسلوب حياة كاملة، حيث وجد رجل الخبز هذا نفسه يتلفظ اصطلاحاً لا يفقه معناه، وكيف يفقهه وهو واقع تحت رحمة الاستلاب الثقافي والأخلاقي. . . ؟

فما المفهوم الحقيقي لهذا الاصطلاح؟ وما الذي قدَّمته لشعوب العالم الثالث؟ وهل ستلحم فعلاً العولمة شروخ مجتمعاتنا الفقيرة - المفقرة في واقع الأمر - أم ستزيد الأمر استفحالاً؟ هل هناك علاقة بين العولمة والاستعمار والإرهاب والعالم الغربي أجمع؟ وهل العولمة عولمة العالم أم أمركته؟

س: ما التفسير الذي يمكن تقديمه للعولمة كمفهوم اجتاحَ المجتمعات؟

م. **المنجرة**: المقصود بالعولمة هو الاستعمار الجديد الشمولي، استعمار من دون لون ومن دون راية ومن دون جواز، تقفُ وراءه الولايات المتحدة الأميركية التي تهدف إلى تشتيت مجتمعات العالم الثالث أكثر مما هي مشتتة. والعولمة - على عكس ما تنادي به من انفتاح - هي الانكماش الحقيقي لأنها تسعى إلى تطويق حركة الآخر بتوجيهات كيان واحد هو الولايات المتحدة الأميركية. ومن ثم فإن العولمة في واقع الأمر هي الأمركة وما دون هذا المفهوم يُعدُّ تزييفاً وخِداعاً حتى يتسنى للعولمة تحقيق مآربها المرتبطة في الحقيقة بالأخلاق وليس بالاقتصاد كما يدّعى. فالحضارات اليهودية - المسيحية ترمي من وراء العولمة إلى فرض قيمها وأخلاقياتها وأسلوب حياتها على الحضارات غير اليهودية

وغير المسيحية كحضارة عالمنا الإسلامي. وما الاقتصاد إلا واجهة لإخفاء المأرب الحقيقي للعولمة الكامن في النفوذ إلى حياة المجتمعات لاستمرار بسط الهيمنة والتحكم.

س: مجتمع كمجتمعنا، هاجسه الأول والأخير البحث عن الخبز، ينتمي إلى دول الجنوب، ويحمل بين طياته مفهوم حياة الهامش، كيف له أن يتعامل مع ظاهرة العولمة، وكيف له مواكبة راكبها وهي تُعدُّ قمة التطور الحالي وتتطلب بنيات قوية فكرياً وصلبة مادياً؟

م. **المنجرة**: منذ أن عانقت البشرية مفاهيم التطور وهي تتحرك صوب التقدم العلمي والإنساني والفكري والتكنولوجي... فالتطور ليس هو المشكل في الأساس، لأن السرعة التي يعرفها التقدم في ظلِّ العولمة هي التي تخلق لدى مجتمعات دول الجنوب عدم القدرة على مجارات الركب السريع - إن لم نقل الصاروخي - الذي يميز عالم اليوم، لأن دول الجنوب لم تهضم بعد حتى إمكاناتها الهزيلة، الشيء الذي يخلق الفجوة بين إمكاناتها البسيطة وما تفرضه عليها العولمة من تطور مستمر.

س: إذن يمكن القول إن السرعة التي تجتاح بها العولمة العالم قد تتسبب في إحداث خلل للمجتمعات الضعيفة على مستوى المسار التنموي، أي إن هذه المجتمعات ستعرف عدم التوازن بين زحفها البطيء نحو التنمية - الذي يوافق ظروفها - والتطور المكوكي للمجتمعات المتقدمة من حولها؟

م. **المنجرة:** هذا أكيد، لأن مجتمعات دول الجنوب ستعيش فجوات عميقة يصعب لحمها، وهذه الفجوات ستكون نتاج انعدام التوافق بين إمكانات دول الجنوب ودول الشمال. كما ستتسبب في عملية عسر هضم لقانون التطور الحالي الذي يخدم مصالح الشمال ويُبعد أهل الجنوب حتى من السير في طريق النمو، إذ كلما ازدادت سرعة تطور العالم، كلما تعمقت الفجوات بمجتمعات دول الجنوب وتجذّرت الأزمات أكثر فأكثر واستمر عسر الهضم لديها.

س: هل العولمة إذن ستعمّق حدّة التوتر والتناقض بين من يملك ومن لا يملك داخل المجتمع الواحد وبالتالي ستساهم في تعميق الهوة بين المؤهلات العلمية والثقافية والمادية. . . للأفراد؟

م. **المنجرة:** هو تحصيل حاصل في مجتمعاتنا، ولذلك فضلاً عن تكريس وتعميق العولمة لإشكالية المتفاوتات الطبقية وما يترتب عنها من فروق وصراعات، فإنها ستكرِّس شيئاً آخر حيث جاء على لسان الوزير الأول الإيراني أن العولمة ستخلق الصراع بين من يعرف ومن لا يعرف. وهذا الصراع سيؤدي إلى أزمة، بل إلى أزمات بين أهل المعرفة ومن لا علاقة لهم بها.

س: هل يجوز الحديث عن التأثيرات النفسية لظاهرة العولمة، باعتبار أن لكل ظاهرة انعكاسات مادية ومعنوية؟

م. **المنجرة:** فضلاً عن أزمات العولمة ذات الطبيعة المادية هناك تأثيرات تمسُّ الجانب النفسي أو «السيكولوجي» لشعوب العالم الثالث. فهي السبب في عدم وجود رؤية مستقبلية لدى هذه

الشعوب لأنها لم تعد تستطيع أن تحلم ولا تملك أحلاماً على أساسها تبني مستقبلها، إذ تمَّ اقتلاع مرجعيتها وجذورها واستبدالها بأحلام لا تخصها، وهذا ما نسميه بالاستلاب والانسلاخ الذي تعانيه شعوب العالم الثالث بما فيها عالمنا العربي والإسلامي. ولقد لعب الإعلام دوراً فعّالاً ودقيقاً في ترويج دعاية العولمة التي تُعدُّ رؤيا لتحقيق الهيمنة باستغلال التطور التكنولوجي/الإعلامي ووسائل الاتصال والتأثير والتوجيه، الشيء الذي جعل العالم يعيش في كنف حرب نفسية زرعتها ما روجته الولايات المتحدة الأميركية بمعية العالم الغربي من أفكار مغلَّفة وملغَّمة حول العولمة وحول أي أكذوبة أرادت أن تهيمن بها على العالم، وكذا الحملات الدعائية التي تقوم بها وسائل الإعلام الموجهة نحو تحقيق أهداف أيديولوجية وتوجيه الرأي العام والتأثير عليه بالمفاهيم التي تخدم مصالح العالم الغربي وتجعل من العالم لا قرية صغيرة، بل قرية تحت رحمة العملاق.

س: هل يمكن اعتبار العولمة نوعاً من أنواع الإرهاب؟

م. المنجرة: مما لا شك فيه، فالعولمة اصطلاح يرادف الأمركة، وما دام يرادفها فهو من سلالة الاستعمار ومن جنس الإرهاب. وليست العولمة كما يدّعون هي التواصل والانفتاح لأنه ومنذ أقدم الحضارات والشعوب في تواصل وعلاقة دائمين، لا أحد ضدّ الحداثة والانفتاح والتطور. لكن ما تقول به العولمة وتنادي به هو الانكماش الحقيقي، لأن مبتدعي هذه الاستراتيجية يسعون إلى شلِّ أدنى حركة تفكير لدى الشعوب وبالتالي جعلهم يفكرون بمنطق

هؤلاء ويتبعون نمطهم في الحياة، فهل هذا هو الانفتاح؟ وما دامت هذه الأيديولوجيات تُعدُّ استراتيجية جديدة للغزو تشنُّها الولايات المتحدة الأميركية، فالعولمة إذن تُعتبر الاستعمار الجديد لمرحلة ما بعد الليبرالية، وبما أن هذا الاستعمار ذو مخطط أميركي، فمن البديهي أن تغدو العولمة إرهاباً لأن الدولة التي خططت للعولمة (أي الولايات المتحدة الأميركية) تُعدُّ الدولة الإرهابية الأولى في العالم وتليها إسرائيل.

س: كيف تسللت العولمة إلى مجتمعاتنا؟

م. **المنجرة**: كان للإعلام الدور الأساسي والمباشر في نفاذ العولمة إلى مجتمعات دول الجنوب من طريق الغزو الإعلامي وما رسّبه من أفكار دعائية عن العالم الغربي، الشيء الذي عاد إلى تفشي ظاهرة الاستلاب الفكري والانسلاخ الثقافي واستبدال ثقافتنا وأفكارنا بأفكار وثقافة الغير. وللأسف ساهم إعلام هذه الشعوب في تكريس هذه الظاهرة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن العولمة تمَّ تحضيرها مع بعض رؤساء حكومات العالم الثالث والطبقات المستغِلة لاستقلال بلدانها وكذا بعض النخب الثقافية المرتزقة التي مهّدت وسهّلت عملية اختراق العولمة لمجتمعاتنا حتى تحمي نفسها ومصالحها على حساب شعوبها.

س: أكَّد فيديل كاسترو في آخر خطاب له وجّهه إلى شعبه أن العولمة ستقود العالم إلى أزماتٍ اقتصادية لا مخرج منها. هل تتفقون مع هذا الطرح؟

م. **المنجرة:** هذا صحيح، فالعولمة لن تولِّد أزمات اقتصادية فحسب بل هي خراب الشعوب على جميع المستويات الاقتصادية والديمُقراطية والثقافية. . . لأنها سياسية استعمارية تهدف إلى الحفاظ على مصالح مبتدعيها على حساب تعميق أزمات العالم الثالث من طريق الضغط العسكري والاقتصادي وفرض أساليب هذه المجتمعات وكذا من طريق الشركات متعددة الجنسية التي انخفض وتقلَّص أمامها دور الدول والحكومات لما تملكه من مال وسلطة تفوق حتى سُلَط الدول المتواجدة فوق أرضها.

س: ما الذي قدمته العولمة لمجتمعات العالم الثالث إذن؟

م. **المنجرة:** نجحت العولمة في شيء واحد: هو تفتيت وتشتيت «شبه الوحدة» بين دول العالم الثالث. فمنذ مؤتمر باندونغ سنة 1955 الذي يُعدُّ أصل ميلاد حركة عدم الانحياز المتبلورة بمؤتمر بريوني في يوغسلافيا في يوليو 1965، والتي هدفت إلى محاربة الاستعمار ومساندة القوى المتطلعة إلى التحرر والمحافظة على الهوية الوطنية. سعت دول العالم الثالث إلى تحقيق الوحدة بين صفوفها، الشيء الذي أفزع الغرب ففكر في تفريق هذه الصفوف، وجاء الشتات على يد العولمة التي نحياها اليوم والتي أفرزت - كما كنت قد توقعت - الحرب الحضارية ضدّ العراق سواء من خلال عاصفة الصحراء أو عبر ثعلب الصحراء.

س: ما مصير الثقافات الوطنية لمجتمعات «دول الهامش» في زمن تحديات العولمة؟

م. المنجرة: مصير ثقافتنا الوطنية رهين بتطهير أجوائها من المثقفين المرتزقة وبدحر كل ما هو دخيل على أفكارنا حتى نبني لشعوبنا أرضية ثقافية قوامها الأمانة في العمل الفكري لتنعتق من الاستلاب الفكري والانسلاخ الثقافي.

س: أي تصور مستقبلي يمكن توقعه لمجتمعات دول الجنوب بعد أن غزتها العولمة؟

م. المنجرة: إذا كان القرن الحالي قرن الماديات فإن مالرو تنبأ بأن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن الروحانيات. وكل من هو غير يهودي - مسيحي سيتمكن من التأقلم مع المفاهيم الروحانية، لأن العديد من المؤمنين في العالم، كالمسلمين والبوذيين، لم يلغوا من حياتهم اليومية تخصيص بعض الفترات لإشباع حاجاتهم الروحانية، لأن قيمة المرء في الروح وليس في المادة كما يعتقدُ الغرب. وعلى مستوى الحروب، إذا كانت العولمة قد تسببت في الحرب الحضارية التي يشهدها العالم اليوم، والتي تُعدُّ حرب الخليج (عاصفة الصحراء وضربة ثعلب الصحراء) جزءاً من مسلسلها، فنحن نتوقع حرباً جديدة، «الحرب السيميانتيكية» أي حرب المفردات. فمن فرض لُغته عليك، فقد فرض نفسه. كما ستعرف العولمة صراعاً داخل الغرب وتحديداً من لدن الدول الأوروبية التي ترفض أن تكون تابعاً أو أن تلفّها خيوط الأمركة.

الخداع السيميائي للعولمة

إن أقلَّ ما يمكن أن نصف به سياسة العولمة أنها كَمِين حضاري يتركَّبُ من ألغام عدة، سياسية، اقتصادية، ثقافية. . . وسيميائية. واللغم الأخير، أي اللغم السيميائي، يشكِّل مادة الحوار التالي مع د. المهدي المنجرة، المنتفض ضدّ العولمة كظاهرة استعمارية جديدة، وكاستعمال لغوي خداعي ملغَّم، يجرِّد لا بل يجهِز على حقّ الشعوب في انتقاء المفاهيم والاصطلاحات، والألفاظ المخولة لها التعبير الحر عن واقعها وآفاقها وآمالها وآلامها وأحلامها وسعيها لتحقيق مسيرات الحرية والتحرر واسترداد الكرامة.

فالحمولة الاستعمارية المخبأة خلف الخداع السيميائي اللغوي للعولمة، كاصطلاح وكاستراتيجية، تسطرها عنجهية الغرب لإقصاء كل ما غير يهودي وغير مسيحي.

هذه الحمولة هي تكريس للفكر الواحد وبالتالي للعبارة الواحدة. ولعلّ المحفل الدولي طافح بتمظهرات الخداع السيميائي، القائم على تحريف المعاني الأصلية للمفردات وإكراه الآخرين، على حمل التصورات الذهنية والمفاهيمية الكامنة في رؤوس مسطِّري الاستعمار الجديد. فما هو إذن الخداع السيميائي للعولمة؟ وما هي

أبرز تجلياته بالعالم العربي؟ وما هي طبيعة الأوهام التي نفثتها العولمة في أدمغة من هم مستقبليون جيدون ومستهلكون لكل ما هو غربي، وإن كان لغماً في باقة زهور أو علبة حلوى؟ ثم ماذا بخصوص الاعتقاد الوهمي بأننا ألفينا قوة عالمية تكنولوجية معلوماتية موحّدة. والعالم مجزأ ما بين شمالي وجنوبي، والجنوب ذاته مفصول ما بين شمالي وجنوبي؟

س: استخلصتم في محاضرتكم «تحرير العولمة»، أن هذا المفهوم كان موضوع استعمال سيميائي مبالغ فيه بشكلٍ مخادع. فما المقصود بالخداع السيميائي للعولمة؟

م. **المنجرة**: ظلّت العبارات والكلمات والمفاهيم عبر الأزمنة محتلة لمكانة الآليات الدفاعية عن مواقف معيّنة لمواجهة مواقف أخرى، على المستوى المجتمعي، وعلى المستوى الشخصي. وعلى الرغم من وجود قواميس، إلا أنه لا يمكن إعطاء أي لفظ مفهوماً قاراً، لأن اللغة في حقيقتها مفهوم نسبي، يتطور مع الزمان والظروف، وأجمل ما فيها ديناميتها الثقافية والاجتماعية وكذا فنّيتها. فالشاعر أو الكاتب أو الخطيب له علاقة عميقة مع اللغة، تبلغ حدّ التغزل، وهذا طبيعي لا يمكن اعتباره خديعة، بل هو تناغم طبيعي قائم على الأخذ والعطاء بين اللغة ومن يتعامل معها.

لكن الخداع أساسه المقاصد، ففي السنين الأخيرة برزت تغييرات جذرية وهيكلية في عالم السيمياء، ترتبط بالسرعة التي نتعامل بها، والتي على إيقاعها نتبادل الأفكار، وخصوصاً ما يُسمّى بالثورة الإعلامية. فالأشياء أضحت آنية جداً، إذ لا مجال لمقارنة

حركة الكلمات من قبل وحركة انتقالها اليوم، فالتكنولوجيا المتطورة في مجال تنقلُ بأقل من ثانية كلمةً أو لفظاً نُطق في طوكيو ليصل بعد هنيهة ستوكهولم، وهذا ما منح الكلمات وزناً أكثر من ذي قبل، ليس من الحيثية الأدبية أو الجمالية حتى، أو من التفاهم، ولكن من الناحية الإعلامية والادّعائية.

وبما أننا دخلنا ما يُسمّى بعهد المجتمع المعرفي المرتكز على المعرفة التي تتأسس بدورها على آليات الكلمات أو الأرقام إذا كنا في مجال الرياضيات، أو على الأحرف إذا كنا في صدد بحث في العلوم البحتة، لذلك ارتكن الخداع إلى آلية الكلمة في إطلاق الشعارات الادّعائية للعولمة، وقد ساعد على تحقيق هذه المقاصد الإمكانيات الضخمة الموظَّفة في مجالات الإنترنت والإعلام والأقمار الاصطناعية والصحافة... إذ باتت توظِّف هذه الميادين لخدمة أهداف معيّنة، سلبية في معظم الأحيان...

س: إذن ما هو الغزو السيميائي المهدِّد للمجتمعات الإنسانية في هذه الألفية؟

م. المنجرة: أكَّد هذه الحقيقة مفكرٌ فرنسي قائلاً: «إن الحروب القادمة ستكون سيميائية». ونحن نحيا ذلك فعلاً، فهذه الخديعة هي جزء من الاستراتيجية العُليا العسكرية للمعسكر الأميركي المتبني لسياسة (Soft power)، أو القوة الناعمة في مجال الخداع السيميائي. فلقد تمَّ اعتماد القوة الناعمة كآلية أساسية للدفاع عن المصالح، لأن الحروب الحضارية تقوم على مستوى بنيوي، أي تغيير بنية الآخر ومرجعيته وأُسُس تفكيره وذاكرته.

هذا النوع من الحروب يتمُّ عبر فرض قيمك على الآخر، والغرب مستمر في مسيرته هذه.

وإذا كانت الحروب الحضارية تحدث على الصعيد البنيوي، فإن الحروب السيميائية هي حروب على المستوى الوظيفي، أي كيفية توظيف الكلمات، حيث يتم إدخال معانٍ محددة تخدم مصلحتك في دماغ الآخر، فتتشكل لديه صورة ذهنية للفظ بالشاكلة التي تطمح إليها، وهو نوع من غسل الدماغ، ولطالما أخذ الأميركيون على الأنظمة الشيوعية والأيديولوجيات الماركسية والفاشية هذا الأسلوب في التعامل، فلقد كان للنظام النازي وزيراً خاصاً بالبروباغندا، يُدعى جوزيف غوبلز. حيث وإن كان قد رحل إلا أنه قد ظهر بصور مختلفة في العصر الحالي الذي يشهد فاشية ونازية لغوية سيميائية.

وللأسف، إننا في العالم الثالث لسنا واعين كفاية بهذه الخطورة اللغوية لأننا تأخرنا كثيراً في تطوير لغاتنا، وامتلاك مرجعية علمية للتعامل مع الألفاظ العلمية التي تتهاطل يوماً بعد يوم. إني لست ضدّ تبادل وتلاقح اللغات والحضارات ولكن شريطة ألا يتم هذا التبادل في إطار فرض المعاني وتجويف ألفاظ اللغة الأم من معانيها الأصلية، وطرح البديل السيميائي الخداعي على الطاولة. والحقيقة إن هذا الطرح الأخير هو ما يعايشه عالم اليوم الذي يشهد استغلالاً رهيباً للغة، ينفي سلوك الإغناء المتبادل الفكري واللغوي، ليقيم بدله التعبير الواحد على غرار الأيديولوجيا الواحدة والفكر الواحد، لأن الأميركيين استوعبوا أكثر من الفاشية والنازية مدى أهمية ونجاعة الآلية اللغوية لتطبيق استراتيجياتهم عبر العالم. ونحن لسنا أمام هواة موظفين للغة الدعاية والتأثير على الأخير كجزء أساسي للسلطة

والقوة العالمية، لكننا نتعامل كمحترفين احترافاً احتكارياً لهذا المجال، حيث أفرزت هذه الاحترافية نوعاً من عولمة الحركة التعبيرية وتركيبة الاصطلاحات. فالعولمة التي أعتبرُها خداعاً هي نفسها جزء من تركيب خداعي أكبر ينبع من نحو يركِّب الكلمات في جُملٍ أضحت عنصراً من عناصر تأثير السياسة الخارجية. مثلاً بيع حصة من اتصالات المغرب في إطار شعار الخوصَصَة الرائج هو خدعة ووسيلة لتطبيق هذه السياسة ليس فقط من الخارج، ولكن من الداخل أيضاً، في المغرب وفي دول أخرى من العالم المسيطر عليه. كل هذا يصبُّ في خانة التخوُّف الأوروبي فيما يخص مستقبل العلاقات الأوروبية بباقي العالم في إطار اجتياح الهيمنة الأميركية لكل المجالات: السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الإعلامية... لذلك يخشى الأوروبيون كل ما يمسُّ مسارهم الفكري والثقافي والحضاري وكذا ذاكرتهم.

لهذا، القضية ليست «أنا مع العولمة أو ضدّها»، لأنها أعمق بكثير، أعمق من مجرد غلاف تسويقي ادّعائي، فهي جملة مضامين ومقاصد خفية، يكشفها سلوك ممارسيها الذين يقتحمون المجتمعات عبر إقناع ثلة من نخبة هذا المجتمع. وهذا ما أسميه الارتزاق، فهذه الخطة متشعبة وتؤكد فكرة أن الحروب المقبلة ستكون سيميائية.

س: هل لنا الاستدلال على هذا الخداع السيميائي ببعض الألفاظ والأمثلة المدروسة؟

م. **المنجرة**: إن القضية لم تعد مجرد تهجُّم سيميائي، بل هناك إرهاب تشارك فيه فعاليات محلية بوعي أو من دون وعي، يستخدمون

كلمات تمَّ قلب مفاهيمها رأساً على عقب، أو اختراع ألفاظ جديدة وتغذيتها للاستيلاء وسلب ومحورة آراء الآخرين، والمعاني المحمولة في ذهنيتهم قبل هذه العملية، أي استعمال العبارات بمعنى آخر وليس المعاني الذاتية.

لنأخذ اصطلاح «إسلامي»، إذا كانوا يقصدون به المؤمنين، فإننا لم نعثر عليه بهذا المفهوم لا في القرآن ولا في الأحاديث النبوية الشريفة، فقد استُعمَلَ لفظ «الإسلامي» في القرن الثاني من قبل أحد الأئمة المسلمين، لكن في نطاق خاص يختلف عن المفهوم الذي يروج به هذا الاصطلاح اليوم، كما نُسب إلى اليهود القادمين من إسبانيا إلى شمال أفريقيا، والذين اعتنقوا الديانة الإسلامية بغية تمييزهم عن المسلمين الأصليين، وبعدها ظهر الاصطلاح في القرن التاسع عشر في إنكلترا وأضحى يفيد المختص في دراسة العالم الإسلامي والعلوم الإسلامية.

لكن، وفي سبعينيات القرن العشرين، انتبه الفرنسيون إلى ارتفاع نسبة المسلمين التي تفوق عدد الكاثوليك، فاستشعروا تهديداً لكيانهم، ردّوا عليه بخلق استراتيجية ترويج كلمة «إسلامي» بالمفهوم المشوَّه الذي نلمسه اليوم، وعليه تجدُ الأميركي أو الأوروبي يصرِّحُ مثلاً بأنه لا مشكلة له مع المسلمين ولكن قلقه منبعه الإسلاميون، وبالصيغة نفسها بات يستخدم اللفظ في العالم العربي الإسلامي، وحتى من قبل أحزاب وتيارات في بلداننا العربية، كأن هناك إسلاميين مسلمين والبقية كفار. وهذا طبعاً جزء من الاستراتيجية التي تصوّر الإسلامي عبر بورتريه خاص، رجال بلحية وثياب رثة، ونساء متوشحات بالسواد. . . وإضافة إلى هذه الصورة المظهرية النمطية

نجدُ العنف والإرهاب، وبالتالي نجحت هذه الحملة البروباغندية في ربط علاقة مباشرة ما بين الإسلام والعنف.

صراحة، كأي حضارة، لدينا ما يعيبنا، ولكننا نتحدث عن استخدام الخديعة اللغوية في إنتاج ألفاظ وتركيبها تركيبة خاصة تفيد الوجهة التي ستطلق صوبها: إذ لا يكفي فرض القيم وتركيبها تركيبة خاصة تفيد الوجهة التي ستطلق صوبها فحسب، بل إرغامك على الرؤية من زواياهم، وهو نوع من الإرهاب يفعل فعله بتحطيم دواخلك، وهذا لا يعفينا من مسؤولية ما تعانيه مجتمعاتنا من تشتيت وتشويه لصورنا أمام الرأي العام العالمي. فالخطأ نابع منا، إذ طالبتُ غير ما مرة بالعودة إلى السيرة وإلى القرآن والأصل، للتأكد من أنه لا توجد غير كلمتي المسلم والمؤمن لإفادة معنى المؤمنين الذين لا فرق بينهم إلا بالتقوى، فما كان علينا السقوط في هذا الفخ الذي من خلاله أسهمنا في الترويج لكلمات اخترعت من خارج منطقتنا لاجتياحها...

س: صراحة، التمظهرات الاصطلاحية للخداع اللغوي السيميائي متعددة، مثلاً الفكر الرافض للتطبيع، يُنظر إليه على أساس أنه فكر دموي... أيضاً هناك خلط بين المقاومة والحقّ الشرعي في الدفاع عن النفس وبين العنف والإجرام... كما نلاحظ أن سلوك الاستسلام بات رديفاً للسلام...

م. **المنجرة**: بالفعل، فحجر الانتفاضة الفلسطينية يُعدُّ إرهاباً وعنفاً وإجراماً، في حين أن رصاصة القناص الإسرائيلي تندرج تحت لواء الدفاع الشرعي عن النفس، وللأسف حتى وسائل الإعلام

العربي توظِّف لفظ العنف بوعي أو من دون وعي من خلال العبارة التالية مثلاً: «التقى الفلسطيني والإسرائيلي للإتفاق حول وقف العنف»، فهذه العبارة الرائجة عالمياً تحمل اعترافاً وإقراراً بأن الفلسطيني هو عنف أيضاً.

لو أخذنا اصطلاح الخوصصة بالسياق التي تطبَّق به حالياً في مجتمعاتنا، فحصول شركة فيفاندي مثلاً على التصرف المطلق في عدة مجالات حيوية في المغرب كصفقات توزيع المياه والكهرباء، الهيمنة المطلقة على القناة الثانية، التحكُّم في شركة هافاس للطباعة والنشر والتوزيع أم شركة سوشبريس، فهل معنى الخوصصة بيع جميع المجالات الحسَّاسة والحيوية في البلاد؟ وماذا يبقى لنا لنحسُّ باستقلاليتنا؟

إن هذا هو ما أسميه بالاستعمار الجديد.

نجدُ أيضاً اصطلاح «كوني» المتضمن بالإعلانِ الكوني لحقوق الإنسان الذي أعدّته فرنسا في القرن الثامن عشر. وهذا الاصطلاح كان مثار خلافات نشأت بيني وبين بعض الأعضاء، وهم قلة، في المنظمة المغربية لحقوق الإنسان. فبأي حقّ تمَّ إضفاء طابع الكونية على هذا الإعلان الذي لم يشارك باقي الخصوصيات الثقافية والحضارية المشكِّلة للمجتمع الإنساني الكوني في تحريره. والشيء نفسه بالنسبة إلى الإعلان العالمي الأممي لحقوق الإنسان الذي أفرزته دول يهودية ومسيحية دون أدنى مشاركة لباقي دول العالم، وبالتالي نسجِّل غياب قيم حضارية أخرى من هذا الإعلان.

وعليه، هناك دول تبتكر كلمات وتستعملها، وتقدِّمها في وعاء مزيف وتحسن ما تقدمه، وفئة أخرى تقلِّد بطريقة عمياء دون فهم

متعمق لما تقلِّد، كما يعتبر الخداع السيميائي اللغوي مؤشراً من مؤشرات الهيمنة الثقافية، وعنصراً أساسياً لتحليل الحروب الحضارية التي يحياها عالم اليوم.

س: من بين الأوهام المخلوقة في ظلِّ سياسة العولمة، دخول العالم غير المنتج للتكنولوجيا إلى هذا المجال، وعليه فهو ولوج وهمي، كيف تحللون عملية نقل التكنولوجيا من مجتمعات المركز إلى مجتمعات الهامش؟

م. **المنجرة**: هناك فرق كبير بين استعمال ونقل السيميائية، إذ عندنا عندما تَجلب العبارة، فأنت ضمنياً تَجلب المعنى الكامن فيها، أنت تأخذ كلمة ملغمة، كاصطلاح العولمة الذي تمَّ جلبه ليس كلفظ فقط ولكن كسياسة بجميع محتوياتها. لا يُعدُّ وهماً نقل العبارات، ولكن الوهم الحقيقي الاعتقاد بنقل التكنولوجيا، فاستيراد الحاسوب أو تركيبه في المصانع المحلية، والتعامل مع الإنترنت لا يعني أنك نقلت التكنولوجيا، لأن هذا المجال لا تقوم له قائمة إلا بالأبحاث العلمية وتدخّل عناصر هامة لإنتاج التكنولوجيا المستلزمة لتركيب ذهني وعقلاني، والمرتبط مباشرة بعالم العلم والمعرفة، وهذا العلم متصل بالطاقة البشرية. وحتى ينتج المخزون البشري يتطلب الأمر توفير مناخ حرٍّ، أي مساحات من الإبداع والديمُقراطية والحرية وتمكينه من الآليات العملية لإنجاز البحوث العلمية.

فالحضارة المعاصرة تتأسس على مفهوم منظومي، وأذكر هنا قولاً لرينيه ماهيو، الذي شغل منصب مدير عام لليونسكو، هذا القول كان قد تضمنه خطابه الافتتاحي الذي ألقاه سنة 1965 في أول مؤتمر

لوزراء العلوم في العالم بفيينا، ومحتوى العبارة أن «التنمية هي العلم عندما يصبح ثقافة»، إذ لا يمكن تحقيق التطور ما لم يصبح العلم ثقافة، فالأشياء مترابطة فيما بينها ومن المستحيل تطوير قطاع بمعزل عن الآخر، وهذا ما عنيته بالمفهوم المنظومي للحضارة المعاصرة.

ولا يجوز الحديث عن العلم كبضاعة، لأنه كذلك، وعليه لا يمكن القول بنقل التكنولوجيا، لأنها ليست بضاعة، وما تفعله بلداننا هو أنها تجلب المظهر الخارجي فقط دون الاهتمام بجوهر المنتوج. حتى إمكانية التبادل غير ممكنة، لأن التبادل لا يستقيم إلا إذا كانت أطرافه متكافئة. وللأسف فإن الفجوى بين الجنوب والشمال تزداد سنوياً في هذا المجال على الرغم من وجود بعض المحاولات الهامة في الهند وأندونيسيا والبرازيل والمكسيك... أما البلدان العربية فلم تصل حتى مرحلة الألف باء في الحضارة العلمية والتكنولوجية، لأن التعامل في المجتمعات العربية مع الميدان التكنولوجي قائم على التقليد دون إدراك جوهر ما يقلِّد، وعلى عدم الاهتمام بالبحث العلمي والكفاءات البشرية التي لا يوفر لها العالم العربي الحرية ومساحة الابتداع والخلق، حتى إذا توفرت الحرية لا بدَّ من وجود الآليات.

إن الاعتقاد بأننا نقلنا التكنولوجيا هو خيال أو شيء يشبه البطاقات البريدية التي نرسلها لجلب السياح ولتطييب خاطر البنك الدولي، وحتى يجمِّل المسؤولون صورتهم. وهذا كذب على النفس، الذي يعتبر في ميدان الفكر عدم نزاهة. ولن نستطيع أن ننتج علماً أو تكنولوجيا أو... دون نزاهة فكرية وأمانة علمية، وقولي هذا بُرهانه الكفاءات الحقيقية التي تهاجر. فثلثي الكفاءات العربية إما هاجرت فعلاً، وإما تتأهب للهجرة إذا ما تمكن من ذلك، وهذا

مؤشر على غياب المناخ العلمي الوطني الملائم. لكن أؤكد في ذات الآن إن الطاقات المنتمية إلى العالم العربي، والعالم الثالث أيضاً، والمشتغلة في العالم الغربي، لو توفرت لها الشروط العملية والعلمية المتوخاة في بلدانها الأصلية، ستعود. وقد تحققت هذه الفكرة في الهند في بنغالور حيث تمَّ إنشاء قرية علمية مفتوحة في وجه الكفاءات العائدة، وكي لا تهاجر الطاقات المحلية.

س: تحدَّثتم عن الحاجة إلى ديمُقراطية ثورية الإعلاميات والاتصال، ما المقصود بهذه الديمُقراطية؟

م. **المنجرة:** بما أن المعلوميات باتت العنصر الأساسي في مجتمع الإعلام والحضارة المعرفية، فإن أي تطور حالي يرجع إلى المعلومات، ومن هنا تبرز أهمية وضرورة الاهتمام بالمعلومات في جمع وتخزين وإنشاء شبكات إنتاج وتوزيع المعلومات. فالمعلومة تُعدُّ من أهم الأجزاء لخلق سياسة تنموية، وإحداث تطور سياسي واجتماعي في جميع المجتمعات. فدمقرطة وسائل الإعلاميات والمعلومات تتطلب أولاً دمقرطة التعليم والتربية ومحاربة الأمية وتوفير إمكانات التعامل مع المعلوميات.

لذلك لا بدَّ من تحرير الإنسان في مجتمعاتنا من التهميش والإقصاء والجهل والأمية، فعلى الرغم من المعلومات المقدَّمة عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية، إلا أن الفرد يظلُّ محدوداً وسجيناً، فتحرره وحريته يكمنان في القراءة والكتابة ليجيد التعامل مع المعرفة: مصادرها وأصولها وأهدافها وأبعادها...

بالنسبة إلى وسائل المعلومات الحديثة، كالحاسوب والإنترنت،

عرفت تعميماً بالبلدان المتقدمة. وهذا التعميم هو نوع من الدمقرطة، ففي الولايات المتحدة نجد 40% من سكانها مرتبطين بالإنترنت والآلات والحاسوب، وكل الطلبة الجامعيين في أميركا يشتغلون بالأنترنت ثم ألمانيا وبريطانيا وأستراليا والبرازيل وكندا وفرنسا وغيرها. لنلاحظ مرتبة فرنسا في مجال المعلوميات والإعلاميات، ومع ذلك نعتمدها كنموذج في مجالات عدة بدءاً من القوانين إلى نُظُم التعليم والتربية والسياسة الاقتصادية... إلخ.

إن ظاهرة انتشار مقاهي الإنترنت في المغرب مثلاً هي ظاهرة جيدة، لكن الفرق يظلُّ قائماً بامتياز بين مقهى الإنترنت في الرباط وتلك الموجودة في طوكيو، لأن مؤهلات التعامل مع التكنولوجيا متباينة جداً. فالمتعامل مع هذا المجال يلزمه تكوين ولو أولي حول مبادئ التكنولوجيا. ففي الدول المتقدمة تلقّن هذه المبادئ في التعليم الابتدائي والمؤسسات الثانوية، أما في مجتمعاتنا فالمؤسسات الثانوية التعليمية المتخصصة قليلة جداً، في حين تكاد تنعدم برامج التكوين التكنولوجي من الثانويات العادية، أما عالم الجامعة فهو مرآة مجتمعه. إذن الدمقرطة هي التوزيع العادل لإمكانات استخدام المعلومات ولتمكين الجميع من المعلومة، وهذا التوزيع للأسف كما هو غائب بين الشمال والجنوب، فإنه تحصيل حاصل حتى بين أهل الجنوب.

س: هناك مسألة جد هامة، وهي اعتماد النظام البيولوجي كآلية للتحليل والتقدم المعلوماتي، كيف يمكن ذلك؟

م. المنجرة: قضية الإعلاميات والمعلومات، وكيفية استغلال

هذه المعلومات هي قضية جد هامة، مثلاً فيما يخصُّ الحاسوب والزر، نواجه إشكالية ما هي الحدود. بالنسبة إلى الزر، يقول قانون مور إن خلال كل عشر سنوات تزداد قوة الزر مئة مرة، بمعنى أنه يسجل قفزة نوعية تبلغ قوته فيها مئة مرة مما كان عليه من قبل، لكن تبقى هذه حدود، في حين نملك تساؤلاً آخر، تساؤل إلى أين؟

الحاسوب يستخدم الزر، وهذا الأخير يتكون من مادة السيليكون، وما يحدث هو أن السيليكون يضعف سنة بعد أخرى، لارتباطه بفعل الكتابة القائم على فكرة رقن الصواب والغلط وتكرار عمليات الرقن من شأنه إضعاف مادة السيليكون المكونة لزر الحاسوب، والتقدُّم في هذه الحالة هو إنقاص سمكه لتزداد طاقة التخزين، والإمكانات الموجودة هي «الترانزستور»، واليوم نعلم أن هذا الزر الذي يساوي سنتم مربع يضمُّ 150 مليون ترانزستور، حتى من الناحية الهيكلية ومن ناحية المادة نفسها. والآن بدأ التفكير في المرحلة القادمة باستعمال أشعة الليزر، إذ سيعوض الليزر الكهرباء في نقل المعلومات.

إذن في هذه الحدود، ضمن «البيوإنفورماتيكس»، أي الإعلاميات المنطلقة من البيولوجيا، يتم التخزين في الجزيئة، لكن ينبغي الانتباه إلى عامل آخر، وهو السرعة المفرطة والمتزايدة يوماً عن يوم، الأمر الذي يتطلب تغيير ذهننا، وتركيبنا العقلاني، ومفهومنا للحياة، وبرامجنا التعليمية... إلخ. لنأخذ مثلاً آخر حاسوب في هذا المجال، لقد مكّنته التقنيات المتطورة من إجراء 12 مليار و300 مليون عملية في الثانية، ولو قابلنا كل رقم من هذه العملية بثانية، سنكتشف أن الرقم ككل يساوي تقريباً 400 سنة.

الإشكالية القائمة في هذا المجال هي بين السرعة من جهة والتخلف من جهة أخرى. ففي الماضي كان بإمكانك أن تقلّد الآخرين، مثلاً فرنسا أو بريطانيا خلال العشرينيات، إذ لم يكن هناك فرق كبير بين العشرينيات والثلاثينيات، لكن هذه العملية باتت مستحيلة لا بل من أسباب التردي إذا ما قلَّدت نظاماً ما في مجال معيّن أجري في التسعينيات، وأنت اليوم في 2001، فالفرق شاسع بشكلٍ مهول بين 1990 وما يليها وبين 2000 أو 2001، وهذا طبعاً نتيجة تسارع الإيقاع العالمي في شتّى المجالات. لو أخذنا المغرب كمثال سنجد أنه يعتمد نظاماً إصلاحياً تعليمياً، وبخاصة على المستوى الجامعي، قلنا إنه يستند إلى برامج فرنسا ذاتها تخلَّت عنها وأدركت أنها غير مجدية، وهذا التقليد الأعمى هو نتاج سياسات الاهتمام بالابتكار والخلق والإبداع.

نحو منظومة تعددية دولية

منبعثة هي ملامح التعددية الدولية بقوة، مؤشرة على انعطاف المحفل الدولي صوب تعدد القوى، بعد سواد هيمنة مفاهيم النظام الدولي الجديد المنبثقة من احتكارية وتحكّمية القطب الأميركي الواحد في هذه المفاهيم المطبوعة بسياسة العولمة الاستيطانية التجويفية المجهِزة على كل المعايير الإنسانية، والممزِّقة للأنساق القانونية، التي لطالما اجتهدت البشرية لبلوغها حتى تنظّم عبرها حياة الجماعة الدولية.

فلا المبدأ الإنساني سَلِمَ من التمثيل بروحه القانونية، ولا الإنسان سَلِمَ من مجازر التنكيل ومحرقات الإبادة رغم شعارات التعايش والتعاون وحفظ الأمن والسِّلم الدوليين، المطوح بهما هنا وهناك. شهدت المنظومة الدولية، منذ «ميلاد» النظام الدولي الخالي، تسعير حمّى الالتجاء إلى خيار القوة بأساليب وأبعاد مختلفة، من قِبل دول أخذت على عاتقها، في يالطا سنة 1945، تجنيب الأجيال المقبلة، التي هي الأجيال الحالية، ويلات الحروب. وها هي اليوم تذيقهم وتسقيهم من هذه الويلات عبر الجزاءات الدولية بتنوع صنوفها، قمعية عسكرية، وعلى رأسها العقوبات الاقتصادية والحصار وآليات إبادة الشعوب.

هذه الجزاءات ستمثل في الذاكرة البشرية الأرشيف الإجرامي في سجلات عقد التسعينيات، العقد عَرَّى بشكلٍ صارخ حقيقة لا فعالية وتقزُّم دور الأمم المتحدة، وأرشيفية ميثاقها وتجنيد أمنائها العامين - مع وجود بعض المستثنين - لخدمة البيت الأبيض، واعتماد حرفنات مجلس «الأمن» أو مطبخ عظميات القوى لطلاء شرعنة الاستراتيجيات الأميركية الغربية والصهيونية بمبادئ الشرعية. وإن كانت ما ورائية هذه الشرعية الإخفاء والتقنّع والتضليل، فإنها شرعية ذات مفعول عكسي فاضحة لمحتواها اللاشرعي ومسقطة لكل تلك الأقنعة الإجرامية - إلا من يتغاضى -. فمن تقنّع تلك الشطحات الدبلوماسية التي تشهدها باحات الشرق الأوسط أو العراق، أو أفريقيا... وهل ترقى هذه المهازل إلى مفهوم حلّ النزاعات الدولية عبر الطرائق السلمية، وإلى المساعي الحميدة والإنسانية للآليات الدبلوماسية؟

وهل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين يقتضيان تدفق كل هذه الأنهار الدموية، وكل هذه المحرقات التي نُصِبت للشعوب المستضعفة، وسحق جميع القيم الحضارية وتجويف الثقافات المحلية المغايرة للقيم المسيحية اليهودية بواسطة جرَّافات العولمة الزاحفة عبر الحدود بدعوى التعاون والتعايش السلميين؟

إن هذه الغائيات والمصالح السياسية والمنافع الاستراتيجية التي حولت النظام الدولي الحالي إلى دكاكة تجتثُّ روح القوانين الإنسانية ومبادئ العدالة والإنصاف، وتبلبل وحدة صفوف الشعوب. قلنا إن فعل المصلحة هذا عينه سيغيّر في اتجاه تقويمات جذرية لسلوك المنتظم الدولي في إطار التعددية المستقبلية، إذ ستسعى كل قوة إلى

الحفاظ على نفسها ليس حباً في سلام البشرية وهنائها، ولكن ضماناً لبقائها، وذلك بعد تمكين أية قوة مجابهة تتحين فرصة تصيّد هفوة ما من هذه الفرصة.

ما هي طبيعة النزاعات الدولية المتوقعة مستقبلاً؟ وماذا عن الأمم المتحدة، هل ستدخل عهد الفطام عن البيت الأبيض؟ أم أنها ستحيا مشهد الاندثار من الخريطة الدولية؟ وكيف ستتجرع العنجهية الأميركية وقع السقوط من أعلى القائمة إلى ما بين القائمة؟ أي من قوة عالمية مهيمنة مسيطرة إلى قوة إقيلمية لا يختلف دورها عن باقي القوى التي ستجاورها؟ وأي مستقبل لواقع مجتمعات العالم الثالث؟ وأيهما مؤهل للإسهام في عملية تأثيث المنتظم الدولي التعددي، العالم العربي أم العالم الإسلامي غير العربي؟ وإلى أي حدّ سيستفيد السلام من هذه التعددية؟

س: د. المنجرة، قبل الخوض في غمار المطارحات المتعلقة بالتعددية الدولية المرتقبة، لنجري قراءة تحليلية تلخيصية في آنٍ واحد لملامح المنظومة الدولية في ظلِّ النظام الدولي الحالي.

م. المنجرة: أبرز ما يلاحظ على النظام الدولي الجديد هو غياب التعددية على المستوى السياسي، نظراً إلى الاحتكار الذي عرفته بعض الآليات الدولية، والذي تسبب في إضعافها وتقزيم دورها كالأمم المتحدة وبعض المنظمات الجهوية والإقليمية، حيث تمَّ تجميدها وتحريكها وفق المنافع الاستراتيجية والمصالح السياسية التي تأتي على رأسها حماية إسرائيل، إذ لم يسمح حتى بإدانتها على جرائمها ضدّ الشعب الفلسطيني طوال سنين الاحتلال عموماً وأثناء

أحداث الأقصى الأخيرة تحديداً. فكل من مواقف الجامعة العربية والحكومات العربية، سواء من خلال مؤتمر القمة العربية الطارئة أو مؤتمر القمة الإسلامية، شكّلت مهزلة سياسية مخجلة، فهذه المواقف والقمم اعتبرت مرآة للحالة السياسة المتردّية للبلدان العربية.

ونقرأ على المستوى الاقتصادي أنه مع اكتساح نظام الليبرالية والخوصَصَة وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، لم تبقَ المسألة الاقتصادية في يد الحكومات تتحكم في دواليبها، بل إن الدور الاقتصادي للحكومات بات يُسلَّم تدريجياً للشركات الكبرى والمتعددة الجنسية، إذ أصبحت تبرم الاتفاقات بين هذه الشركات في مجالات عدة ذات وزن وتأثير كالنفط والإعلام... إلخ، وينتج عن هذه الاتفاقيات أرباح ومداخل تفوق ما تحتكم عليه 20 أو 30 دولة من دول الأمم المتحدة.

إن العناصر المحلِّلة للعلاقات الدولية تغيّرت كثيراً عمّا كانت ذي قبل، فآليات الاحتكار السياسي والاقتصادي والثقافي والرأسمالي... اكتسحت المجال العلائقي بين أعضاء المحفل الدولي. فبحسب إحصائيات سنة 1998، نجدُ أن العالم الثالث الذي يمثل نسبة 84% من مجموع سكان العالم، لا يتصرف في أكثر من 21% من المدخول العالمي، الشيء الذي يعمّق الفجوة بين الشمال والجنوب. وعلى المستوى الداخلي للمجتمعات أيضاً نلمس هذه الفجوة باستفحال الثراء الفاحش والفقر المدقع على حدّ سواء، وانتشار الأُمِّية وتدهور الأجهزة التعليمية والتربوية وانهيار البنية التحتية للصحة... وكذا فروق في توزيع شبكات الماء والكهرباء. ونلاحظ أن الوضع في البوادي يسوء يوماً عن يوم.

وللأسف، إن ما يسهم في ترسيخ وتكريس هذه النتائج، السياسة المنفعية الأنانية للولايات المتحدة الأميركية، التي تدكُّ كل ما يعيق سبيلها نحو تحقيق مآربها من جهة، ومن جهة أخرى، وهي الأخطر، التواطؤ الداخلي مع مثل هذه الاستراتيجيات الهادمة للشعوب والقوانين وروح المبادئ الإنسانية.

وأبرز تمظهرات هذا التواطئ أو الارتزاق هو الإسهام في لعبة الشركات عبر الوطنية وتدعيم وجودها الاقتصادي والمالي عبر الاشتغال بفروعها وتمثيلها، وذلك على حساب الاقتصاد الوطني. والصورة تنطبق على الحكومات التي لا تعبِّر عن إرادة شعوبها بل تمثل ملحقة إدارية فوق ترابها الوطني للإدارة الأميركية.

هذه قراءة عامة لأبرز ملامح المنتظم الدولي في ظلِّ النظام الدولي الحالي.

هذه الملامح باتت تحمل مؤشرات أخرى، وهي مؤشرات جدّ واضحة على أن التعددية في النظام الدولي قادمة لا محالة لكن بعد أمدٍ متوسط تقريباً.

فكلينتون نفسه صرَّح بأنه بعد خمس عشرة أو عشرين سنة لن تظل الولايات المتحدة الأميركية القوة العالمية الوحيدة المسيطرة، فالصين تنافسها على هذه المكانة والهند أيضاً. والانتقال من الأحادية إلى التعددية من جديد بدا أمراً واضحاً، واضحاً جداً. فمن الناحية الاقتصادية لا يمكن لأية مجموعة اقتصادية، عدد سكانها أقل من 300 مليون إلى 500 مليون، أن تضمن لنفسها البقاء والتطور على صعيد البحث العلمي والنمو في السوق دون تسويق، لأن المنافسة الدولية في عالم اليوم من أُسُسها العثور على أسواق. فإذا

صنعت البضائع ولم تجد لها سوقاً أو لم تعرف كيف تسوَّق، انتهى أمر البضائع ومن صنعها. وهذه الفكرة استوعبتها دول جنوب شرق آسيا، وتدريجياً بعض دول العالم الثالث، إذ لم يبقَ للعالم الثالث خيار غير هذا التوجه، أي التعاون جنوب-جنوب.

ومؤشرات هذا التعاون أضحت ملموسة، ففي حوار أوردته صحيفة **لوموند** الفرنسية يوم 16 نوفمبر 2000 مع جون كوسي، باحث فرنسي في مركز الدراسات والأبحاث الدولية ومتخصص في الاقتصاد السياسي الدولي، يقول إن «نهضة الأفروآسيانيزم قادمة في الطريق».

وبالنسبة إلى بلدان المغرب العربي، اتِّحادها يُعدُّ مسألة بقاء، وهذه النقطة دافعتُ عنها منذ سنتين بعيداً من الخلفية العاطفية والدينية واللغوية، لكن الاتحاد الفعلي وليس الشكلي بات ضرورياً لهذه البلدان.

والشيء نفسه أقوله عن العالم العربي، فلا بديل عن حلِّ «السوق العربية المشتركة»، وهذا الحلّ يجب ان يتبنّاه العالم الأفريقي أيضاً. صحيح أن هذه العناصر الثلاثة يستلزم تحقيقها وقتاً زمنياً لا بأس به، لكن التغيير سيطال الأنظمة العربية والأفريقية، وعندما سيحدث هذا التغيير على مستوى العقليات والنخب الحاكمة في بلدان العالم الثالث، بما فيها العربية، حينها ستتحقق مثل هذه الأفكار التعاضدية.

س: لا شكّ أن التعددية قادمة، لكن هل تتفقون مع الطرح أن التعددية تمَّ إرجاء ظهورها نتيجة سياسة المعسكرين والحرب الباردة

ثم النظام الدولي الأحادي القائم حالياً. ما هي التغيرات التي ستحياها المنظومة الدولية، والتي ستمثّلُ جسراً أو تمهيداً لعودة التعددية السياسية الدولية؟

م. **المنجرة**: التغيير الأساسي الذي يحياه العالم هو من نوعين: الانتقال من مرحلة الإنتاجية والبضائع إلى مجتمع معرفي تعتبر فيه الكفاءات أهم من رأس المال المادي. والاهتمام بالبحث العلمي وبكل ما يشغل البشرية هو الهمّ المشترك الأشمل. هذا من جهة، أما من جهة ثانية نلاحظ بروز القيم الحضارية والثقافية كجزء من هذا العالم المعرفي، تسهم في ممارسة وتكييف وإنتاج هذه المعرفة سواء شئنا أم أبينا. فكلّ المجالات محورها القيم، إذ باتت جميع الميادين متداخلة ولم تعد هناك ميادين مفصولة أو حيادية حتى في العلم نفسه. في السابق، كان العلم يُقسَم إلى علوم بحتة ومطلقة ومتخصصة... والميدان العلمي قد لا تكون له علاقة بالمجال الثقافي، لكن أصبحنا نعيش اليوم دعوة إلى التعاهد بين الثقافة والعلوم. فحتى رجل مثل بريغوجين يقرُّ بأن «العلم يحتاج إلى التعاهد مع الثقافة» وله كتاب حول هذه الفكرة اسمه (*La nouvelle alliance*).

هذا العنصر الثقافي بات فارضاً لوجوده. فعلى المستوى الوطني دخلت شعوب العالم الثالث مرحلة جدّ هامة تهتمُّ فيها بالقيم والمرجعية الذاتية. إذا استوعبت الأجيال الصاعدة بمجتمعات العالم الثالث مدى أهمية طرح السؤال من أين نأتي؟ كي نعرف وأين نذهب؟ فهذا مهم جداً.

في مقابل هذه النهضة الصاعدة يبخس قدر الانتلجنسيا

المرتزقة، والتي اختارت التوجه الثقافي الغربي «اليهودي-المسيحي».

والعوامل الثقافية لها تأثير جدّ هام على مسار العلاقات الدولية. وهنا أودُّ العودة إلى الطرح الذي تضمّنه السؤال، وأنا متفق معه. فتيار روح باندونغ الذي مثّل التعاضد بين آسيا وأفريقيا، هو أول تيار تمَّ هدمه من قبل القوى الغربية بعد الحرب الباردة بغية تشتيت مجتمعات العالم الثالث وخلق النزاعات داخلها وفيما بينها. والخطر لا يكمن في غياب التعددية السياسية من المحفل الدولي فحسب، بل تغييب التعدد الثقافي والقيم الحضارية وأيضاً غياب التسامح في السلوك الغربي الذي لا يقبل إلا قيمه اليهودية-المسيحية.

فالعلاقات البشرية بمفهومها الشامل والواسع تقوم على احترام وإقرار القيم الحضارية والثقافية الأخرى، واكتساح قيم أخرى على مستوى أسلوب التفكير ونمط العيش وآليات التدبير السياسي... يجوِّف القيم المكتسحة ويلغي الحاجة إلى التعددية السياسية، لأن الشعوب المحتاجة تصبح نسخة لعجين القيم التي غزتها. وعليه فضمانة التعددية السياسية منبعها ضمانة تعددية القيم والثقافات والحضارات، وهو أمر يتطلّب حرية داخل البلدان ثم التسامح بين البلدان من خلال حوار التواصل الثقافي شمال/ جنوب.

إن تجربتي في اليونسكو وفي الميدان الثقافي أكَّدت لي أن أكبر ما يهدد السلام هو عدم التواصل والتحاور الثقافي واحترام الآخر. وهذه القطيعة التواصلية هي التي تشكّل فتيلة الحروب الحضارية، وهذا ما رأيناه منذ حرب الخليج ثم البوسنة والهرسك، الصومال، سراييفو، الشيشان، والمأساة ما زالت مسترسلة في فلسطين التي لا

تعاني فقط من الاستيطان الإسرائيلي بل من عنصرية جلية، تدمغها الولايات المتحدة الأميركية على ملف هذه القضية في رحاب الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابعين، وذلك من خلال مساندة ودعم الكيان الصهيوني. وهذه الحروب الحضارية هي حملة ضدّ كل ما هو غير مسيحي-يهودي.

إن الشرط الأساسي لسلام المستقبل لا تسطره مسألة التوزيع الاقتصادي، ولا حتى الشؤون الاجتماعية، بل هو التواصل الحضاري والثقافي باعتباره الوسيلة المثلى لإعادة هيكلة نظام القانون الدولي على أساس توازن الأمراء والقبول بالآخر. وسيتلوه، بناءً على إعادة توزيع التوازن العالمي، تغييراً في الميدان الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وهذه الأسباب الحقيقية التي دفعتني إلى إنشاء جائزة (التواصل الثقافي بين الشمال والجنوب).

وحتى يتحقق هذا التحاور العالمي لا بدَّ من إجراء نوع من الحوار شمال جنوب داخل بلداننا أولاً، ولا سبيل للتواصل الداخلي إلا عبر مفاتيح الديمُقراطية الفعلية والمشاركة الشعبية الحقيقية وأخذ مسألة القيم بعين الاعتبار سواء على الصعيد المحلي أو الدولي. فبعد خمس عشرة أو عشرين سنة سيبرز بشكلٍ جلي دور الحضارات غير المسيحية وغير اليهودية، كالحضارة الصينية، اليابانية، الهندية، حضارات وسط وجنوب شرق آسيا، والإسلام أيضاً سيكون له حضور لأن عدد المسلمين سيصبحُ بعد أربعين سنة حوالي المليارين، وهو مجموع ساكنة المعمور في بدايات 1900. وللإشارة، فعددنا اليوم 1,40 مليار. إن هذا التغيير الكمّي سيجلب تغييراً كيفياً و«لا يدوم إلا الله».

لكن الإشكالية الحقيقية تكمن فيما إذا كان العالم المسيحي-اليهودي متوقِّع ومستوعب لهذه التغيرات، وهل سيأتي التغيير بطرق سلمية أم بلغة العنف والانفجار في حالة رفض هذا التغيير، إذ لا وجود لحلٍّ ثالث، فإما الحوار وإما الاصطدام الحضاري من خلال انتفاضة عالمية. والواقع أن الانتفاضة الفلسطينية ليست محلية فحسب، بل هي نواة لانتفاضة عالمية.

س: ماذا عن الأمم المتحدة في ظلِّ النظام الدولي المرتقب، هل ستستمر مفعولاً به؟ أم أنها ستشهد إصلاحات جذرية تمنحها استقلاليتها عن البيت الأبيض، وتخرج الميثاق الأممي من متحفيته؟ أم أنكم تتوقعون اندثار هذه المؤسسة وظهور مؤسسة بديلة؟

م. **المنجرة**: أعتقد أن ما سيحدث للأمم المتحدة هو السيناريو الأخير في السؤال. لقد ألَّفت كتاباً عن هذه المؤسَّسة تحت عنوان **نظام الأمم المتحدة**، كما أنني قضيت جزءاً كبيراً من حياتي أعمل في إطار هذا النظام الأممي. وفي الذكرى الخمسينية للهيئة، قمتُ بدراسة استخلصتُ منها أن إمكانية إصلاح الهيئة باتت محدودة وبالتالي معطَّلة، وإذا تعطَّل الإصلاح تنتهي صلاحيته كحلٍّ ليحلَّ محلَّه التغيير. والغريب في الأمر أن البناية عينها تتعرض جدرانها إلى التفتت كما يتعرض جهازها الداخلي إلى الانهيار. ونلاحظ جميعاً أن كلاً من ميثاقي العصبة والأمم المتحدة هما نتاج حضارة غربية مسيحية-يهودية. فالميثاق الأممي لم تحضر توقيعه كافة بلدان العالم، وهو اليوم «أصبح عبارة عن وثيقة غربية، صالحة فقط للحفظ

داخل أرشيفات متحف لاستخدامها عند الاقتضاء في الأبحاث حول أركيولوجيا العلاقات الدولية».

لذلك، الانطلاق بأمم متحدة جديدة يجب أن يكون من نفخ روح جديدة بالميثاق. صحيح أنه يشتمل على دفاعات مثالية لكنها لم تدخل حيّز التنفيذ ولن تدخلها حيّز التنفيذ إلا روح مؤمنة ومعبِّرة عن التعددية الثقافية وتضمن البقاء للتنوعات الحضارية عبر الحوار وليس إلا الاصطدام.

وإذا كانت هناك أمم متحدة جديدة، فإن دورها سيكمن في إعادة توزيع الموارد العالمية للحم الشروخ الموجودة بين عالمي الشمال والجنوب، حماية للشعوب من النزاعات التي مبعثها هذه الفجوات المعيشة داخل وخارج الحدود، ثم السعي الحثيث والجدّي لنزع السلاح من الجميع دون استثناء. أما الأمم المتحدة الحالية فهي مهزلة، مجرد مؤسسة تابعة ومسخَّرة، وأمناؤها العامّون لا يحرصون على شرف منصبهم أمثال بطرس غالي وكوفي عنان.

أين هذين من الأمناء الأوائل مثل داغ همرشولد، هذا الرجل الإنساني الواسع الاطّلاع على السياسة والاقتصاد والفن... والمتحلي بمبادئ العدالة والإنصاف والحقانية. همرشولد الذي قُتِلَ لمواقفه العادلة الجريئة، تكرر عليه التصويت غير ما مرة ورفضته أميركا. وأذكر أيضاً يو ثانت كأخلاقي، روحاني، بوذي عظيم، كافح وناضل ودافع طوال حياته عن العدالة الدولية، وليس بطرس غالي مروِّج الفرانكفونية ولا حتى كوفي أنان الذي يسعى إلى خدمة أولبرايت بدل شعوب العالم الثالث التي هي مهده، فكما يقول عبد الباري عطوان في مقالة افتتاحية في جريدة **القدس العربي** ليوم 12

أكتوبر 2000 عن السيد عنان الذي لا ينتمي إلى العالم الثالث إلا بلون بشرته فقط، ويذكّرنا بشخصية «الأنكل توم» في الرواية الإنكليزية المشهورة، أي ذلك الخادم المطيع للسيد الأبيض، المتحمّل لكل إهاناته، ليس وسيطاً نزيهاً، ولا محايداً، وإنما هو مبعوث للإدارة الأميركية، يحملُ أفكارها ومقترحاتها التي هي أفكار ومقترحات إسرائيلية، ويتطلع إلى تسويقها في المنطقة مستغلاً انتماءاته وموقعه. ومثلما تآمر السيد أنان في رحلته المشؤومة على العراق، ها هو الآن يتآمر على الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين ويتطلع إلى وقف الانتفاضة المشرفة، وإخراج إيهود باراك، رئيس الوزراء الإسرائيلي، والإدارة الأميريكية من خلفه من مأزقها الراهن.

س: أي دور ستلعبه الولايات المتحدة الأميركية مستقبلاً بعد الانتقال من الوحدانية المطلقة إلى المشاركة في السياسة الدولية كقوة إقليمية من بين القوى إلى جانب اليابان، الصين، الاتحاد الأوروبي، النمور الآسيوية...؟ وهل سيكون للعالم الثالث وجود أو فعالية ما وتحديداً نحو العرب؟ وما هي حظوظ العالم الإسلامي غير العربي في الإسهام في عملية تأثيث المنتظم الدولي في مرحلة التعددية الدولية المستقبلية؟

م. المنجرة: إن وزن العالم العربي في إطار العالم الإسلامي يتقلص كل سنة كمّاً وكيفاً، فنسبة الأُمِّية في البلدان العربية أعلى من البلدان الإسلامية غير العربية، ومشكلة العرب تكمن في التحكم الدائم للآخرين بهم نظراً إلى الاستراتيجية الجغرافية للعالم العربي ثم عدم قدرته على استخراج سلاح النفط الذي بدأ ينفد. ثم الوجود

الصهيوني في المنطقة كدركي لأميركا، وحشر هذا الفيروس بين أحشاء العالم العربي، فعل متعمَّد من قبل الغرب لتظل المنطقة محمومة بالتوترات والصراعات وليستمر الاستيطان الغربي والصهيوني.

لذلك أعتقد أن الصراع بين إسرائيل والعرب ليس صراعاً بين يهود ومسلمين، بقدر ما هو صراع بين قيم سياسية وثقافية وحضارية. فإسرائيل مركز شرق أوسطي وغربي لمواصلة الهيمنة الغربية بجميع أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية، والسلام في الشرق الأوسط لن يتم إلا عبر التفاهم الثقافي الحضاري، وعلى الإسرائيليين استبعاد القدس مركز ومهبط الديانات. والإسلام يرحّب بكل الرسالات، فالصراع العربي الإسرائيلي لا تعمّقه المفاهيم الدينية بل القيم النابعة من الديانات نفسها، أي أن الإشكال ليس بالمفهوم الديني المحض ولكنه إشكال التواصل الحضاري وعدم القبول الآخر، بخاصة من طرف الغرب والصهاينة.

كل هذه التكتلات ضدّ العرب تضعف دورهم وحظوظهم في الارتقاء الى مصاف الفاعلين الدوليين سواء في النظام الدولي الحالي أو النظام التعددي المستقبلي. ولا سبيل للعرب غير التوحّد على الأقل من خلال سوق عربية مشتركة، واستغلال المنطقة الجغرافية الاستراتيجية التي حباها الله سبحانه بها. فالعالم العربي موجودة أراضيه في القارتين الآسيوية والأفريقية، لذلك لا بدّ من التعاون وتوحيد الصفوف فيما بيننا على منوال روح باندونغ في الخمسينيات. فالتعاون جنوب-جنوب كـ«الأفرو-آسيانيزم» (Afro-Asianism) قادم خلال عشر سنوات المقبلة، لأنه لا محيد للعرب والعالم الثالث عن

التآزر والتعاضد فيما بينهم ولأن ثمار هذا التعاون ستعود على الجميع على مستويات عدة كضمان البقاء والتنمية والتطور. أما البروباغندا المروَّج لها من قبل الغرب، وأقصد التعاون شمال-جنوب، فلا وجود لها لأنها استغلال دولي وليست تعاوناً دولياً سواء بصيغة مباشرة أو عبر البيادق المرتزقين على حساب شعوبهم.

فلو أخذنا على سبيل المثال التعاون الأورومتوسطي، هل تبدو تركيبته منطقية؟ فداخل هذا الاتحاد نناقش نحن العرب الضعفاء كأفراد ممثلين من خمس عشرة دولة، فلكي تتعاون أو تتفاوض وتحصل على نتائج بشكلٍ متكافئ مع القوي ينبغي عليك أولاً أن ترفع نفسك من الضعف، لكن للأسف المؤشرات في العالم العربي ليست إيجابية على الإطلاق، بخاصة على الأمد القصير.

أما فيما يخصّ العالم الإسلامي فإنه سيمثّل 40% من سكان العالم سنة 2100، بحسب إحصائيات الديموغرافي الفرنسي جان بورجوا-بيشا (Jean Bourgeois-Pichat)، في حين سيمثّل العالم اليهودي-المسيحي 20% بينما سيصل عدد الديانات التابعة للصين كالبوذية مثلاً إلى 14%، وستمثل باقي التيارات الأخرى 26%.

إذن الإسلام سيقفز من 23% إلى 40% ليس لأسباب ديموغرافية فحسب، الولادات في العالم الإسلامي أعلى من العالم الغربي، بل لأن الإسلام أكثر الديانات العالمية المُعتَنَقة في كل أرجاء المعمورة، حتى في الدول المتقدمة كالدول الإسكندنافية وفي أميركا واليابان. وما لاحظته عبر السنوات الماضية هو أن الإسلام في الولايات المتحدة الأميركية كان يُعتَنَق من قِبل الفئات الضعيفة المهمّشة، لكن اليوم بات يدخل في صفوف العقيدة الإسلامية حتى

المثقفون والأكاديميون والعلماء والشخصيات البارزة في المجتمع الأميركي، وهذا يدل على مدى عمق ونفاذ ورسوخ الدين الإسلامي.

إن التعاون الدولي سيصبح ذا مفهوم قطري وطابع إقليمي، لكن هذا التعاون القطري-الإقليمي لن يكون مقفلاً بل مفتوحاً. فالتعاون الآسيوي مثلاً لن ينفي وجود علاقات خاصة لدولة عضو في هذا التعاون مع دول أخرى. وعليه، اليابان ستلتحق بالهيكلة الجغرافية الجديدة لآسيا وتترك المعسكر الغربي من أجل المعسكر الآسيوي ولاستيقاظ الصين التي تمنّى نابوليون أن تظلّ نائمة لأنها إذا استفاقت ستهزُّ العالم، «وها هي ذي تستفيق وستهزُّ العالم» والقول هذا لنيكسون، وليس نيكسون وحده بل حتى كلينتون أقرَّ بأن الصين هي القوة التي ستنافس الولايات الأميركية.

ومستقبل التعاون على مستوى القارة الأميركية ككُل لن يعطي نتائج مثمرة لأنه تركيبة غير منطقية وغير موضوعية، والاحتمالية الواردة هي بقاء أميركا الشمالية متحالفة مع كندا، وهناك إمكانية انتماء كل من أستراليا ونيوزيلاندا إلى «النافتا» (منظمة التجارة الحرة لأميركا الشمالية)، وقد لا تنضم أستراليا ونيوزيلاندا إلى المجموعة الأميركية الشمالية، وتنتمي إلى المجموعة الآسيوية، إذا ما أحسّتا بجانبهما البُعد الآسيوي والآسيو-أوسياني (Asie-Océanie). وفيما يتعلّق بأوروبا الغربية فمن المنتظر أن تتوسع لتشمل روسيا التي لن تفلح في إخضاع دول آسيا الوسطى كطاجيكستان والشيشان وقرغيزستان وغيرها من الدول التي تجلبها قيمها إلى الانتماء إلى المجموعة الآسيوية، ونجدُ في أوروبا، التي ستظلُّ بيضاء، إسرائيل عضواً في المجموعة الأوروبية بعد أن رفضتها آسيا كعضو في

المجموعة الآسيوية، وستشهد العلاقات التجارية الدولية منافسة شديدة بين أوروبا الموسّعة وأميركا الشمالية.

س: كيف ستغدو طبيعة العلاقات الدولية في إطار هذه التعددية المستقبلية؟ وهل هناك احتمال عودة ظهور التحالفات والمعسكرات بشكل رسمي في كل صَقع من أصقاع العالم؟ وهل ستسمح هذه التعددية للاقتصاديات الوطنية بنوع من الاستقلالية في إطار نظام اقتصادي تعددي دولي؟ وإلى أي حدّ ستضمن التعددية السياسية الدولية المرتقبة عدم المساس بالسيادات الوطنية؟

م. **المنجرة**: الحديث عن طبيعة العلاقات الدولية يتأتّى من خلال ثلاثة محاور:

يتمثل المحور الأول في الأيديولوجيات والمعسكرات، ويتجلى المحور الثاني في سياسة العولمة والتحالفات القائمة حول المحاور الاقتصادية والتجارية والإعلامية. ولذلك، الهيمنة الأميركية تنبع من هذه التحالفات، كما تنظّم آسيا نفسها بالصيغة نفسها. أما المحور الثالث، فيكمن في مرحلة القيم الحضارية، إذ بعد الأيديولوجيا والتكتلات الاقتصادية والتجارية والإعلامية، يمهّد المنتظم الدولي للدخول في انعطافة القيم. فبعد عشر أو خمس عشرة سنة ستتم إعادة توزيع جديدة للسلام والمؤسسات الدولية سواء كانت إقليمية أو عالمية، حيث ستخضع هذه الأخيرة إلى تنظيم ينبثق من الحقبة ذاتها، لأن حفريات المنظمات الدولية بنيت حول المحور الأيديولوجي، لكن الجانب الحضاري سيحضر بشكل قوي في مستقبل العلاقات الدولية حيث سيؤطر معالم السياسة الخارجية بقوة

أكثر مما نلاحظها حالياً في السياسة الأميركية الخارجية والأوروبية والآسيوية، لكنها غائبة في السياسة العربية.

فيما يخصّ المعسكرات والتحالفات، فإنها سمات مميزة للعلاقات الدولية دائماً، فالتحالف أساسي لبيع الأسلحة، وهذه الأخيرة لها وزنها في النسيج العلائقي الدولي، حيث نجد الكنيسة الأنكليكانية في إنكلترا، والتي يترأسها القصر الإنكليزي، تصرفُ أموالها في التسلُّح ويبرز القصر هذه العملية بأنها ذات مردودية مالية والمصلحة تقتضي ذلك. والعسكريون في الدول المتقدمة هم من يمولون الأبحاث العلمية، والملاحظ أن التحالفات الآن ذات طبيعة نووية. فاليابان وألمانيا قبلتا بعدم تطوير ترسانتيهما النووية لأن لديهما المظلة الأميركية النووية، وهناك اتفاقات مبرمة بين أميركا وروسيا تخصّ السلاح النووي، وبإمكان أندونيسيا أيضاً الوصول إلى المستوى نفسه في مجال التسلُّح، ولدينا إيران ثم مصر إذا سعتا جدياً إلى الاحتكام على ترسانة تسلُّحية قوية، والعراق بدوره عائد بعد خمس عشرة سنة تقريباً، وبإمكان - خلال المدة نفسها - دول كالبرازيل والأرجنتين الدخول إلى مضمار التسلُّح.

وهكذا سيشهد المحفل الدولي توازناً جديداً بين قوى الرعب في مختلف أرجاء العالم، لكن المنافسة والصراع سيدور حول تقنيات توصيل الصواريخ والقذائف... وهناك تصريحات لوزير الدفاع الأميركي تتضمن الخشية والحذر الأميركيان من الدول المالكة للسلاح النووي كالهند، وأسلحة الدمار الشامل كالعراق الذي يصرف 1,5% على البحث العلمي، أي عشر مرات أكثر من معدل العالم العربي.

والسلاح القادر، والذي سيصبح عنصراً من عناصر التحليل، والذي انطلقت مؤشراته مع رياح العولمة، هو الإرهاب الجديد المتجلي في سلاح القوة الناعمة، وهي قوة بعيدة من النووي والبيوكيماوي، حيث يمارَس عليك هذا الإرهاب الناعم ضغطاً حضارياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

نرى أن التحليل الكلاسيكي للجيوش ما زال متقبِّلاً للتركيب العسكري في العالم، لكن دوره الاستراتيجي سيتغير. والغريب أننا سنلاحظ ارتفاعاً في عسكرة الجيوش الأميركية في المناطق العربية بموافقة الأنظمة، ليس في الخليج فقط بل من المنتظر حتى في المغرب العربي.

أما العنصر الثقافي في العلاقات الدولية، إما أنه سيغدو مفتاحاً للسلام وإما سبباً لنزاعات وصدامات حضارية. ولذلك، التواصل الحضاري هو استراتيجية أساسية للبقاء والسلام، وهو أيضاً الدرس الذي يجب على المتجبّرين المهيمنين استيعابه.

من حيث البُعد الاقتصادي، فالـ 20% الأغنى في العالم يستهلكون 85% من مجموع البضائع والخدمات المتوفرة على الكُرة الأرضية، بينما لا تصل نسبة استهلاك 20% الأفقر في العالم إلى 15%.

بمعنى أن مجموع الدخل القومي لـ 48 دولة في العالم الثالث، إذا ما جمع، سيقدَّر مجموعه بأقل ما يملكه ثلاثة من أغنياء العالم، وهذه إحصائيات تؤكِّد مدى تعمّق الهوة بين الشمال والجنوب، وإنه على الدول، بخاصة دول العالم الثالث، أن تنهج سياسة الدفاع عن المستهلك وحمايته من اكتساح منطقة السوق المفتوح. فاقتصاد

السوق حقيقة موجودة منذ بدء البشرية، لكن حريته اللامحدودة تؤدّي إلى الفوضى وإلى اتِّساع الشروخ القائمة بين شمال العالم وجنوبه، لذلك لا بدَّ من تنظيم حرية السوق. فحتى في الولايات المتحدة الأميركية توجد فيدراليات تتدخّل لضبط حرية السوق. وعلى مدار الخمس سنوات الأخيرة تراجع الاهتمام الفعلي لدول العالم الثالث بالمصالح الاجتماعية والحاجيات الأساسية للشعوب، إذ أُهمِلت هذه القطاعات لصالح طبقة معيّنة تعيش داخل مجتمعاتها بأساليب شمالية جداً، وليس القصد هنا الحديث عن الطبقية، لكن الفجوة داخل وخارج الحدود هي أمر واقع.

فيما يتعلق بمفهوم السيادة، نلاحظ أنه تغيّر عن المفهوم الذي نعلِّمه في الجامعات، لأن عناصر هذه السيادة تغيّرت ولأن إشكاليات العلاقات الدولية نفسها تبدّلت. فمثلاً السيادة على البحر لم تعد تقف عند حدود اعتبار الدولة هذا البحر جزءاً من مياهها الإقليمية، ولكن سيادتها ستبرز أكثر إذا كانت ممتلكة لأساطيل بحرية مجهّزة تستثمر من خلالها هذه المُلكية، ولنقارن بين سلوك السفارات الأجنبية في بلداننا وسفارتنا في بلدانهم، فهم يحلّون في أراضينا بمعاهدهم ومؤسسات مختلفة، يعلِّمون عبرها لغاتهم ويعرِّفون ببلدانهم حتى يحيا مبعوثهم في نفس أجواء الوطن الأصلي. بينما نحن. . . ولنأخذ على سبيل المثال السفارة المغربية في فرنسا، ماذا فعلت هذه السفارة؟ أنشأت جائرة أدبية للفرنسيين. إن السيادة اليوم هي ما تملك إياه التكنولوجيا والمعارف والعلوم، فقد كان هذا المفهوم بمثابة آلة لها مظاهرها، أما اليوم فلم تعد هذه المظاهر كافية، بل تحتاج إلى الكفاءات للعمل، لأنها أضحت ذات بُعد إنتاجي.

س: هل ستُحقق فكرة السلام مع هذه التعددية الدولية المرتقبة؟ وما هي توقعاتكم حول المدة الزمنية التي ستكتمل فيها ملامح النظام الدولي التعددي؟

م. **المنجرة**: ما سيشهده العالم هو تعدد السيناريوهات، بمعنى أن الاتفاقيات ستصبح إقليمية أكثر وستتمحور حول مواضيع تخصّ كل منطقة عالمية على حدة، كإشكال المياه في الشرق الأوسط. وسنجد شعوب القطب الشمالي متحلِّقة حول مشكلة ارتفاع درجة حرارة الأرض، وذوبان جزء من الثلوج، والأشياء ستتفرع. فكما سنجد مجموعة دولية تهتم بمشاكلها وقضاياها واتفاقاتها حول البحار، سنرى أخرى مهتمة بالغابات وأخرى بالعلوم والتكنولوجيا، والحقيقة أن هذا العدد سيكون لمصلحة السلام العالمي على أمد طويل.

وقبل الحديث عن المدة الزمنية أريد أن أفتح قوساً وأتحدث عن حرية تجوّل الأشخاص. فلقد ناقشنا مسألة حرية السوق والبضائع وتأسيس المنظمات ولم نشر إلى حرية تجوّل الأشخاص. فحتى بدايات القرن العشرين، كان الأشخاص يتجولون بطريقة أكثر حرية من البضائع، لكننا اليوم نلاحظ العكس، إذ باتت البضائع والأدمغة كرأسمال هي التي تتجول بحرية، ومع نقصان النمو الديموغرافي في أوروبا ستضطر هذه الأخيرة إلى جلب واستقبال الوفود القادمة من حضارات أخرى، وهذه الهجرة ستؤثر في الأمد المتوسط على نسيج المجتمع الأوروبي من حيث طبيعة السكان، ومن حيث إدماج أجناس وحضارات أخرى، الشيء الذي سيسفر على ما يسميه

الأميركيون «ميلتينغ بوت» (Melting pot)، وهذا العنصر سيدخل في توقعات العشرين والثلاثين سنة المقبلة.

ودخول النظام الدولي التعددي المرتقب حيّز التنفيذ يتطلب كذلك مدة زمنية. . . مدة جيل على الأقل.

أفريقيا، مزبلة العالم

استعباد، استنزاف وارتزاق... جهل، تجهيل وأُمِّية... جوع، تجويع فمجاعة... أوبئة، بلايا، تطاحنات دموية ونزاعات إثنية ودينية وإقليمية وحدودية... إنه سيناريو قاتم لقارة عاجية أضحت مزبلة العالم.

أفريقيا، أدغال العذاب البشري، وحضنٌ مكتوب بكل صنوف البلايا والرزايا التي اختمرت معاصر شراب من زقّوم، تحتسي سمّه الشعوب الأفريقية المنهوبة، المقهورة، المدموغ على جلدتها قدر الاستعمار وما بعد الاستعمار وبأيادٍ أفريقية خائنة لأفريقيتها ومسهمة في اغتيال مستقبل قارة بأكمله.

فإلى متى سيظلُّ الإنسان الأفريقي مكبَّلاً بأغلال الألم والعذاب والظلم؟ تساؤل يختلج دواخل المدير العام السابق للقسم الأفريقي في اليونسكو، الذي تشغل أفريقيا جزءاً كبيراً من قلبه وتفكيره، بماضيها وواقعها ومستقبلها، وتراثها وتاريخها النضالي ومناضليها، ومآسي شعوبها المقصية.

فأي تصور مستقبلي للقارة الأفريقية في ظلِّ غياب الديمُقراطية وخرق حقوق الإنسان وتردّي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية

والمعيشية والصحية... واستمرار الهيمنة الغربية عبر سياسات ما بعد الاستعمار والارتزاق الفكري المحلي المعبَّد لسُبُل هذه المخططات؟

س: ما هي أسباب اختناق المسار الديمُقراطي في أفريقيا؟ وما تأثير غياب الديمُقراطية على الشعوب الأفريقية؟ ومتى ستنعم القارة بديمُقراطية حقيقية؟

م. **المنجرة**: أظنُّ أن أفريقيا هي أكثر المناطق في العالم التي تتبلور فيها جميع طروحات ما بعد الاستعمار. فالقارة السمراء بعد مؤتمر برلين قُسِّمت كما قُسِّم العالم العربي، وخلقت دولاً لا أساس لها تاريخياً، والشيء نفسه بالنسبة إلى أفريقيا التي يتعدَّى عدد دولها خمسين دولة، وبعض الدول لا يبلغ عدد سكانها مليون نسمة. الشتات الأفريقي الحالي هو استمرار لتقسيم وحدود خلَّفها الاستعمار الكلاسيكي، حيث تمَّ توزيع الأراضي الأفريقية بين القوى الاستعمارية الفرنسية والإنكليزية والبرتغالية والإسبانية... إلخ. وهذه الخطة التفتيتية هي السبب الأول في تشرذم الشعوب داخل بلدانها، حيث نجد قبيلتين هما في الأصل قبيلة واحدة قبل مجيء الاستعمار أو قبل تدخّل الاستعمار بين أفرادها بأساليب أخرى.

وقد حصلت أفريقيا على استقلالها بأسلوبين: أسلوب انتقالي كما حدث مع المستعمرات الفرنسية، أو بالتفاهم وهذا ما رأيناه مع المستعمرات البريطانية كنيجيريا وغانا وغيرها.

وإذا حلَّلنا اليوم وتأملنا بكل موضوعية الوضع الأفريقي، فإننا سنجد أن أفريقيا باتت مستعمرة أكثر من ذي قبل. فدبابات الاستعمار رحلت تاركة بصماتها والحارسين لهذه البصمات من قادة

ومسيّرين محليين مرتزقين. فعدد كبير من قادة الدول الأفريقية بعد الاستقلال كانوا قبلاً في برلمان الجمهورية الرابعة الفرنسية، وهذه الصِّلة قديمة وشبيهة بالحبل السري الرابط بين الأم والجنين.

فيما قبل كان بإمكانك إبصار المستعمر ومواجهته مباشرة، وأفريقيا اليوم تعيش بحكومات لم تدافع عن إرادة شعوبها، فقط وحده الاستعمار هو الذي ساند بقاءها واستمراريتها، تاركة للأجنبي حقّ التصرف الكامل في بلدانها، بدءاً من تقرير المصير إلى التحكم في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحديداً المجال الاقتصادي. فالفئات المرتزقة تملك مصالح وصفقات اقتصادية، أساسها نهب الخيرات الوطنية والمساعدات الاستعمارية والرشوة المقدَّمة لممثلي الدول العربية والأفريقية. وهو سلوك لم نلمس حدّته في أميركا اللاتينية أو في الدول الآسيوية. فالقوى ما بعد الاستعمارية تحمي مصالحها وتحقق أطماعها عبر حماية أشخاص معيّنين، تباركُ سلطتهم وتقيمُ معهم تحالفات، حتى على مستوى التدخلات العسكرية، ومراقبة العمليات الانتخابية واصطناع النتائج المتوائمة مع المنافع الاستراتيجية للمسؤولين المحليين المرتزقين وللسياسات ما بعد الاستعمارية.

كل هذه المعاينات أضحت بارزة المخالب أكثر من أي وقت مضى، وإن كان تصورها صعب في هذا القرن، لكن واقع أفريقيا المرير وتقهقرها مردّه هو غياب ديمُقراطية حقيقية، وحرمان الشعوب من حرية التعبير، وتقرير المصير، والخيال السياسي النزيه من جهة، ومن جهة أخرى أفريقيا ترفل في بليتي الجهل والأُمِّية المقدّرة بـ 60%.

إذن ما الذي ننتظره؟ وما الذي نتوقعه في ظلِّ الظلم وغياب الحريات والإقطاع والرشوة والمجاعة واجتياح الأوبئة والركود الاقتصادي والتنموي، وتدنّي المستويات الصحية والتعليمية والتثقيفية. . .؟

س: إذن أفريقيا، قارة البلايا، وتمظهرات عولمة البؤس. . . بامتياز؟!

م. **المنجرة**: بالفعل، فجميع الرزايا تراكمت في هذه القارة وكل الإشكاليات مترابطة. فعلى المستوى القاري ككُل أو على مستوى كل دولة، نعاين بشكل جلي التردّي والتقهقر على جميع الأصعدة. لنأخذ مثلاً نيجيريا ذات أهم إنتاج نفطي في القارة، تسجّلُ سنة بعد أخرى تراجعاً إلى الوراء في كل الميادين. ونضيف إلى قائمة المظاهر السلبية في أفريقيا عنصراً هاماً جداً، مسهماً بشكلٍ فعّال في تجذّر هذه الصورة المؤلمة المعاشة في المجتمعات الأفريقية، وهذا العنصر يتجلى في المساعدات الفنية المقدَّمة للقارة من طريق الأمم المتحدة أو البنك الدولي، والتي هي في حدّ ذاتها تأخر سواء كانت دولية أو ثنائية. لأنه فضلاً عن هذه المساعدات، إذا لم يكن هناك إسهام ذاتي في العملية وتقرير المصير وتحديد الأهداف والأرضية والخطط والسياسات الاجتماعية والاقتصادية، فتبعية ما بعد الاستعمار متجذِّرة لا محالة بجميع صنوفها الاقتصادية والثقافية والسياسية.

هذه المساعدات سبق وإن تطرَّقتُ إليها حين كنتُ رئيساً لقسم أفريقيا في اليونسكو، فشبّهتُ المساعدة التي هي AID بمرض

AIDS أو السيدا. والغريب أن حروف المفردتين بالإنكليزية متشابهين، كما تتشابه خصائصهما، فالإيدز يفقد المصاب به المناعة الداخلية لمواجهة الداء الخارجي، والشيء نفسه في المساعدة الفنية حيث تفقد المجتمعات مناعتها الجوّانية وقدرتها الذاتية، واعتمادها على هياكلها وميزانيتها ومعاملتها ويدها العاملة، فتغدو هذه البلدان معتمدة بشكل كلي على الإعانات الخارجية، منتظرة الهبات وفاتحة الأبواب على مصراعيها لتتصرف القوى الخارجية بصيغة مطلقة وحرة ونفعية طبعاً.

بالإضافة إلى هذه الدراسة هناك تصريح لوزير خارجية فرنسي ألقاه في البرلمان الفرنسي، قال فيه: «دفاعاً عن ميزانية المساعدة والتعاون يجب ألا ننسى أن كل فرنك يقدَّم لأفريقيا يسترد بسبعة فرنكات في التجارة الخارجية». والحقيقة أنه لا يوجد شيء اسمه المساعدة، بل هي قروض تقيِّد حرية تصرفك وتفرض عليك التعامل مع بضائع وخبراء الدولة المقرضة. وهي آلية من بين آليات التغلغل الأجنبي التي تتيح له التصرف في الاقتصاد. وبما أن المجالات متداخلة ومترابطة، فإن الاستغلال الاقتصادي يجرُّ الاستلاب الثقافي والتبعية السياسية واحتكارية الشركات المتعددة الجنسيات، خصوصاً النفطية، ثم ارتباط المخابرات الرسمية للبلدان بهذه القضايا.

إن الصورة الأفريقية مؤلمة جداً وغير مشجِّعة، لأنه ومنذ البداية تمَّ اختيار نموذج تنموي مبني على الخارج، والنماذج التنموية القائمة على هذا الأساس تُعدُّ وسيلة لاستغلال الخيرات المحلية.

أذكر أنه قمنا في الثمانينيات بمحاولة تهيئ رؤية أفريقية مستقبلية فيما يخصُّ منظمة الوحدة الأفريقية، أسميناه النموذج التنموي

الأفريقي. وقد كنا مجموعة خبراء أفارقة فقط واتفقنا على عقد اجتماع أول قمة أفريقية اقتصادية.

هذه القمة لم يكن لها ثانٍ، فخرجنا من هذا الاجتماع بما يُعرف بإعلان منروفيا. كما أجريت في الفترة نفسها دراسة حول «أفرقنة أفريقيا» وهو أمر ضروري. فأفريقيا لا يمكن لها استشراف المستقبل إلا عبر أفريقيتها، لكن العراقيل التي تعترض سبيلها كثيرة ومتشابكة ومتفرِّعة ومتجذِّرة، كما هو معاش في العالم العربي وإن كان عدد الدول العربية أقل، لكن الإشكال يظلُّ نفسه وأفريقيا تعاني ضغوط جمّى من مختلف النواحي حتى الثقافية، ففرنسا لن يهنأ لها بال حتى ترسِّخ بشكلٍ دائم المخطط الفرانكفوني، إذ ينسى العديد من العرب انتماءهم الأفريقي، لا بل أدهى من ذلك يجهلون ما هي أفريقيا. وهذا السلوك هو أحد مخلفات الاستعمار الذي قسَّم القارة إلى بيض وسود.

والحقيقة أنه لا وجود لأفريقيا بيضاء، وكدليل على ذلك أنه عندما كنتُ رئيساً للقسم الأفريقي في اليونسكو، أردت الذهاب إلى أفريقيا الجنوبية، إلى جوهانسبرغ وأيضاً المرور عبرها إلى مناطق أخرى، فلم يُسمح لي بالدخول لأني اعتبرت غير أبيض بمفهوم غير أبيض.

لقد سعى الاستعمار القديم واستراتيجيات ما بعد الاستعمار إلى خلق جيل أفريقي تابع ثقافياً يحفَل بمركّبات النقص لديه أو شبه جهل بحضارته المحلية وقيمه العريقة وعدم اهتمامه باللغات الأم. فأول لغة في أفريقيا هي العربية وينطقُ بها 20 مليون أفريقي، لأن ثلث البلدان الأفريقية هي عربية، وبعد العربية نجد «السواحلية»، وجزء

كبير من تركيبة هذه اللغة أصوله عربية ويتكلم بها 80 مليون، ثم «الهاوسة» بـ 70 مليون ناطق، و«البانتو» بـ 50 مليون متحدث وتُستعمل في جنوب أفريقيا، ولدينا «اللهجات الأمازيغية» في شمال أفريقيا في المغرب، تونس، الجزائر، بأكثر من 30 مليون ناطق، وأيضاً هناك ما بين 20 و25 مليون أفريقي يتحدث بلغة الساحل «البرل» كما يوجد 30 مليون متكلم بـ«اليوربا».

هذا الزخم اللغوي الأفريقي هو رصيد ثقافي وتاريخي، لذلك ألحُّ على أهمية عنصر اللغة في بناء قواعد وأُسُس المجتمعات، إذ لا يمكن أن نبني بلغة الآخر، فالمؤسِّس المتين هو اللغة الأُمّ وأسمّيها لغة التاريخ أو الذاكرة، ولا يوجد أصعب من إشكالية اللغة لمواجهة الاستعمار، لأن عناد الاستعمار الثقافي تفوق حدّته الاستعمار السياسي. صحيح أن اللغات الأجنبية كالفرنسية أو الإنكليزية يصلح استعمالها في التكنولوجيا، في الأبحاث العلمية، في التواصل الدولي والحضاري، وتكون اللغات الأصلية الأفريقية بما فيها العربية جدّ هامة، فاللغة أساس ولا تطور بلغة الأجنبي. وأذكر أن أول ما واجهته حين كنت رئيس القسم الأفريقي في اليونسكو هو فرنسا كدولة عضو في اليونسكو، إذ حدث نزاع معها عندما طلبنا تنظيم ندوة حول اللغات الأفريقية، فسافرت إلى داكار للاتفاق مع السنغال على تنظيم هذه الندوة، لكن تدخّل فرنسا حال دون ذلك، فالسنغال رفضت تحت ضغط فرنسي، فاتجهنا صوب دول أخرى كالكاميرون التي كان جزءاً منها مستعمرة فرنسية والجزء الآخر مستعمرة إنكليزية، وانعقدت الندوة أخيراً في الجزء المحتل من طرف الإنكليز.

س: اقتصادياً، كيف يمكن تحليل المفارقة التالية: معاناة أغنى قارة في العالم من بؤس اقتصادي مستفحل؟

م. **المنجرة**: لم ينعم الأفارقة بعد بخيرات أفريقيا، لأن الموارد الطبيعية لم تستغل لصالح الشعوب الأفريقية، بل لصالح المرتزقة والشركات المتعددة الجنسية، وبعض المستثمرين الذين يدّعون أنهم «أفريقان»، ويملكون المزارع ويتاجرون بواسطة عقود في الخير الأفريقي.

فلننتبه إلى من يملك المناجم والمصانع والمعامل والضيعات في أفريقيا الجنوبية مثلاً، إذ بالرغم من حركة مانديلا وذيوع إرادة قوية لمجابهة الاستعمار، يعرف هذا البلد، من جديد، اكتساح خطط معرقلة للتغيير الإيجابي وللإيقاع السريع. فمع اجتياح الاقتصادي بصورة جرَّدت المؤسَّسات الاقتصادية الوطنية من قوتها المبنية على الطاقات الموجودة كالكفاءات والأدمغة والسوق المحلية.

هذه الأزمة كانت معيشية قبل عصر العولمة، لكن هذه الأخيرة عمّقت ذيول الأزمة بضغوطات عدة يمارسها البنك العالمي. والغريب أن حجم المديونية يرتفع سنة بعد أخرى رغم المساعدات المقدَّمة لتجاوز الأزمات الاقتصادية وتسوية الأوضاع. وبالطبع كلما ارتفعت الديون ارتفعت نسبة الفوائد لتفوق نسبة القرض ذاته، وقلة هم من يستفيدون داخل أفريقيا، حيث تعود هذه الأموال مرة أخرى إلى منابعها، أي إلى خارج حدود القارة بأساليب متعددة.

ويمكن القول إن أفريقيا اليوم تعاني من مرحلة ما بعد الاستعمار ومن عولمة البؤس والانقطاع وسلطوية المسيّرين المستمدين لقوتهم

من المؤسسات الاستعمارية كالبنك الدولي. ولا محل لإرادة الشعوب في هذه العملية من الإعراب، حتى المساعدات الأممية هي جزء من اللعبة الاقتصادية الاستعمارية العولماتية.

س: كيف يمكن تقييم وضعية حقوق الإنسان في قارة شعوبها مقهورة ومسلوبة الحقوق؟

م. المنجرة: للحديث عن جانب الحقّ والعدل، لا بدَّ من إقامة مقارنة طبيعة البنى المجتمعية قبل الاستعمار وبعد الاستعمار، وخصوصاً مرحلة الاستعمار الجديد أو ما يُسمّى بما بعد الاستعمار. إنني لا أجزم بنموذجية وعظمة المؤسسات القديمة وأقول أنه الأصلح، لكن ما كان يميز المؤسسات المجتمعية والعلاقات المتبلورة في إطارها هو التلاحم والتماسك والمساندة ووجود متّكآت يمكن الارتكاز عليها ريثما يقوى الفرد أو المؤسسة أو إلى أن تكتمل الصورة. لكن بمجيء الاستعمار وما بعد الاستعمار، تحطَّمت جميع الدعامات والمؤسسات وتحوَّلت اللُّحمة إلى فجوة، وغدونا سابحين في الهواء بلا أجنحة وبلا مرجعية، في انتظار ما سيأتي، وبديهي أن يكون ما سيأتي على غرار التيه الذي نسبح ونتخبط فيه، إذ نستورد المخططات الغربية كشكل وليس كمضمون.

فنحن نتعامل بصيغة جوفاء مع مضمون حقوق الإنسان، حيث نستخدم الإطار الشعاراتي للصياغة على خلاف البلدان التي نجلبُ منها هذا المفهوم، وإن دلّت هذه الممارسة على شيء، فإنها تدلّ على أننا حتى في التقليد نقلِّدُ ما نريد وكما نريد، ونأخذ الأشياء المساعدة على تجريد الشعوب من حقّها في تقرير مصيرها وبالتالي

إفراغ السياسات من محتواها المخالف لإرادة المرتزقة الذين أسهموا في تحطيم ودكّ الأنساق والمفاهيم التي كان من الممكن الانطلاق منها لبناء مؤسسات حديثة ذات مضمون وعمق.

ومعلوم انه إذا أردنا مثلاً إدخال الإعلاميات بإدارة أو مؤسسة ما، علينا أن ندرك أننا في مرحلة انتقالية، وهذه الأخيرة تستلزمُ وجود نظام التوازي، أي الحفاظ على القديم بالموازاة مع دخول الحديث تدريجياً وإلى أن تنضج صورة السياسة الجديدة يتمُّ الاحتفاظ بالقديم كأرشيف. طريقة البناء هذه لم تحدث في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية... وغيرها.

فلو أخذنا المغرب كبلدٍ أفريقي، سنجدُ أن عبارات دولة الحقّ والقانون تتناثر هنا وهناك، لكن يوم 10 ديسمبر 2000، أي يوم الاحتفال العالمي بحقوق الإنسان، تمَّ الاحتفال بهذه الذكرى بطريقة مميزة جداً، كما تزامنت هذه الذكرى مع ذكرى الانتفاضة الأولى بتاريخ «9 ديسمبر 1987». ففي خضم الحديث عن التغيير والديمُقراطية ومسارات الحرية وحقوق الإنسان في بلادنا، وأمام البرلمان حيث تمثّل سيادة الشعوب وقرب المحكمة الممثِّلة للعدالة، يتمُّ اعتقال 43 ناشطاً من نشطاء حقوق الإنسان، وعلى رأسهم السيد عبد الرحمن بن عمرو، وأشهد لهذا الرجل باستقامة أخلاقه والتزامه ونزاهته وهو رجل لم يناقض يوماً فعلُه قولَه، وكمحامٍ يدافع عن المظلومين دون تمييز أساسه الانتماء العرقي أو السياسيً أو الديني أو الجنسي...

فهل يمكن العثور على معاملة كهذه في ظلِّ التناقضات التي تطبع مجتمعنا؟ والحقيقة أن هذا التناقض لا يوجد في المغرب

فحسب بل في العالم العربي والأفريقي والثالثي أيضاً، فالأزمة أزمة خلقية قبل أن تكون حقوقية، يخلقها السلطويون الهادفون إلى سحق الحقوق ضماناً لبقائهم.

س: أي دور تلعبه المنظمات والاتحادات الأفريقية، وعلى رأسها منظمة الوحدة الأفريقية؟

م. **المنجرة**: للأسف، ما آلت إليه منظمة الوحدة الأفريقية هو التراجيديا بعينها، إذ عندما نتأمل هذا الحلم الأفريقي، وبداية وهجته الأولى وكيف غدا، نتحسر فعلاً. فالمنظمة في بدايتها ضمّت أناساً آمنوا بالتحرر الأفريقي فاحتضنوا حُلم ومستقبل القارة أمثال ديالو تيلي، أول سفير لغينيا في الأمم المتحدة عام 1956، أي في الفترة التي قال فيها سيكو توري لا لفرنسا بخصوص الاستفتاء المتعلِّق بتقرير الاستقلال أو التعاون، وكان لي شرف الاشتغال معه شخصياً عندما كنت عضواً في الوفد المغربي في الأمم المتحدة، وأتذكر جيداً كيف كان وزير الخارجية الفرنسي آنذاك مرتعباً من الخطاب الذي سيلقيه ديالو تيلي لانضمام غينيا إلى حضيرة الأمم المتحدة. ولا يمكن تصور الرعب الذي سبّبته هذه الدولة الصغيرة ومندوبها في الوفد الفرنسي لأن فرنسا استشعرت تهديداً لمستقبلها الأفريقي. ولمّا تولى ديالو تيلي منصب أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية، أصبحت بيننا مراسلات طويلة تتعلق بكيف ستكون هذه المنظمة وما هي آفاقها؟

وإضافة إلى ديالو تيلي كان هناك طرف ثالث في هذه المراسلات. أولاً المناضل المهدي بن بركة الذي كان يحلم بإنشاء

مجلة أفريقية تتمحور حول قضايا التربية والعلوم والثقافة، مؤكداً ضرورة التعليم لحلِّ مشاكل القارة الأفريقية. وكنت قد أعددت مقالاً لينشر في العدد الأول لهذه المجلة التي لم يكتب لها رؤية النور، لكن هذا المقال المهيأ عام 1963، أفادني بعد خمس عشرة سنة، عندما كلَّفني نادي روما بأعداد تقرير حول التعلُّم، إذ اعتمدته كقاعدة لما بات يُسمَى بتقرير نادي روما «On ne finit pas d'apprendre» أي «لا ننتهي من التعلُّم» أو «لا حدود للتعلُّم»، والذي تُرجِم إلى ثلاث عشرة لغة ونُشر منه مليون نسخة، وأنا في هذا مدين للراحل المهدي بن بركة، هذا المناضل الأفريقي والشخصية ذات البُعد العالمي، الذي استوعب مدى أهمية التعاون جنوب-جنوب لحلِّ إشكالية العالم الثالث وبناء مستقبل حقيقي قوامه الموارد البشرية التي هي أهم من رأس المال المادي.

وبالنظر اليوم إلى مآل هذا الحُلم الأفريقي الكبير كيف أضحى وكيف أصبحت المنظمة ذاتها، وإلى مصير الرموز النضالية التي امتلكت حلماً تجاوز الحدود الوطنية، فكل من ديالو تيلي وابن بركة وعديدون أمثالهم تمّت تصفيتهم. إنه لأمر محزن.

س: ما هو الحل في نظركم لإعتاق أفريقيا من براثين سياسات ما بعد الاستعمارية؟ وكيف نستشرف المستقبل الأفريقي انطلاقاً من واقع القارة المتردي؟

م. **المنجرة**: الحلُّ ليس سهلاً على الإطلاق، إذ يستلزم دراسة عميقة لأسباب هذه الوضعية المؤلمة، وكذا رؤية لمعالجة الوضع، وإننا لا نفتي في هذه المسألة انطلاقاً من عجرفة فكرية أو علمية بل

انطلاقاً من معاينات واقعية ودراسة لما يحدث على أرض هذه القارة التي تحتل مكانة كبيرة في قلبي. فالسياسة ما بعد الاستعمارية التي وجدت في الجهل والأُمِّية والفقر والأوبئة والأطماع الداخلية والتنازعات الإقليمية والتطاحنات العرقية. . . هذه السياسة وَجدت في الفضاء الأفريقي المعتم مرتعاً خصباً لإطلاق سفاري (Safari) استعماري جديد، ولن يوقف هذا الزحف الاستيطاني إلا التغلُّب على الأُمِّية والجهل ومنح الشعوب السيادة لتقرير المصير بواسطة ديمُقراطية حقيقية، وتحقيق هذه العناصر الثلاثة، أي محاربة كل من الأُمِّية والجهل واستتباب الديمُقراطية في المجتمع الأفريقي، كفيل بالانعطاف صوب تقرير المصير من لدن الشعوب الأفريقية.

أعتقد أن العالم الثالث الذي يمثِّل 80% من ساكنة العالم، أي خمسة مليارات نسمة تقريباً، على مشارف مرحلة جديدة مغايرة. فالفجوات القائمة والمباعدة بين القيادة والنخب الاقتصادية والفكرية والصناعية. . . والشعوب، هذه الفجوات الشاسعة الشبيهة بعهود العبودية الرومانية والفرعونية، وصلت إلى أقصى الحدود التي لا يمكن أن تبقى معها الأشياء كما هي عليه الآن. فإمكانية التغيير مسألة لا تناقش، وذلك السؤال الجوهري يكمن في ثمن التغيير؟ فالحلول ستكون بحسب الظرفية والمكان والبلد وعناصر أخرى ستتدخل في صياغة الحل.

ويجب ألا ننسى كذلك الإجرام والارتزاق المحليين، اللذين حولا أفريقيا إلى أبرز مثال لسياسة ما بعد الاستعمار الذي هو أخطر بكثير من الاستعمار نظراً إلى تلك المساهمات الداخلية الممهدة لعمليات الاجتياح الناعم. فهذه الصفحة الاستعمارية وما بعد

الاستعمارية لا يمكن طيّها، كما لا يمكن للتاريخ إسقاطها في مجلّاته، ويمكن مقارنة الإكراه والظلم والعذاب المعيش في أفريقيا بالجرائم المقترفة بالأراضي المقدسة وبتواطؤ الحكومات العربية. وكما أسلفتُ القول، التغيير سيغدو حقيقة ملموسة، ولكي يصبح كذلك لا بدَّ من ثمن.

المغرب، هل يستشرف إطلالة عهد جديد؟

المغرب، هل هو متّجه نحو التغيير، بالمفهوم الإيجابي؟ هل يستشرف إطلالة عهد جديد؟ أم أننا نطلق مثل هذه العبارات الشعاراتية لتلطيف أجواء الانتظار، ولتلافي البحث في مجريات الحاضر؟

هل استطاعت تجربة التناوب أن تضع المسار السياسي المغربي على دروب التغيير وإعداد مشاهد الاصطلاح الديمُقراطي الفعلي وليس الشكلي أو الصوري؟ وما حجم الاستفادة الشعبية من هذه التجربة؟ وهل تجليات ومخرجات حصيلة السنتين الماضيتين، يمكن اعتبارها مؤشرات لإصلاح سياسي واقعي؟ وما هي سمات الملكية العصرية الحديثة؟ وكيف يمكن تقييم أداء الحكومة الجديدة على مستوى السياسة الخارجية للبلاد؟ وما هي أسباب تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظلِّ حكومة تقدّمية اشتراكية لطالما دافع مناضلوها كمعارضين عن الحقوق الشعبية قبل ولوج سدة الحكم، أي قبل الانتقال إلى ديماغوجية منطق الخطاب الدولتي؟

هل الآليات المتّبعة للعلاج والنهوض بهذين القطاعين ذات فعالية، ومنبثقة من أولويات وحاجيات الشعب المغربي، أم أنها

مجرد برامج مستوردة؟ وهل تحرير العبارات الحقوقية على مستوى النطق، وتضمُّن الخطابات الرسمية وتوظيف النخب باختلاف مشاربها شعارات وحقوق الإنسان والجهر بها، يعني تحقيق الفكرة عملياً وقانونياً وشرعياً؟ وهل يملك المغرب مستقبله ويعي أنه جزء من إشكالية شمال/ جنوب؟

وتساؤلاتنا هي علامات استفهام باحثة، منقّبة، مستفسرة، ساعية إلى توضيح الصورة ولو بشكل، فإلى أين يتجه المغرب؟

س: ما تقييمكم لتجربة التناوب في بلادنا؟ وإلى أي حدّ تعتبر إصلاحاً سياسياً ديمُقراطياً؟ وهل استطاعت هذه التجربة الانعطاف بالمغرب نحو مسارات التغيير الفعلية؟

م. **المنجرة**: يمرُّ المغرب في الوقت الذي نجري فيه هذا الحوار، أي شهر ديسمبر 2000، بظروف خاصة ترتبط بأشياء داخلية تخصّ أحزاب وحركات سياسية مسّت الماضي وعدة شخصيات، والمقصود طبعاً «رسالة الفقيه البصري» التي أدّت بالجرائد التي نشرتها إلى التوقيف. لذلك يصعب نسبياً الحديث عن الوضعية الراهنة في المغرب لأن أي تحليل قد يتأثر بهذه التطورات الأخيرة، وإن كانت لن تدخل، في اعتباري، في تحليل مفهوم التغيير. وقد سبق وصرحت لجريدة **العمل الديمقراطي** بتاريخ 25 نوفمبر/ 1 ديسمبر 2000، وقلت: «إننا في عهد ما قبل العهد الجديد، فالتغيير هو مفهوم منظومي يأتي بصورة شمولية، إذ عندما يحدث يطال جميع الميادين... والتغيير الوحيد الذي لاحظناه هو تغيير الذين أتوا بقصد التغيير دون أن نلمس أي تغيير...».

ولأن التغيير شيء شمولي فإنه لا يأتي بصيغة متجزئة، قد تكون الجزئية في التطبيق، لكنه منظومي مرتبط بعناصر عدة، أي التغيير ككُل.

خلاصتي معروفة. لا أظنُّ أن هناك تغييراً حقيقياً، لأن دخول عهد جديد يستوجب حضور شرطَي المصداقية والمشروعية، وهما شرطان لا يتأتيان إلا من الشعب، وكما نقول في الشريعة الإسلامية إن العين شيء أساسي. فعين السلطة هي الشعب، وبما أن الشعب عين السلطة، آمن دوماً بضرورة وجود مجلس تأسيسي وأن يُحرر الدستور من قبل جماعة كُفأةٍ هاجسها الشعب.

ولذلك، أولى خطوات التغيير ينبغي أن تنطلق من الدستور نفسه، بحيث يغيَّر بأسلوب مخالف عن ذي قبل مستمد من العين ومظهِر لسلطة الشعب. دون هذا الأساس لن نملك أية مصداقية، وسنحيي شرعية مشوبة بالعيوب، وموقفي هذا لا علاقة له بوضعية المغرب تحديداً أو بوضعية مؤسساتنا بل هو عام وشرعي نابع من «وأمركم شورى بينكم». بالنسبة إلي، هذه النقطة لم يطلها التغيير الكافي.

ومن ناحية أخرى نلمسُ تغيير بعض المظاهر وتغيير بعض الأشخاص، لكن المواطن المغربي العادي لم يحس بهذا التغيير، بل إن فئات جمّى تنظر إلى المجريات كعودة إلى الوراء. فنسبة الأُمِّية وضعف التمدرس وتدنّي المستوى الصحي وارتفاع نسب البطالة، كلها ظواهر تكاثرت نظراً إلى ارتفاع نسبة السكان ولتراكم التأخر عبر السنتين الأخيرتين، ولا يمكن لحكومة جديدة من هذا النوع ولا

تغيير على هذا المنوال إصلاح، وفي مدة عامين، فساد استفحل وتراكم أربعين سنة.

هذا بالإضافة إلى أن أسباب هذا الفساد ما زالت قائمة في المعادلة السياسية داخلياً، وخصوصاً فيما بين السلطة والشعب. فالحكومة المؤلَّفة من الكتلة الاشتراكية دخلت في قوالب وسياسات المخزن، وهي التي كانت تشكل بالأمس قوة دينامية وما يمكن تسميته أيضاً بالديالكتيكية، إذ سابقاً كنا نشهد معارضة حقيقية تتعرض للاعتقال، مصادرة صحفها، لديها لاجئين سياسيين في المنفى، لكن بين عشية وضحاها «تمخزنت» هذه المعارضة بعد ولوجها سدة الحكم، ولا وزن للمعارضة الجديدة، إننا ضعنا في مصداقية القديم والجديد ولا أحد يتوقع خلف لمعارضة كانت فاعلة ودينامية في السياسة المغربية.

إن التحليل الذي أمارسه الآن ينطبق على وضعية العالم بأسره، لأن آليات تسيير الشعوب والبلدان تطورت بأساليب أخرى غير المؤسسات التقليدية، الأحزاب، والسياسيون. فلقد أجري استطلاع رأي في فرنسا أزعجت نتائجه السياسيين، لأن 52% من الشعب الفرنسي يثقون بالعلماء، و8% يضعون ثقتهم بالكتّاب والفلاسفة، بينما لا تصل نسبة من يثقون بالأحزاب السياسية إلا 6%. ولنلاحظ ما يحدث في أميركا كذلك.

إن الثقة في السياسي وشرعية التمثيل تبخس أسهمها في العالم بأسره، وتحديداً في بلداننا، والديمُقراطية المباشرة هي المطلوبة حيث الشعب ينظِّم نفسه من دون واسطة وبحسب أولوياته. والخلاصة إن مشاكلنا جذرية جداً ولم نلحظ أي تغيير حقيقي.

س: ما هي في اعتقادكم ملامح أو سمات الملكية الحديثة والعصرية؟ وهل تتفقون مع القول بأن شروط الديمُقراطية الحقّة تستلزم التفاعل المباشر بين القيادة والشعب سواء كان الحاكم ملكاً أو رئيساً؟

م. **المنجرة:** لم أتحدث من قبل في مسألة الملكية خشية سوء الفهم، لكن كل من له قناعة بالملكية كرمز ونظام يحمي الشعب وكتاريخ عريق يسطر ملامح هذه الأمة، ومن يفكر في الملك كرمز، كما حدث مع المغفور له محمد الخامس في الخمسينيات، سيسعى إلى حماية المؤسسة الملكية، وسيبقي عليها مرتفعة، إذ على المؤسسة نفسها أن تعرف كيف تظل مرتفعة وتنهي شيئاً كوزارة السيادة، لأن الملكية ذاتها سيادة منطلقة من الشعب ومن التلاحم بين الملكية والشعب، ومن الصعوبة حقيقة أن تكون في المطبخ وفي أعلى القمة للمراقبة والدفاع وحماية البيت.

وللأسف إننا نلاحظ وجود أشخاص يحيون كسماسرة بين المؤسسة الملكية والمؤسسات القائمة، ومن مؤشرات نجاح الملكية هو إلى أي درجة ستنجح في تفويض أمور كالتعيينات مثلاً؟ وأعتقد أن هناك الذكاء الكافي لتظل مرتفعة. ومن الصعب تصور أي نظام بديل لهذا النظام، لكنه يحتاج الى إدخال بعض التغييرات، ولن تدخل هذه التغييرات إلا إذا كانت هناك مراجعة من جديد لجهاز المجموعة كمنظوم سياسي. فالقضية منظومة، ومن أدوار الملكية المعاصرة الدور الاستطلاعي والاستبصاري المستقبلي لأن الحكومات والبرلمانات رؤيتها محدودة متأسِّسة على سياسات الأمد القصير، بينما مؤسسة شامخة كالملكية لها إمكانات الرؤية والتبصر

من الأفضل أن تهتم بالمسائل الأساسية والشؤون الاستراتيجية للبلاد وتترك باقي الأشياء التي يمكن أن يزاولها الآخرون.

س: **كيف تحللون السياسة الخارجية المغربية الحالية؟ وكيف تفسرون حجم العلاقات المغربية-الغربية الذي يفوق حجم الروابط المغربية العربية والجنوبية بصفة عامة؟**

م. **المنجرة**: أول ما يمكن ملاحظته على مستوى السياسة الخارجية المغربية هو تراجعها الشديد، إذ نلاحظ في ظلِّ حكومة يترأسها اشتراكي تقدمي أشهر عسل لا نظير لها في تاريخ المغرب مع أميركا وفرنسا والسوق الأوروبية المشتركة والناتو. فحتى إذا أردنا المبالغة فإن وزير الاقتصاد في المغرب هو السفير الأميركي ومدير البنك الدولي، ووزير الثقافة هو السفير الفرنسي والمركز الثقافي الفرنسي. إننا لا نملك موقفاً سياسياً واضحاً في السياسة الخارجية، فقط كل ما نفعله أننا نبتسم في الصور ومصالح المغرب غير مقرر فيها بفعالية وليست لديها استراتيجية لماهية الأهداف المراد تحصيلها في ميدان السياسة الخارجية، وما هي درجة استقلاليتنا؟ إن المغرب أكثر من أي وقت مضى بات مرتهناً بقيود التبعية.

وعلى الرغم من وجود حكومة تقدمية اشتراكية، إلا أننا نلمس إهمالاً لعلاقات جنوب-جنوب، الحضور فقط على مستوى الرسميات، الاحتفالات، استقبالات في المطارات... إلخ. والخلاصة، لا نتيجة كالعادة، إذ لم يحدث تغيير على مستوى الميادين التجارية مع العالم العربي والإسلامي والثالث.

فخيار التبعية للغرب وتبنّي القيم الغربية يناقض شعارات التعاون

جنوب-جنوب وعدم الانحياز والوحدة العربية والوحدة الإسلامية. ونحن نرى عبر وسائل الإعلام من يأتي لزيارة المغرب، من يسهر على تنظيم المهرجانات، تدخّل المنظمات غير الحكومية، إننا ضمن لعبة وخطة استعمارية كباقي المجتمعات الجنوبية، ويا ليتنا تبنينا برنامجاً نعلن فيه التبعية كخيار وكوقف، وقلنا إننا نريد هذه التبعية علانية.

تكمن إشكالية سياستنا الخارجية في فراغ الإرادة السياسية الخارجية. إننا لا نعرف كيف نريد هذه البلاد. ولا كيف ستسير على المستوى الخارجي. لأنه وكدول عالم ثالث ليست لنا ثقة بمعاملاتنا مع بعضنا البعض، والتعامل مع الأجنبي هو آلية لتغطية عدم الثقة هذه، والغرب نجح في هذا التقسيم بين الدول والحكومات ومصالح الشعوب، إذ نلاحظ قطيعة بين النخب الرسمية السياسية التي تتناقض بخطاباتها مع ما يحسه الشعب ويحتاج إليه.

لا يوجد أقرب من السياسة الخارجية للشعوب، فعبر وسائل الإعلام نتمكن من المتابعة الآنية لما تشهده الساحة الدولية وتصرُّف حكوماتنا، ومن الطبيعي أن يستغرب الإنسان عندما يجد حكومة التكتل تدافع عن المشروع الاستعماري الأميركي «آيزنشتات»(*)، أو عندما تقرر إرسال عضو اشتراكي إلى الحلف الأطلسي ليمثّل المغرب كعضو ملاحظ. إننا وبالأسف الشديد نتغير نحو الأسفل.

(*) اقترحت الولايات المتحدة في عام 1997 على الدول المغاربية الثلاث تونس والجزائر والمغرب مشروع شراكة أميركية مغاربية أو ما عُرف بـ«مبادرة آيزنشتات» (نسبة إلى مساعد وزير الخزينة ستيوارت آيزنشتات).

س: ما هو الحلّ في نظركم لقضية الصحراء المغربية؟ وهل الآليات الحالية التي يعالج بها هذا الملف يمكن أن تكون ناجعة؟ ثم ألا تعتقدون أن الشعب المغربي يغفل تفاصيل قضية وحدته الترابية؟

م. **المنجرة**: لم أتناول قط هذا الموضوع لا في تصريحاتي ولا في كتاباتي، فنحن نؤمن إيماناً شديداً ووطنياً بوحدتنا الترابية، وأكثر ما يميز قضية الصحراء المغربية هي المسيرة الخضراء التي تميزت بمشاركة شعبية منقطعة النظير في قضية ترابية مصيرية. لكننا نلمس نوعاً من التباعد بين ما يحتويه ملف الصحراء والشعب المغربي، والأحزاب والرأي العام بصفة عامة، لا بل حتى الوزارات المختصّة ظلّت على هامش الملف، وقد يعزى الأمر إلى أسباب أمنية. فالمغاربة يتابعون قضية وحدتهم الترابية عبر الصحافة ووسائل الإعلام الخارجية والأجنبية تحديداً، ولا نرى نقاشاً في البرلمان حول الملف أو بلاغات صادرة عن المجلس الوزاري إلا نادراً.

لذلك أظنُّ أن أولى خطوات الحلّ هي تعزيز الشعب بعناصر الملف والمشاهد التي يتضمنها وأن يحدث نوع من المشاورة والمشاركة قياساً على فعل المشاركة في مبادرة المسيرة الخضراء العبقرية، وألا يبقى الملف محصوراً بين الدول الكبرى ومجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة. فعلى الأمد الطويل، الحلّ لن يتأتى عبر الأمم المتحدة ولا بواسطة وزير أميركي سابق، لأن الحلّ الحقيقي يتجلّى في اللقاء المباشر بين الإطراف المعنية بشجاعة.

س: هل يملك الاقتصاد المغربي المقومات التي تمكّنه من تطبيق سياسة الخوصصة واستقبال الاستثمارات الأجنبية وتحصين

الاقتصاد الوطني في آنٍ واحد؟ وأي دور سيلعبه اكتشاف البترول في تحريك العجلة الاقتصادية؟

م. **المنجرة**: موقفي الاقتصادي موقف مشجّع للمحاولات والمبادرات النابعة والمعتمدة على القدرات الذاتية، وقبل الحديث عن الاقتصاد ينبغي الإشارة إلى النموذج الاقتصادي الذي يجب أن يُتّبع. وعموماً النماذج الاقتصادية نوعان ولا تطبّق على النظام الاقتصادي فحسب بل على المشاريع التنموية أيضاً. النموذج الأول يتجلَّى في النموذج الذاتي المبني على الذات وحاجياتها وعلى أهداف واختيارات استراتيجية ذاتية، يعتمد على النفس والابتكار والمنافسة والمشاورة، ويكرِّس لمبادئ الديمُقراطية الاقتصادية ويأخذ بعين الاعتبار ماذا يريد المواطن قبل التعامل مع الآخر، ولا ينطلق هذا النموذج الاقتصادي من المساعدات الفنية التي يمكن أن تقدمها أميركا أو فرنسا أو إيطاليا...

وينبني النموذج الثاني على الخارج، أي على منطلق من خارج الذات، ليست له صلة حقيقية بحاجيات البلاد ولا بمشاركة من يهمهم الأمر.

والمغرب منذ بداية الاستقلال كانت له محاولة لتطبيق النموذج الذاتي، وذلك خلال فترة القطيعة الدبلوماسية مع فرنسا إبان تجريب هذه الأخيرة للقنبلة الذرية في الجزائر، ولكننا اليوم نحيا نموذج الاعتماد على الآخر حيث التقليد الأعمى، حيث المواطن خارج المعادلة التي يسطرها البنك الدولي، الولايات المتحدة، السوق الأوروبية المشتركة، ونجد وفوداً مغربية تلتقي بوفود أجنبية سواء

داخلياً أو خارجياً، وتعقد الاتفاقات دون مشاورة، دون مراجعة، وهذه ليست ديمُقراطية على الإطلاق.

فإذا كنا نعيش وضعاً اقتصادياً مزرياً فبسبب هذا النموذج الاقتصادي، حيث أن ستة ملايين من المغاربة يعانون الفقر الأقصى، وقد ارتفعت المديونية المغربية، إذ تقدَّر ما بين 25 و30 مليار دولار، أي أقل بقليل بسيط من المدخول القومي السنوي للبلاد، وهو مدخول 30 مليون مغربي لسنة تقريباً.

النموذج الذاتي يمكّنك من امتلاك رؤية، هدف، خطة، برنامج، استراتيجية، آليات للاشتغال وآليات لتقييم النتائج المحصَّل عليها، أما النموذج المعتمد عليه الآخرين فيجرّك من كل شيء، وهو استعمار اقتصادي يجعلك تابعاً، خطواتك مكبَّلة بخطوات من يمنّون عليك بالعطايا. والفرق بين المستعمر صاحب المعمل والمستعمر الجديد هو أنك قديماً تستطيع رؤيته والتعرف إليه، أما الاستعمار الحديث فهو مختلف خلف الوجوه المحلية التي تسهم بدورها في تمليك شركاتنا ومؤسساتنا للأجنبي من طريق الخوصصة. وهذه الخطة هي جزء من سياسة ما بعد الاستعمار، ولا يمكن للحكومات الاعتراض عليها لأنها تضمن بقاءها واستمرارها ووجودها من خلال هذا التواجد الاستعماري الجديد المتعدد الأشكال والأقنعة. وما دامت لا تمثل - أي الحكومات - إرادة شعوبها، فأمر الشعب ومتطلباته وحاجياته ومستقبله يهون عليها.

فيما يخصّ البترول، أصرّح دائماً بأن «الدول التي يسخط عليها الله» هي التي تمتلك النفط، ففي محاضرة تخصّ مستقبل الحضارة العربية ألقيتها سنة 1988 لافتتاح السنة الجامعية في الإمارات،

صرّحت بالعبارة الأنفة. وذلك انطلاقاً مما عايشته من تجارب ورصد لوضع الدول التي باتت تمتلك البترول، كيف كانت من قبل وكيف أصبحت، كنيجيريا وكندا وتكساس والجزائر والخليج العربي وبعض البلدان من أميركا اللاتينية، وأتمنى أن يعثر المغرب على البترول الكافي للاستهلاك المحلي والمخفف من مصاريف العملة الصعبة لاستيراد النفط. لأن التركيب العقلاني للناس يصوِّر لهم آبار النفط كآبار للثروات المالية، ومثل هذا التفكير لا يشجّع على الخلق والابتكار، ولنلاحظ اليابان أو سويسرا، دول لا تحتكم على أية مادة خام ولكنها بلدان مبدعة لأنها تمتلك طاقات بشرية تمثل بالنسبة إليها رصيداً ورأسمالاً غنياً.

ويجب الانتباه إلى أنه أينما اكتشف البترول إلا وحلَّ الاستعمار، فالشركات البترولية هي الأكثر نفوذاً في الاقتصاد العالمي والكل يعلم مدى الدور الخطير الذي تلعبه هذه الشركات في الانتخابات الأميركية. وعندما يكتشف البترول تتحرك السفارات لحماية مصالح بلدانها والمسارعة لجلب شركات دولها للاستثمار في البلد المكتشَف فيه النفط، ولأن الله لم ولن يسخط على المغرب فكل ما أتمناه هو أن نحصل على ما يكفي من حاجيات ومتطلبات المغرب من النفط لا أقل ولا أكثر.

س: من أبرز الملفات الاجتماعية المطروحة على الساحة الوطنية ملف التشغيل، الفقر، محاربة الأُمِّية، ملف حقوق الإنسان، فهل الآليات المعتمدة لمعالجة هذه الملفات تعتبر ذات فعالية؟ وهل تستند على منهجية ما أو رؤية مستقبلية؟

م. **المنجرة**: إن ما سبق وذكرته بخصوص الوضع الاقتصادي ينطبق على الحيثية، فمع الإبر العشوائية الدخيلة والملوثة المنغرزة في المجتمع سنجدُ أنه حتى تلك المحاولات الأولى لبعد الاستقلال، كالضمان الاجتماعي والحقوق النقابية، قد فرضت علينا الخوصصة إهمالها، كما اشترط البنك الدولي إقصاءها. لقد تراجعنا حتى على المستوى الاجتماعي، وهنا أذكر ندم بعض الشعوب التي شهدت أنظمة اشتراكية أو شيوعية ولستُ أدافع عن هذه الأنظمة، ولكنها قدمت بنية وضمانات اجتماعية قوية.

بالنسبة إلى ملف البطالة، نلاحظ أن آلية «السيوب» ليست سوى إقفال للثغرات، هذا الإقفال الذي يقابله بروز ثغرات أخرى، وهذا الميكانيزم ليس حلّاً لأن مشكل البطالة هو مشكل هيكلي مرتبط بالمشاكل الاقتصادية وبالنهج السياسي المتّبع، لذلك يستلزم حلّاً شمولياً وليس حلّاً نابعاً فقط من الظروف والمكان. وما يؤخّر الحلّ هو غياب تركيب عقلاني سياسي واقتصادي وفكري سليم متبصِّر للمستقبل بشكل جيد، ثم غياب مناخ ديمُقراطي لمناقشة الأشكال وإيجاد الحل بين الأطراف التي يهمها الأمر وليس استيراد الحلول.

الفقر هو أيضاً نتيجة وخلاصة لمنهاج سياسي ولخطّة اجتماعية، ويمكن القول إننا فشلنا فشلاً تاماً وتحديداً الفشل على مستوى امتلاك الموارد البشرية التي هي أساس العالم الاقتصادي الجديد.

فيما يتعلق بمحاربة الأُمِّية فحلّ المشكل ممكن نسبياً، وهذا ما استُنتج في مؤتمر طهران سنة 1968 لوزراء التربية. فمعالجة الإشكال ممكنة تقنياً وبيداغوجياً حتى من الناحية المالية، لكن ما يجذّر مشكل الأُمِّية هو كونه مشكلاً سياسياً بالأساس، لأنه لا توجد

إرادة حقيقية لحلّه أو القضاء عليه، فبقاء الأُمِّية هو ضمان لاستمرار غياب الديمُقراطية، لأنه إذا انمحت الأُمِّية لن تركن الحكومات إرادة شعوبها بل على العكس ستحسب ألف حساب قبل الإقدام على أية خطوة أو اتخاذ أي قرار.

وكما لا توجد رغبة فعلية لمحاربة الأُمِّية، لا توجد إرادة حقيقية للقضاء على الفقر الذي يتصاعد بسبب تلك المساعدات الفنية الأجنبية أو تدخّل المنظمات غير الحكومية في المجالات الاجتماعية لمجتمعات العالم الثالث وكأنها ذات سيادة على هذا العالم.

إننا نعيش في الفقر، والفقر أضحى آلية للحكم وتكريسه عبر استفحال مشكلة التوزيع غير العادل للثروات والموارد. والمغرب يُعدُّ من البلدان التي تحيا ميزاً اجتماعياً وطبقياً صارخاً حيث يصل عدم التوزيع العادل إلى أرقام قياسية كالبرازيل.

بالنسبة إلى حقوق الإنسان، وضعها لا يختلف عن وضعية الاقتصاد حيث نجدُ تبعيةً وتقليداً أعمى للنماذج الفرنسية وللمنظمات الدولية غير الحكومية، كما أصبح بعض مثقفينا ومناضلينا يعانون مركّبات النقص ويبحثون عن رضى الشمال عليهم عبر الشعارات الحقوقية المزيفة وعلى حساب حقوق شعوبهم.

وإذا كنت قد قدّمتُ استقالتي من المنظمة المغربية لحقوق الإنسان التي كنتُ رئيسها المؤسِّس، فهذا لا يعني عدم إسهامي بالتعاون الدولي في هذا المجال وفي المنظمات الحقوقية النزيهة وفي المجتمع المدني، ولكن أرفض التعاون الذي يبلغ حدّ تقرير مصيري من طرف الآخر. وفكرة حقوق الإنسان اليوم أصبحت منطوقة بكثرة، لكنها غير مطبّقة قانونياً وشرعياً، وإذا أُطلق سراح الحديث

عن الفكرة فهذا لا يعني أنها أضحت معيشة ونحن بعيدين من التحقيق الحقيقي لفكرة حقوق الإنسان التي تسيّست كثيراً وغدت توظَّف كعنصر جذّاب في الخطاب الرسمي والسياسي، ولا أدل على ذلك إلا ما حدث يوم 10 ديسمبر 2000، أي في ذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان حيث تمَّ اعتقال السيد عبد الرحمن بن عمرو، أكبر ناشط حقوقي مغربي.

س: كيف تقرأون مستقبل المغرب؟ وهل تتحرك عجلاتنا صوب عهد؟ أم هو فقط وهم التغيير؟

م. **المنجرة**: أعود مرة أخرى إلى ما صرحت به لجريدة **العمل الديمقراطي**، لأؤكد أننا في عهد ما قبل الجديد، والتغيير قادم لا محالة، لكن بأية وسيلة وبأية طريقة؟

قبل ذلك يجب أن نغيّر مفهومنا للتناوب والتكتل، ولا بدَّ من أن نتساءل كيف سنخطو نحو عهد جديد وليست لنا أية رؤية. فالأزمة، أزمة رؤية، وفعل الرؤية ليس حكراً على شخص معيّن أو مؤسسة ما أو هيئة أو حزب معيّنين، فهي نتاج إسهام جميع الشرائح الاجتماعية. بمعنى أن فعل الرؤية هو فعل جماعي مشترك، وها نحن نعود من جديد إلى أهمية وضرورة المشاركة الديمُقراطية، وأظنُّ أننا في مرحلة انتقالية لذيذة، وكما يقول ابن خلدون: «يبحث الفرد عن مرحلة رغيدة يكون فيها الأكثر حرية والأكثر إعانة، وهذه المرحلة نجدها على مشارف بداية نهاية نظام اجتماعي، إذن بين النظام واللانظام تخيّم لحظات لذيذة». ولكني متفائل بمستقبل المغرب، فما يظهر في الدراسات المستقبلية تشاؤماً على الأمد

القصير هو تفاؤل على الأمد الطويل وسبب انطلاق حقيقي، وحتى يكتمل نصاب هذا الانطلاق ينبغي ألا نعتبر أنفسنا خارج إشكالية شمال/جنوب، لأننا نملك علاقات جيدة مع فرنسا أو أميركا، لأننا فعلاً نحمل مواصفات المجتمع الثالثي ونحن جزء لا يتجزأ من إشكال شمال/جنوب، وفهمنا واقتناعنا بهذه الإشكالية سيحقق هذا التفاؤل الذي يحتاج إلى ضخّ دماء شابة وسلام داخلي وثقة في الموارد والكفاءات المحلية الشابة.

فسرُّ التقدم في الدول الديمُقراطية هو الاعتماد على طاقات الشباب والثقة فيهم، وإني لمتفائل بالجيل الصاعد الراغب في صنع مستقبله وبالتقدم الملاحظ في تحليل مشاكلنا، فقد ننزل أسفل سافلين، لكن، لن نقبر، وسنصعد تدريجياً من جديد.

إلى متى ستستمر محاصرة العراق؟

إن الأسلوب الذي أُديرَ به الملف العراقي من قبل الإدارات الغربية بزعامة القطب الأحادي الأميركي المتحكم انطلاقاً من كونه القوة العظمى الوحيدة، ومن خلال مجلس الأمن وكل المساعي، حتى تلك الرامية إلى معالجة الأزمة على المستوى الإنساني، إضافة إلى تشرذم الرأي العربي الرسمي والشعبي تجاه القضية وأيضاً تفرُّد القوات الدولية بمطلق الشرعنة وبمنتهى الحرفنة في هذه المجزرة الجزائرية واستمرارها إلى أجل غير مُسمّى، كل هذه الأزمنة ليست مجرد أزمة عابرة ستنفرج بمجرد اندثار أسباب اشتعالها. فهي الحرب الحضارية الأولى أو السيناريو الأول في حرب يعرف المجتمع الدولي تاريخ بدئها. لكنه لا يتشوف تاريخ نهايتها في ظلٍّ النظام الدولي القائم حالياً، وذلك لما لها من أبعاد سياسية واستراتيجية وتاريخية وحضارية وثقافية وعلمية وبترولية وصناعية وتسليحية. . . إلخ.

فلقد أسالت هذه الحرب مداد العديد من الخبراء والمحللين والمراقبين الدوليين ورجالات السياسة عرباً وأجانب على حدٍّ سواء، كما استأثرت باهتمام وسائل الإعلام الغربي والعربي من اختلاف

الرؤى والمرجعيات التي تناقش وتحلل بها مبررات وأبعاد وأحداث هذه الحرب. إلا أن الكل يجمع أن الحرب التي تقاطعت فيها كل قضايا المنطقة بالمتغيرات العالمية وأيضاً الحرب التي أدخلت حيّز التنفيذ استراتيجيات وخطط النظام الدولي الجديد المغلّفة بدعايات وبروباغندات من فصيل تفعيل دور الأمم المتحدة وبعث مبدأ الأمن الجماعي الوارد في المادة 51 من الميثاق الأممي ثم إحياء مبادئ القانون الدولي والحفاظ على السلم والأمن الدوليين. سمحت هذه الأزمة أو هذه الكارثة الإنسانية للنظام الإمبريالي الدولي الجديد أن يكشّر عن أنيابه على نطاق مكشوف وواسع، ولا أحد ينكر فظاعة هذا الجرم الإنساني إلا ذوو المصالح سواء من الجهات الغربية والعربية المؤيدة لإدامة الحظر الشامل والعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق في منحها المشدد، حيث أضحت الأرض العراقية مسرحاً لتجربة جزائية لم يشهد لها التاريخ مثيل.

فقد سكبت في وعاء هذه الأزمة جميع أنواع الجزاءات بمختلف الصياغات من إجراءات قمعية عسكرية وغير عسكرية تحت المظلة الأممية لطلاء جدار الشرعنة المتهدمة بالشرعية المزعومة، فاستراتيجيو واشنطن يوقنون مدى أهمية ونجاعة مواصلة خنق أغنى مناطق الطاقة في العالم. لذا فمن غير الممكن من وجهة النظر الأميركية التخلي عن هذا الاتجاه الذي أفلحت من خلاله في تحويل العراق من بلد الحضارة إلى بلد الاحتضار الإنساني.

ولا يزال الغيث الأميركي مستمراً في إمطار الأرض العراقية بوابل القصف الذي كلما تواصل إلا وأبان عن صمود الشعب العراقي واختناق الأميركيين لفشل استراتيجيتهم؟

س: هل توجد مؤشرات فعلية لفكِّ الحصار على العراق؟ وهل يمكن اعتبار الطائرات التي خرقت الحظر الجوي، مجرد محاولات إنسانية مأذون لها من لدن لجنة العقوبات، أم إنها محاولات قد تشكّل ضغطاً على موقّعي سياسة الحظر الشامل، إذا ما تكررت وتواصلت؟

م. المنجرة: عندما ألّفت كتاب **الحرب الحضارية الأولى** سنة 1991، قلت إن العدوان على الشعب العراقي ما هو إلا حلقة ضمن سلسلة الحروب الحضارية التي ستحياها الإنسانية. وهذا ما حدث. فبعد التحالف ضدّ العراق، شاهدنا جميعاً المجازر الجماعية والإبادة في البوسنة والهرسك والشيشان والصومال.

لذلك أهديت الكتاب لكل من سحقتهم وستسحقهم محرقات الإبادة ودبابات وصواريخ وقنابل الغطرسة والبطش والغدر، لأن الحصار المضروب على الشعب العراقي، لم يكن موجّهاً لإقبار مقدرات هذا الشعب وإمكاناته، بل تحذيراً وإنذاراً لكل من سوّلت له نفسه مجابهة الغطرسة الأميركية، وتهديد أمن إسرائيل. بمعنى أن سياسة العقوبات والحظر الشامل التي صُعقت بها أرض العراق، هي جلدة غير مباشرة وحصار ضدّ عدم التبعية والركوع للعملقة الأميركية.

وللأسف، فالشعب العراقي أدّى ثمناً باهضاً إذ كان بمثابة ظهر البعير الذي قسمت عليه القشة، وأية قشة هذه؟ فنسبة ضحايا العقوبات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين في العراق تُعدُّ نسبة قياسية جداً. فبحسب الإحصائيات المتوفرة، تجاوز عدد الضحايا مليوني نسمة وجُلّهم من الأطفال والمرضى والمسنين. وقبل

سنتين، في 11 نوفمبر 1998، تقدّم رمزي كلارك في رسالة إلى مجلس الأمن يشجبُ فيها سياسة الحظر الشامل وفظاعة النتائج المترتبة عنها مؤكداً ومعلناً «أن مليوناً ونصف ماتوا في الحصار وأغلبهم أطفالاً». ويصف كلارك الحصار قائلاً: «بوصفي محامياً... أعتبر الحصار بوضوح جريمة ضدّ الإنسانية، وسلاحاً للتدمير الشامل... إنه يهاجم تلك الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع... الرضّع والأطفال المصابون بأمراض مزمنة والمسنون والحالات الطبية الطارئة».

فبقدر ما أراد موقّعو سياسة الحصار والعقوبات الاقتصادية إثبات هيمنتهم واحتكاريتهم لكل من وما على الكرة الأرضية، أبانوا وأماطو اللثام عن اختلالات جمّى بالمنتظم الدولي الذي أضاع مصداقيته ومصداقية القوانين والمواثيق والأعراف الدولية والمبادئ الإنسانية والمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة التي يحدِّد خطواتها ماسكو خيوط إدارتها. وحتى الميثاق الأممي «أصبح عبارة عن وثيقة غربية صالحة فقط للحفظ داخل أرشيفات متحف لاستخدامها عند الاقتضاء في الأبحاث حول أركيولوجيا العلاقات الدولية».

كما تكشف سياسة الحصار الفجوات الملاحظة بين الحكومات والشعوب والحكومات نفسها، إذ لوحظ الانقسام بين الولايات المتحدة وحلفائها في العدوان الأول على العراق، حيث انشطروا في آرائهم حول العدوان الثاني. وحتى الرأي العام الدولي لم يعد يستسيغ استمرارية هذه الجريمة اللاإنسانية التي اتّضحت خلفياتها وأبعادها. ففي مايو 1994 أصدر المؤتمر الدولي ضد العقوبات الاقتصادية الصادرة في حق العراق (وللإشارة فقد نظّمته منظمات

ماليزية غير حكومية ممثلة في اللجنة التنظيمية للمؤتمر المنعقد في كوالا لامبور- ماليزيا)، أقول أصدر هذا المؤتمر قراراً أعلن عبره «أن هذه العقوبات ليست لا إنسانية وظالمة فقط ولكنها أصبحت غير شرعية... ويدعو الحكومات للضغط على مجلس الأمن للرفع الفوري للعقوبات على العراق كما يدعو حكومات العالم الراغبة في الدفاع عن استقلاليتها وسيادتها أن تكسر العقوبات المفروضة على العراق وأن توفر مساعدة إنسانية واسعة لمعاناة الشعب العراقي»، وهذا يؤكد ما أسلفت وذكرته وهو أن الحصار المفروض على العراق هو حصار عالمي.

وحتى إذا ما أجرينا استفتاء عالمياً حول هذا الموضوع أو الجريمة بصحيح العبارة، لوجدنا أن كل الشعوب ترفض مثل هذه السياسات الوحشية المجوفة من كل ذرّة إنسانية، التي أسهمت فيها الحكومات العربية بدورها، ليس فقط بعد تعاضدها مع المحنة العراقية وتشرذم رأيها، بل أيضاً بتبعيتها للعنجهية الأميركية والخوف من اتخاذ أي قرار قد يهددها بمشنقة الجزاءات وإن كانت تحيا رحمة السوط الأميركي الصهيوني.

وخلاص العرب من هذا السوط هو قرار موحّد قوامه العلم والديمقراطية الفعلية وليست المزيفة، وإشراك الشعوب وامتلاك رؤية مستقبلية واستراتيجية عملية لتحقيق هذه الرؤية...

لذلك أرى أن الحصار الداخلي المعشش في قلب البلدان العربية هو الذي مهّد السُّبل لإنجاح الحصار الخارجي، وللأسف التاريخ لا ينسى. فحتى إذا كان هناك صلح بين العناصر التي تسببت في هذه الكارثة الإنسانية فإن الشعوب لا يمكن أن تنسى على

الإطلاق، فمشاهد الأطفال ضحايا الحصار ستظلُّ محفورة في الذاكرة الجماعية للشعب العراقي والإنسانية كافة.

ويمكن القول إن صمود الشعب العراقي حول نتائج الحصار على المستوى السيكولوجي لصالحه، فالحصار بات منتهياً سيكولوجياً رغم الثمن الباهظ الذي أدّاه الشعب العراقي وتعاضد الشعوب مع المأساة الإنسانية بأرض العراق، هو تآزر وردّ وتحدٍّ ضدّ الحصار العالمي والغطرسة الأميركية وليس فقط من أجل الضحايا العراقيين.

س: أكّد العديد من المحللين السياسيين بما فيهم الغرب أمثال جيف سيمونز في كتابه «التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة»، أن برنامج النفط مقابل الغذاء كاستثناء إنساني، ما هو إلا بروباغندا لتلميع السياسة الدولية الأميركية الإجرامية أمام الرأي العام الدولي والمحلي. هل يمكن اعتبار المحاولات التآزرية مع الشعب العراقي والتي تتمّ بإذن من لجنة العقوبات، أنها تدخل في إطار هذه السياسة الادعائية؟

م. **المنجرة**: كل ما يترتب أو ينتج عن اللجان المنفّذة لسياسة الإدارات الغربية وأيضاً كل ما هو تحت إشراف الأمانة العامة للأمم المتحدة والهيئة ذاتها، لا يمكن أن يكون بريئاً من دم يوسف، فبرنامج النفط مقابل الغذاء صمّم لنهب ثروة دولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة وراء ستار الإنسانية.

فقد تضمنت تقارير هيئة السفير البرازيلي أموريم عدة حقائق حول برنامج النفط مقابل الغذاء، حيث أشارت الهيئة إلى الطبيعة

الاستثنائية للبرنامج وكونه ممولاً بشكل كُلي من العائدات النفطية العراقية، وهو بهذا المعنى لا يشكل مساعدات إنسانية. إضافة إلى أن نوع المساعدات الإنسانية التي يقدمها البرنامج لا تكفي لإعادة التأهل الكلي للصناعة النفطية للعراق.

وبما أن واشنطن لم يعد بوسعها تجاهل مطالب الإنسانية، فلأنها تحتاج إلى بروباغندات لاستمرار الإبادة الجماعية مع خلق انطباع بأنه أصبح هناك دور الشفقة. والوسيلة لتحقيق ذلك هو القرار 986، أي برنامج النفط مقابل الغذاء، وكذا الإذن لمثل هذه المحاولات التضامنية مع الشعب العراقي، وهو استغلال بارع من لدن الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها وتحديداً بريطانيا، إذ عندما نلاحظ جيش الموظفين الذي يشتغل حول قضية العراق في الوقت الذي تعاني فيه الأمم المتحدة الإفلاس والولايات المتحدة لم تسدّد ديونها، يتبيّن أن هذا البرنامج الإنساني كما يزعم هو فرصة لتمويل خزينة الأمم المتحدة المسخّرة لتنفيذ المخططات الأميركية الصهيونية والغربية على حدٍّ سواء.

فعند اندلاع أزمة الخليج سنة 1991، أراد خافيير بيريز دي كويلار القيام بمهمة دبلوماسية لاحتواء الأزمة باعتبار أنه الأمين العام للأمم المتحدة حينها، وقبل أن يبدأ رحلته استقبله الرئيس الأميركي السابق جورج بوش لينبّهه إلى أن هناك «حدوداً يتعين على الأمين العام للأمم المتحدة الالتزام بها». وإضافة إلى هذا الحدث، هناك اعتراف صرّح به دي كويلار، أوردته صحيفة **لوموند** الفرنسية في 9 فبراير 1991، يقول فيه: «لقد صرّح مجلس الأمن باستخدام القوة، لكن هذه الحرب ليست الأمم المتحدة... فقط تتم إحاطتي علماً

بما يحدث بمسرح العمليات العسكرية من خلال تقارير تبعتها القوات المتحالفة».

وليس دي كويلار وحده الذي كان يتلقى الأوامر من البيت الأبيض، فحتى كوفي أنان هو مجرد تابع لأولبرايت كما عنون الأستاذ عبد الباري عطوان في مقالته الافتتاحية ليوم 12 أكتوبر 2000 في جريدة **القدس العربي**.

س: باعتباركم من أول المتنبّئين بمسلسل الحروب الحضارية وبالأبعاد الخفية لهذا المسلسل، إلى أي حدّ ستصدق فرضية الحظر المستقبلي التي تحدثت عنها مادلين أولبرايت في مارس 1998 في جامعة جورج تاون، معلنة «لا نتفق مع تلك الدول التي ترى أنه إذا امتثل العراق لالتزاماته بشأن أسلحة التدمير الشامل فينبغي رفع العقوبات... ربما يمكن إجراء حوار مع نظام حكم يخلف النظام الحالي ولكن حتى في هذه الحالة لا توجد نهاية يمكن التنبؤ لها للحظر الاقتصادي»؟

م. **المنجرة**: هذا التصريح المنسوج بلغة الاستعلاء الحضاري يزكّي مفهوم الحروب الحضارية. والحصار المفروض على العراق هو مسلسل ضمن هذه الحروب. وكما أسلفت فالحظر هو منتهٍ سيكولوجياً، بمعنى أن العراقيين منتصرين معنوياً، لكن على المستوى الإجرائي فالحصار لا يزال مضروباً على هذا الشعب. وما أستغرب له هو تأييد بعض الدول العربية لاستمرارية خنق أشقتهم وبني جلدتهم العراقيين كالعربية السعودية التي أيدت في نوفمبر 2000 القرارات الأميركية القاضية بعدم تخفيف العقوبات ضدّ

العراق وإدامة الحصار والإبقاء على مناطق الحظر بدعوى الحفاظ على أمن وسلم المنطقة. وليست العربية السعودية وحدها بل غالبية الدول العربية المبايعة للولايات المتحدة الأميركية والمهرولة للتطبيع والتفاوض مع الكيان الصهيوني الاستيطاني. فما هي الدول العربية المحافظة على استقلاليتها في اتخاذ قراراتها سواء داخلياً أو خارجياً، وأيضاً التحكم في ثرواتها الطبيعية. والتضامن مع قضايانا؟ الحل في يدنا نحن، والآخر لا يمكن أن يقدم مساعدات دون دافع المنفعة، تحديداً إذا كان هذا الآخر غربياً وصهيونياً. فقصف المنشآت المدنية العراقية ما زال متواصلاً، وقد حدّد مسؤول عراقي في تصريح أوردته وكالة الإنباء العراقية أن عدد الطلعات الجوية للطائرات الأميركية والبريطانية فوق شمال العراق وجنوبه منذ عملية «ثعلب الصحراء» الأميركية/البريطانية ضدّ العراق في ديسمبر 1998 بلغ 26863 طلعة جوية.

كما أوردُ مقالاً متعلق بالقصف الأميركي/البريطاني ضدّ المنشآت المدنية العراقية، نشر بجريدة **الرأي** المغربية الناطقة بالفرنسية، بتاريخ 18 نوفمبر 2000 «أن وليام كوهين يسعى من وراء جولته في الشرق الأوسط ودول الخليج فرملة الالتزام العربي والإسلامي تجاه القضية الفلسطينية وتأييد الانتفاضة، وأيضاً التضامن مع العراق الذي يجب أن يظل محاصراً بقيود العقوبات المتشددة».

وهنا أعود لقول أولبرايت، لأؤكد أن تبعية الحكومات العربية للإدارة الأميركية وتأييد معظمها استمرار الحصار على الشعب العراقي، يشكّل الوقود الذي يطلق مثل هذه التصريحات سواء من أولبرايت أو من غيرها.

س: لنبقى مع تصريح أولبرايت، ولنستشف منه قراءات أخرى كمسألة الرغبة الأميركية في بقاء صدام في السلطة، لتبرير سياستها التدخلية بالمنطقة وميزانيتها العسكرية دولياً ومحلياً، وأيضاً القصف المتكرر من حين لآخر على العراق ثم التخوف من توازن العرب في المنطقة وحماية الكيان الصهيوني، إلى استمرار الاحتكام والتحكم في السياسة البترولية وتحريم حقّ التطور على شعوب أخرى. . . إلى أي حدّ تتفقون مع هذه الخلاصات؟

م. المنجرة: إضافة إلى هذه الخلاصات، أضيفُ عنصراً أساسياً وهاماً في تحليل العلاقات الدولية وبخاصة العلاقات الأميركية الدولية، وهو عنصر الميثولوجيا. كيف؟

إن الولايات المتحدة الأميركية تحتاج إلى صنع تاريخ بطولي، تحتاج إلى أبطال، تحتاج إلى بعد ميثولوجي يدعم تواجدها ضمن المنظومة الدولية ككيان له أيضاً تاريخ، وكذلك أمام شعبها. ولنذكر على سبيل المثال الحرب الأهلية الأميركية التي جعلت من الجنرال كرين بطلاً، وتدخل روزفلت في أميركا الجنوبية أعطاه صفة البطولة، ثم نجد أيزنهاور في الحرب العالمية وكذا حربي الفيتنام وكوريا، وصولاً إلى حرب الخليج بشقّيها «عاصفة الصحراء» الذي حول جورج بوش إلى بطل حامٍ للسلام العالمي وعلى هذا الأساس تقدَّم بوش الابن إلى الانتخابات الرئاسية.

أما الشقّ الثاني لأزمة الخليج المتمثل في عدوان «ثعلب الصحراء»، فنجد أن كلينتون توّج فترته الرئاسية الثانية بهذا العدوان الغاشم ليظهر لشعبه أنه بطل وعلى قدر من المسؤولية، وأن أميركا وحدها راعية السلام بهذا الكوكب، والكل يلاحظ مدى ثقل وزن

قدماء المحاربين في المجتمع الأميركي، لكن للأسف أن الولايات المتحدة الأميركية تخطُّ سجلّاتها الإجرامية بيدها معتقدة أن ما تنجزه تاريخياً. وإن اعتبر كذلك فهو تاريخ مداده من دم الأبرياء والشعوب، واللجوء الأميركي لخيار الحرب بغية امتلاك تاريخ أصفه بالأنانية الأميركية في العلاقات الدولية. وهنا أودُّ التساؤل عن ماهية المساحة الميثولوجية المستقبلية بعد قضية العراق، التي تخوِّل للأميركيين استمرار وهم البطولات؟ ولعلّ هذا السؤال يجيبنا في الآن ذاته عن سر القصف المتواصل والمتكرر للأراضي العراقية.

إن عنصر الميثولوجيا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في تحليل أبعاد السياسة الدولية لبعض الدول كالولايات المتحدة الأميركية لأنها من عيّنة القوى العظمى المؤمنة بالحروب كمبرر للوجود وكلغة تتماشى مع ما تحتكره من آليات القوة. أما السلام في عقيدتها فهو إرادة الضعفاء، وخيار يرتكن إليه غير القادرين أو العاجزين عن الارتماء في ساحات الوغى.

س: إلى أي حدّ نجحت الاستراتيجية الأميركية في تدمير المخزون البشري والاقتصادي والعلمي والاجتماعي والثقافي... في أرض العراق؟ وما هي المدة المتوقعة حتى يتخصب من جديد ما نسفه الضوء الأخضر؟

م. **المنجرة**: إن أهم ما يمكن استخلاصه من تجربة العراق هو صمود الشعب العراقي وتضافر الشعوب العربية بعيداً من توجيه حكوماتها التابعة. فعلى الرغم من أن العراق أدّى ثمناً باهضاً، إلا أنه يمكن القول إن الاستراتيجية الأميركية فشلت بينما انتصر الشعب

العراقي معنوياً وإن كان لن يتفادى أزمته إلا خلال عشر أو خمس عشرة سنة. لكنه أعطى درساً في مواجهة الاستعمار الحديث والصهيونية، والتاريخ سيبرهن على هذا الحدث، وأؤكد من جديد أنه لن تسترد الشعوب العربية كرامتها إلا بالتآزر مع الشعبين العراقي والفلسطيني. لم يعد أحد يغفل الأسباب الحقيقية والأبعاد الخفية التي كانت وراء شنّ الهجوم على العراق والكامنة في الإمكانات العسكرية والعلمية التي امتلكها وسحقها العدوان، لكن رغم الوضعية العصيبة التي يحياها العراق من جراء سياسة العقوبات والحصارات الإبادية إلا أنه ما زال يعطي الأولوية للبحث العلمي والتعليم، ولا يزال متوفراً على الأدمغة التي سعت الولايات المتحدة الأميركية إلى جلبها إما من طريق الإغراء المادي وإما التخلص منها، في حالة عدم الاستجابة، بالقتل. إذن، الرأسمال العلمي لا يزال موجوداً لكن ما تدمر هو الآليات أو الآلات التي يشتغل بها هذا الرأسمال، وإن كانت هناك محاولات لدياسبورا علمية عراقية بالخارج.

لكن وكما أسلفت، فمسألة إعادة البناء ستحتاج إلى ما بين خمس عشرة إلى عشرين سنة. ولنتذكر اليابان وألمانيا كدولتين خسرتا الحرب العالمية الثانية لكنهما تحولتا منذ الستينيات إلى أبرز القوى الصناعية إقليمياً وعالمياً. فما دمرته الحرب في هذين البلدين أعطى فرصة لبناء جديد قاده جيل جديد اعتمد على إرادته وقريحته وإمكاناته الذاتية. ويمكن القول «ربّ ضارة نافعة».

فباعتراف رئيس الوزراء الياباني مطلع الخمسينيات الذي يقول: «لحسن الحظ أن اليابان حولتها الغارات الجوية إلى أنقاض، فعندما تقيم اليابان آلات ومعدات جديدة الآن تغدو قادرة على أن تصبح

بلداً تتفوق إنتاجيته كثيراً على البلدان التي تكسب الحرب، أما إزالة الآلات القديمة فقد ناب عنا العدو في هذه العملية».

الوضع نفسه سيعرفه العراق، إذ سيعود من جديد قوة بارزة في العالم العربي وفي المنطقة الشرق أوسطية بمعية تركيا وإيران. فعلى الرغم من استمرار القصف الأميركي/البريطاني للأراضي العراقية، وأيضاً ارتفاع عدد الضحايا، (فبحسب توقعات شهر أكتوبر 2000، بلغت نسبة الموتى 9536 معظمهم من الأطفال، وعلى مدار السنتين الأخيرتين لدينا أكثر من ألف جريح) - أقول: إنه على الرغم من هذه الإبادة، إلا أنه لا مجال للمقارنة بين بلد ذي حضارة عريقة قامت على العطاء منذ ستة آلاف سنة تقريباً، والحضارة الأميركية - إذا جاز وصفها بالحضارة - التي لم يتجاوز تواجدها خمسة قرون، مرتكزة في هذا التواجد أو الوجود على سياسات التحطيم والتهديم. فمنذ نشأتها شنّت حرب إبادة منظمة ضدّ الهنود الحمر/السكان الأصليين لأميركا، ثم ارتكبت جريمة إطلاق القنابل الذرية على هيروشيما وناجازاكي، وخوض غمار حروب لا علاقة لها بها كالحرب ضدّ كوريا والفيتنام، هذا الفيتنام يُعدُّ مقبرة كل القوى العظمى، فجميعنا يذكر الخسارة الفرنسية في «ديان بيان فو» أمام الفيتناميين، الذين زارهم الرئيس الأميركي في الوقت الذي تواصل فيه قواته قصف العراق، وزيارته هذه تدخل فيما أسميه بالنفاق السياسي الدولي.

هذا العناد وهذا النفاق تؤطرها مفاهيم الأيديولوجيا كالتكبر والغرور والعنجهية، وهي سمات الاستراتيجيات المتغطرسة التي تنجح على الأمد القصير وتفشل على الأمد المتوسط أو الطويل، ومستقبل الحضارة الإنسانية مرتبط بنهاية هذه الهيمنة، المنتهية لا

محالة خلال العقود القليلة القديمة بخاصة على المستويين الاقتصادي والسياسي.

س: هل يمكن القول إن فكّ الحصار على الشعب العراقي مرتبط بإعتاق الشعوب من كل أنواع الحضارات والقيود والعتمات من جهة، ومن جهة أخرى مُرتَهن بإحداث ثورة ليس بالمفهوم الدموي ولا الإنقلابي، لكن إعادة بناء قواعد الفكر السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والأخلاقي... في مجتمعاتنا؟

م. المنجرة: أكيد، لأن الحصار الأميركي المضروب على العراق نجح في أن يكون حصاراً على الشعوب العربية ككُل، وما كان ليغدو هذا الحصار واقعاً لولا تمكين الحكومات العربية الولايات المتحدة من تحقيق هذه السياسة العقابية الإجرامية. فالحصار الخارجي لا ينجح إلا عبر الحصار الداخلي، والحظر اليوم بلغ أعلى حدّ وأبعد نقطة في سقف هذا الأسلوب الجزائي، وهي نفسها نقطة التراجع أي بداية النهاية، لأن الشعوب استوعبت أنه لا بديل عن الحرية ولا بدَّ من الحرية التي من دونها لا يمكن بناء أية أمة. فالنضال من أجل الحرية مستمر منذ أيام الاستعمار إلى اليوم حيث بات هذا الكفاح قضية داخلية بين الشعوب، ونخبها المرتزقة المكرسة لآليات الاستعمار الجديد، والمتلقفة لبعض الامتيازات على حساب شعوبها. إننا في مرحلة ما قبل التحرير والكلمة ستكون للشعوب ووحدتها، الشعوب ستسترد ما سُلب منها.

وهم «إسرائيل الكبرى»

هل فعلاً العرب مصدقون بأنهم وضعوا العصا بعجلة حلم إسرائيل الكبرى؟ أولا ندرك أن العامل الجغرافي تراجعت مكانته في النسيج العلائقي الدولي، وأن العلاقات الدولية تبنى اليوم على أساس اختراق الحدود الزمكانية واكتساح القيم الحضارية والثقافية للشعوب حتى عند من يحلمون بـ«إسرائيل الكبرى»؟ وهل إسرائيل لا تعي أنه أينما ولّيت الوجوه ستطالعها نجمة داوود، في الشركات الكبرى، أو في البنوك العالمية، أو المحطات الإعلامية وفي قنِّينات الكوكاكولا، وفي ساندويتشات الهامبورغر... وحتى في البيت الأبيض والأمم المتحدة...؟

لعمري إن العروق الإسرائيلية الأخطبوطية المزروعة في كل أصقاع المعمورة بدءاً من الولايات الأمريكية المتحدة عينها، فأوروبا ثم العالم العربي، تجعل من حلم «إسرائيل الكبرى» متجاوزاً بحقيقة «إسرائيل العالمية». فحلم إسرائيل الكبرى كان حلم أجداد لم يخالوا أن حفدتهم سيحققون «إسرائيل العالمية»، ومن بين أبرز تمظهرات هذه العالمية، النظام الدولي الجديد الذي يُعدُّ صناعة صهيونية مسيحية مشتركة، وكذا السيطرة على المؤسسات الإعلامية والمالية والشركات الكبرى... في كل أرجاء العالم.

وبالإضافة إلى حرصهم الشديد على مزاميرهم ووصايا الأجداد، فإنهم يجيدون وبكل حرفنة صنع الأفكار وتسويق البروباغندات، فأينما حلّوا وارتحلوا إلا وروّجوا لبروباغندا الاضطهاد وألم الشتات ومحن الشعب اليهودي الذي لم ينعم لا بالاستقرار ولا بحضن وطن يلملم دموع التوبة والغفران والحنين إلى حيث كانوا يوماً يحيون مختارين. فـ«لقد جلسنا على أنهار بابل وأخذنا نبكي حين تذكرنا صهيون»، هكذا تقول الفقرة التوراتية الواردة في المزمار 137، وهكذا ينسج بنو صهيون أكاذيبهم وأساطيرهم ومن هنا تنبع سياساتهم. فهم لا يؤمنون إلا فيما يلقّنه ويطمح إليه الوطن الأم، الذي من أجله يسعى كل يهود العالم سعياً حثيثاً بتقديسٍ وولاءٍ، عملياً وعلمياً، مالياً وإعلامياً، وتآمرياً واستراتيجياً مستغلين الدعم الغربي الأميركي والتشرذم العربي الذي يزداد يوماً عن يوم في مقابل التوحّد الإسرائيلي.

فهل ندرس الكيان الصهيوني كما يدرسنا؟ وهل زيارة أرئيل شارون للأقصى كانت نابعة من محبة الهيكل أم جسّاً للنبض العربي حيال القضية الفلسطينية، ولتبيُّن إلى أي حدّ القيادة والشارع العربيان متلاحمان؟ وهل أبخست القطرية حسّ الدفاع عن المقدسات؟ وكيف ترسِّخ هذه المقدسات وهذا النبض الشعبي المتأجج لأجلها فوبيا الحجارة والارتعاب الإسرائيلي والغربي على حدّ سواء من فكرة التحام الصفوف العربية والإسلامية؟

س: كما تخنق الولايات المتحدة الأميركية العالم وتحكم قبضتها عليه، يحكم اللوبي الصهيوني قبضته عليها، على الصعيد

السياسي، في الانتخابات الرئاسية والاقتصاد والإعلام والفن... هل يمكن القول إن الصهاينة حققوا أكثر من حلم إسرائيل الكبرى، «إسرائيل العالمية»؟

م. **المنجرة**: إن ضرورة امتلاك حلم أو رؤية واستراتيجية لتحقيق هذه الرؤية، أمر لا بدَّ منه. وإسرائيل منذ أواخر القرن التاسع عشر حددت استراتيجية وخطة عمل لإعطاء الحلم ملامح حقيقية. فمنذ الاجتماع مع هرتزل، ومنذ إعلان بلفور لسنة 1917 بدأت أولى الخطوات التي تسير بالحلم نحو الحقيقة. لكن أودُّ الإشارة، لا بل التأكيد على أنه ما كان لإعلان بلفور أن يتحقق وما كان لأية قدم يهودية أن تطأ أرض المقدس، لو لم تكن هناك خيانة عربية من قبل بعض الأمراء العرب آنذاك وبعض الأنظمة العربية الاصطناعية النشأة بتصريح من الغرب لتطبيق السياسة الإنكليزية في المنطقة حينئذٍ، والتي حاربت بصورة شكلية الإرهاب الصهيوني وهي من جلبتهُ إلى المنطقة. والحقيقة أن العرب مسؤولون بشكل كبير عمّا حدث ويحدث في الأراضي المقدسة منذ عام 1948 إلى اليوم.

إن الحلم الإسرائيلي تحقق لتوفره على عدة دعامات قوية. فالحلم الصهيوني لم يشق طريقه نحو الحقيقة دون التآزر الغربي معه، لا بل إن الغرب يسعى أكثر من الإسرائيليين أنفسهم إلى تحول هذا الحلم إلى حقيقة نتيجة الحقد الذي يكنّه للشعوب العربية بعد أن دحرتهم من أراضيها دفاعاً عن استقلالها.

فنهاية الاستعمار الرسمي كان بمثابة ضياع للعالم الغربي الذي أراد العودة إلى مناطق الاستعمار القديم بأية صورة وبأي ثمن، لذلك استفادت إسرائيل أيما استفادة من الحقد الغربي على العرب وكل

شعوب العالم الثالث، كما استغلّت ضمير الغرب غير المرتاح ورغبتهم في التفكير عن البروباغندا التي يروّجُها اليهود أينما حلوا وارتحلوا، وهي «اضطهاد الشعب اليهودي» في أوروبا قديماً وحديثاً من طرف المحرقات النازية، ثم الاستفادة من القيم اليهودية- المسيحية المشتركة التي وحّدت الأهداف بين الصهاينة والعالم الغربي.

وفضلاً عن هذه الاستفادات، استوعبت الصهيونية مدى نجاعة وأهمية وفعالية الاهتمام بالعنصر البشري والبحث العلمي ووسائل الإعلام. يُقال إن بن غوريون، في أول زيارة له للولايات المتحدة الأميركية، سأله اليهود الأميركيون عند استقبالهم له: «ماذا تريد منّا؟»، فأجاب: «لا أريد أموالاً لإسرائيل، كل ما أريده شيئاً واحداً، من كل من له إمكانات، شراء الصحف، المحطات الإعلامية، والدخول في أجهزة الدعاية والإعلام، هذه هي أحسن طريقة لمساعدة إسرائيل».

والخطة طبّقت بالفعل، والسيطرة الصهيونية على الإعلام الأميركي خصوصاً والعالمي عموماً أضحت حقيقة ملموسة بادية للعيان، والمسار الأميركي والصهيوني بات موحداً، إذ لا يخلو تصريح لرئيس أميركي من الالتزام بالدفاع عن إسرائيل وحماية أمنها، بل إنه لا يمكن لأي أميركي أن يصبح رئيساً لأميركا دون موافقة ومباركة يهودية. فالرئيس الأميركي الأسبق جفرسون اقترح اتِّخاذ رمز لأميركا يمثل بني إسرائيل تظللهم غيمة في النهار وعمود من نور في الليل بدلاً من شعار النسر توافقاً مع ما يتضمّنه سفر الخروج. ثم نجد الرئيس روزفلت ذي الأصول اليهودية يضغط على بريطانيا

لحملها على التراجع عن الكتاب الأبيض لسنة 1939 الذي نصَّ على تحديد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وذلك لأن الصهيونية المسيحية، التي كان يشارك روزفلت في الإيمان بها، كانت ترى في هذا التحديد عرقلة لإرادة الله وتعطيلاً للنبوءات المقدسة. أما الرئيس نيكسون فقد سبق وصرح أن «التزامنا تجاه إسرائيل ينبع من ميراث قديم، فلن يستطيع أي رئيس أميركي أو كونغرس السماح بتدمير إسرائيل».

لنرى ما صرح به كلنتون منذ انتخابه رئيساً للولايات المتحدة الأميركية. ففي 12 نوفمبر 1993، أي بمدة قليلة بعد انتخابه قال: «إني أجدّد التزام أميركا الوثيق بالحرص الشديد وتقوية إسرائيل في مجال الأمن». وبعد ثلاث سنوات يصرح بيل كلنتون في تل أبيب (14 مارس 1996): «الولايات المتحدة تدعم اليوم أكثر من أي وقت مضى إسرائيل، إننا سنظل إلى جانبكم، إلى أن يتيقّن الإسرائيليون من أن السلام والأمن صارا حقيقة ملموسة على هذه الأرض». وفي 15 فبراير 1997 بعد زيارة نتنياهو لأميركا، وذلك حسبما ورد في جريدة **لوموند** الفرنسية أن «كلنتون طمأن ضيفه بأن التعاون العسكري القديم والمهم بين الولايات المتحدة الأميركية والسعودية يصبُّ في اتجاه أمن إسرائيل، كما أكَّد رئيس البيت الأبيض أنه في المدة القريبة سيحصل على جواب من الرياض ولن يكون الجواب إلا بالكيفية التي تحمي مصالح الدولة اليهودية».

إذن نستشفُّ أن قوة إسرائيل لم تنتجها عبقرية 3 أو 4 مليون إسرائيلي أو 12 مليون يهودي موزعين في العالم، بل هو هذا التلاحم بين الكيان الصهيوني والمركّب الأميركي السياسي

والاستراتيجي والاقتصادي والمالي والعسكري والعلمي والتكنولوجي.

فالولايات المتحدة الأميركية تستغل الاتفاقات العسكرية وتعاونها مع دول أخرى في هذا المجال، وتحديداً الدول العربية، لصالح إسرائيل، دفاعاً عن أمنها وحماية لسلامتها دائماً. في جريدة **لوموند** الفرنسية، في مقال بتاريخ 3 فبراير 1998، يتحدث عن الهدف من جولة أولبرايت في الشرق الأوسط ويقول إنها لطمأنة إسرائيل بأن أميركا لن تتخلى عنها بغضّ النظر عن أي سوء تفاهم يمكن أن تحدثه أشياء أخرى.

وفي تصريح لشمعون بيريز أثناء اجتماع المؤتمر الاقتصادي في «عمان»، أوردته صحيفة **يديعوت أحرونوت** في تاريخ 1995 أن «الغنى الناتج عن الأدمغة اليهودية في إسرائيل أعلى من عائدات البترول السعودي»، وهو قول يزكي الاهتمام الإسرائيلي بالعنصر البشري والبحث العلمي. وبعيداً من صحّة وعدم صحّة هذا التصريح، لو استخدم شخص آخر عبارة «اليهود» كالدماغ اليهودي أو الشعب اليهودي، لاعتبر عنصرياً ومعادياً للسامية واليهود.

س: فضلاً عن الدعم الأميركي والغربي للدولة العبرية، ما هي قوائم الحلم الإسرائيلي النابعة من الكيان الصهيوني ذاته والمؤطرة لسياسته؟

م. **المنجرة**: الحلم الإسرائيلي ينبع من الاحتفاظ بالتراث اليهودي، وهو مصدر القوة الصهيونية. فجميع اليهود، حتى الملحدين منهم، يعتبرون أن القيم التاريخية والحضارية والدينية

اليهودية هي أساس الوجود اليهودي، ويمكن أن نلمس هذه العقيدة من خلال تصريحين ليهوديين، الأول ليكودي والثاني ملحد.

ففي 27 سبتمبر 1996، أوردت صحيفة **لوموند** الفرنسية تصريحاً لرئيس حزب الليكود في فرنسا جون كوب فيبر يقول فيه: «إن الحقوق الإسرائيلية تتضمّنها التوراة وليس تصريحات الأمم المتحدة».

إن هذا القول هو بمثابة نسف لأعلى درجات المواثيق الدولية، لكنها لهجة طبيعية من يميني متطرف. أما التصريح الثاني فهو لمؤرِّخ وصحافي إسرائيلي ملحد يُدعى توم سكيف، وقد أطلقه أثناء الاحتفالات بالذكرى الخمسينية لإنشاء دولة إسرائيل، وهو قول على كل العرب وتحديداً القادة أن يمحّصوه جيداً، يقول: «حتى أولئك الثائرين ضدّ المتدينين، يعتبرون أن هؤلاء هم الممثلون الحقيقيون للهوية اليهودية». إذن الهوية الإسرائيلية تنبت وتتشبث بالقيم الدينية لتحصِّن وجودها، أما نحن فعلى العكس تماماً من عدونا، إذ سطحياً ندّعي أننا مؤمنين لكننا في حقيقية الأمر ملحدين من حيث الإيمان بالقيم والهوية، غير مهتمين بامتلاك استراتيجية أو خطة عمل، بينما إسرائيل تملك خطة وحلماً ورؤية واستراتيجية، وتعير اهتماماً بالغاً لتكوين العنصر البشري.

حتى في المغرب، ومنذ أيام الاستعمار، كانت الجالية اليهودية شديدة الاهتمام بمدارسها وبمسألة نسبة الأُمِّية بين صفوفها، ثم الاستيلاء على المؤسسات الإعلامية عالمياً، كل هذه العناصر والمعطيات تحقق حلم إسرائيل الذي تجاوز الحقيقة إلى العجرفة وعدم الاحترام أو الامتثال لأي عُرف أو اتّفاق أو قانون دولي أو

مبدأ إنساني، والمسرحية الكوميدية التي يقودها حالياً كوفي أنان، بتخيُّر من الغرب طبعاً، تؤكِّد قول القائل إن الوجود الإسرائيلي هو في التوراة وليس في المواثيق الأممية. إذ اعترف أنان نفسه عندما تمَّ تفويضه من قبل مجلس الأمن لإرسال ملاحظين إلى المنطقة، قائلاً: «من غير المتوقع إرسال مراقبين أو ملاحظين للمنطقة دون موافقة إسرائيل».

وعلينا ألا ننسى دور العرب في تحقيق الحلم الإسرائيلي، فالتاريخ للأسف سيسجّل إسهام القيادات العربية والقيادة الحالية لمنظمة التحرير الفلسطيني والعراقي. إننا نحيا مرحلة بداية النهاية للذين أرادوا إقبار صوت الشعوب.

س: إسرائيل تدرس خطواتها، وتدرسها بصيغة استراتيجية وعملية ومالية، فإلى أي حدّ ندرس هذا العدو؟

م. **المنجرة**: إسرائيل لا تدرس العرب فقط، بل إنها تمتلك «دياسبورا» للمعلومات منتشرة عبر أرجاء العالم، وشبكات أخطبوطية مخابراتية واتصالاتية وإعلامية ومالية، تحققها عبر الالتحام مع الولايات المتحدة الأميركية التي تسخّر أقمارها الاصطناعية للتجسس على الدول خدمةً لإسرائيل. إنهم شعب يجتهد من أجل أحلامه وإن كانت خرافة، فهم يستنفرون جهودهم ويحشدون العدّة والعتاد، بدعم غربي طبعاً، للوصول إلى المناصب العليا النافذة في كل المجتمعات. فأغلب مراكز الدراسات الاستراتيجية في أوروبا وأميركا يترأسها مسؤولون ذو أصول يهودية، ويسيطر اليهود سيطرة كاملة على أكثر من 220 صحيفة يومية ومجلة أسبوعية أو شهرية أو

دورية في أميركا، ويكفينا مثالاً الرموز الكبرى للصحافة الأميركية مثل **نيويورك تايمز** و**واشنطن بوست**.

أما العرب، فمن جهة لا يملكون نفس المساندة التي يحظى بها الصهاينة، ومن جهة ثانية هم بدورهم يسخّرون مخابراتهم لخدمة إسرائيل إما بشكل مباشر وإما من طريق الولايات المتحدة الأميركية، ويا له من وضع. إننا نشتغل مع العدو ضدّ أنفسنا، إننا نمكّنه من رقاب شعوبنا عبر التطبيع والهرولة للتفاوض معه من أجل البقاء في الكراسي. فطبيعي إذن أن يحقق الإسرائيليون أكثر من حلمهم، لأن دولتهم يحكمها هذا الحلم نفسه وتؤسِّسها المسارات الموحَّدة والأهداف المشتركة بين اليهود كافة، سواء كانوا ملحدين أو متدينين أو معتدلين، ومن جهة ثالثة الدراسات العربية غير نزيهة ولا نعتمد فيها الأُسُس العلمية لأننا لا نهتم بالبحث العلمي والكفاءات والأدمغة البشرية، ثم إننا في إنجازنا للدراسات والأبحاث نرتكن إلى رؤية الآخرين لنا وليس إلى رؤيانا الداخلية النابعة من واقعنا وحقيقتنا.

س: تعاني إسرائيل فوبيا الهاجس الأمني، وعدم الثقة، والقلق الدائم من الجوار ومن توحّد العالم العربي والإسلامي، ومن المنتفضين والحجارة رغم ما تمتلكه من عتاد عسكري، فلماذا لا نستغل هذه النقطة بشكلٍ عملي في الصراع العربي الإسرائيلي؟ وكيف سنهزم إسرائيل؟

م. **المنجرة**: إن أكبر فوبيا تقضّ المضجع الإسرائيلي بما فيه الأميركي، وتؤرق هناءة استراتيجيتهم التي تنكبُّ دون انقطاع على

تحضير الدراسات والخطط والبرامج التي تبعد العرب أكثر وأكثر من مسارات الديمقراطية والتنمية، هي تحرير العالم العربي، فتحرر العالم العربي هو بمثابة كابوس تحيا هواجسه إسرائيل يومياً، لأنه إذا تحقق على أرض الواقع فلن تتمكن من لوي الذراع العربية.

ففي مقال افتتاحي في **هيرالد تريبيون** و**واشنطن بوست** و**نيويورك تايمز**، بتاريخ 25 أكتوبر 2000، يبيِّن أن الغرب يخشى تبعات الديمُقراطية في البلدان العربية، لأنهم في حاجة إلى عالم عربي متخاذل وتابع، حتى يستمر الغرب في ترويج دعاياته حول مدى ديمُقراطية السياسة الغربية، وأميركا التي لطالما تبجّحت بديمُقراطيتها تشهد اليوم مأزقاً سياسياً، أسقط قناعها وعرَّى وجهها الحقيقي.

والفوبيا الإسرائيلية أضحت بنية يعكسها الخوف اليومي البادي في السلوك الصهيوني وفي طريقته الهستيرية في التعامل مع الحجارة وحامليها، وهذا الخوف اليومي تفشَّى بين اليهود جميعاً إلى أن أمسى مرضاً جماعياً، والانتفاضة تُسعر هذه الحالة بين صفوف الإسرائيليين.

والسؤال المطروح، ماذا ستفعل إسرائيل بفوبيتها عندما تتغيّر القيادة العربية، وتغدو ممثِّلاً حقيقياً لإرادة شعوبها، متمسكة بقيمهم، مدافعة عن حريتهم، تحلم بالمستقبل وتضع استراتيجيات لتحقيق الأفضل، ماذا ستصنع إسرائيل والغرب في هذه الحالة؟ فأحداث الأقصى الأخيرة لم تكن انتفاضة ضدّ الاستيطان الصهيوني فحسب، بل ضدّ تضمين بقاءها على كراسي السلطة، كما أماطت هذه الانتفاضة لثام الغضب وتغلغل الشارع العربي وعدم رضاه عن

الوضع الذي أكره على عيشه نتيجة تدخّل خارجي تمهَّد له السبيل عبر الضغط الداخلي.

ففي بحث ميداني أجرته جامعة بيرزيت في فلسطين ما بين 6 و8 نوفمبر 2000 حول الانتفاضة الفلسطينية ومسلسل السلام، توضّح وبالأرقام أن آراء الشارع تموج في اتجاه معاكس لما يحاول القادة العرب تكريسه، فنسبة 67,5% تعتبر القمة العربية التي عقدت في القاهرة يوم 21 أكتوبر 2000 قمة سلبية بجميع المقاييس. وتبلغ نسبة المؤيدين لإعلان الدولة الفلسطينية، وإن أدّى الإعلان إلى مواجهة عسكرية مع إسرائيل، 68,5%، و75,1% يشجّعون استمرار الانتفاضة.

إذن نحن لن نهزم إسرائيل إلا بتوحّد وتلاحم القيادة والشارع العربيين عبر مصداقية السلطة المخلصة لشعوبها وليس لمستعمريهم، عبر المشاركة الشعبية والديمُقراطية الفعّالة، عبر انتخابات نزيهة واحترام القيم والحريات والتمسك بالهوية، عبر الاهتمام بالعنصر البشري والبحث العلمي وتشجيع الإبداع والخلق والاعتماد على الذات والكفاءات المحلية... لكن للأسف هذه المؤشرات لا تزال ضعيفة ولم تكتمل ملامحها في المجتمع العربي الحالي بعد.

لماذا لا يملك العرب استراتيجية دفاعية؟

وضعت أحداث الأقصى الأخيرة السلامَ العربي على المحكّ، فذهلنا، لا بل صعقنا لصدأ هذه الأسلحة، ولجم القادة للسواعد وحتى لعبارات التهديد باستخدام القوة وردع الهمجية الصهيونية، وكأن السلاح المقتنى، والذي يفوق مصروفه ما يُصرف على سلاح العلم الأبقى، هو لتزيين المخازن، وحماية الكراسي والجيوش الأميركية في المنطقة، ولإخراس الشعوب المطالبة بحياة كريمة، واستعراض التشكيلات والتجريدات والحاميات والوحدات العسكرية والحربية والدفاعية، البحرية والجوية والبرية.

ونستغرب وجود مثل هذه الاحتفالات والاستعراضات الشبيهة بجموع الأطفال الحاملين للمسدسات المائية أو المرتدين للبزات العسكرية، فلماذا هذا التباهي ونحن لم نقوَ حتى على توجيه رصاصة إلى قناص إسرائيلي؟

س: لماذا لا يملك العرب استراتيجية دفاعية وتسلُّحية موحّدة؟

م. **المنجرة**: أماط التاريخ العربي المعاصر في مجال الدفاع عن حقيقة استخدام الحكومات العربية للأسلحة ضدّ شعوبها، بدل

استخدامها للدفاع عن المصالح والمقدسات. وهذا ما يفسِّر الغياب التام لأية سياسة تنسيقية بين الدول العربية على هذا المستوى، ولا وجود لأية مؤسسة أو حلف أو مشاريع موحَّدة في المنطقة، بل إن مشاريع الدفاع الوحيدة في المناطق العربية أجنبية.

ويمكن القول إن هذا المجال هو أبشع مجال فيما يمكن تسميته بالتعاون العربي. فالسياسة الاستراتيجية التسلُّحية في عالمنا العربي معدّة لتحقيق هدف واحد يتجلّى في كيفية ضمان البقاء للحكّام، واستقرار الأنظمة من طريق توجيه فوهات النار صوب شعوب هذه الأخيرة التي طالما ناضلت من أجل جلاء المستعمر من أراضيها، وها هي اليوم تعيدها أنظمتها إلى الوراء بإنزال الجيوش الأجنبية من جديد ولمحاربة الأشقاء.

إن الوهن وتشرذم الميزان للصفوف والسياسات العربية في جميع المجالات بما فيها، بل على رأسها المجال الدفاعي، محسوس ومستشعر ومستغل من طرف العدو كما ينبغي، لأنه يعلم أننا لا نملك أية استراتيجية دفاعية عربية موحّدة، ولن نملك هذه الاستراتيجية دون أهداف مشتركة ودون معرفة، ماذا نريد وكيف نحقق ماذا نريد.

ففي هذا الميدان تحديداً نلاحظُ بشكلٍ جلي سلبيات عدم المشاركة، لأن الدفاع كقطاع سياسي وإداري وأمني في جميع البلدان العربية هو ميدان خاص، ميدان سيادة، حيث لا تتابع نقاشات في البرلمان أو الصحف أو البرامج الحزبية، كما أن المعلومات الحقيقية للتسلُّح محاطة بالسرّية وتردِّد العبارة الآتية كثيراً على ألسنة المسؤولين، وتتمثل العبارة في «سرّ الدفاع».

والحقيقة أنه يصعب التحليل العلمي الاستراتيجي للسياسة الدفاعية للبلدان العربية لأنه ميدان محتكر وسلطوي، وهذه السلطوية والاحتكارية تدفع إلى إقامة تحالفات مع العدو أو حلفائه، وإلى التصرُّف دون مراقبة في أموال الشعوب وبالتالي المساس بمسار الشعوب وتاريخها النضالي، ونوقن جميعاً الدور الذي يلعبه الخبراء والمستشارون الأجانب المنظِّمون والواضعون لاستراتيجية هذه الجيوش.

فالسياسة الاستعمارية وما بعد الاستعمارية هي المفرِّقة والمعرقلة لأي تعاون عربي وإسلامي على جميع الأصعدة، وتحديداً المجال التسلُّحي والدفاعي. فجميع الشروط متوفرة من الناحية الموضوعية لتحقيق فكرة التعاون الاستراتيجي العربي والإسلامي، إذ كل المؤشرات في المنطقة تسمح إقامة هذا التحالف، ولنلاحظ الاتفاق العسكري بين الدول الأوروبية لتكوين جيش أوروبي للدفاع عن الكيان الأوروبي ضدّ أي خطر قد يتهدده، ثم الإدراك لحقيقة التبعية لأميركا في إطار الحلف الأطلسي والرغبة في التحرر من هذه التبعية لأن أوروبا تعي قيمها المشتركة بينما نحن العرب لا نملك مثل هذا التفكير الجماعي والموحَّد. وأبرز دليل على تفكك الأوصال العربية أحداث الأقصى الأخيرة، إذ لم نرَ رصاصةً عربيةً واحدة تنخر صدر صهيوني، لا بل على العكس من ذلك كانت هناك مفاوضات بين الطرفين ودعوة إلى ضبط النفس في الوقت الذي يجرِّب فيه الإسرائيليون أسلحتهم ويدرِّبون جندهم على تطبيق الاستراتيجيات ميدانياً ويدرِّبونهم على فنون القتال على حساب أرواح بريئة تدافع عن نفسها بالحجارة بعد أن وجدت نفسها متخلّى عنها في ساحة القتال.

ومع ذلك لم تسلم من تهمة الإرهاب والوحشية. فالسلاح الذي يملكه العرب ليس مخصصاً للدفاع عن شعوبهم بل عن الأنظمة وعن التواجد الاستعماري الجديد في المنطقة العربية، إذ منذ عام 1973 لم نشهد أي تحرك عسكري لمواجهة العدو، على الرغم من تلك المصاريف المخصصة لاقتناء الأسلحة، والتي تفوق ما يُصرف على البحث العلمي. فلو أخذنا مصاريف الشرق الأوسط، هذه المنطقة التي تُعدُّ الأكثر تسلحاً وأول سوق عالمية للسلاح سنة 1999، حيث تقدر بـ 60 مليار دولار، وداخل المنطقة تحتلُّ السعودية الصدارة على مستوى اقتناء الأسلحة، حيث بلغت ميزانيتها العسكرية سنة 1999 ما مقداره 20 مليار دولاراً، وهو مقدار يضاعف مرتين الميزانية الرسمية لإسرائيل المقدَّرة بـ9 مليار من الدولارات، وينبغي الأخذ بعين الاعتبار الدعم الأميركي المتمثل بمليارين من الدولارات.

وتلي العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة بأربعة مليار من الدولارات كميزانية سنوية، وقد عقدت دولة الإمارات في شهر يوليو عام 2000 مع الولايات المتحدة الأميركية اتفاقية لشراء ثمانين طائرة حربية من طراز F-16 تقدَّر قيمتها المالية بـ 6,4 مليار دولار، وهي قيمة تساوي مرة ونصف الميزانية العسكرية السنوية لدولة الإمارات. هذا العقد الذي يمكِّن الإمارات من الحصول على طائرات حربية متطورة وعصرية جداً أكثر من الجيش الأميركي نفسه. إن هذا العقد احتوى شرطاً يعتبر ضمانة ضدّ أي خطر تقني أو تغيُّر سياسي قد يحدث في أميركا، وأن هذه الأخيرة لن تغيّر سياستها ودفاعها عن الإمارات التي يبلغ عدد سكانها مليونين وسبعمئة نسمة،

وإن كانت الأغلبية السكانية غير إماراتية. إذا افترضنا أن كل قاطن في الإمارات سيسهم بـ 2500 دولار تقريباً في سبيل هذا العقد، فهو بمرتين المدخول السنوي القومي في المغرب وثلاث مرات مدخول بعض الدول الأفريقية. والسؤال المطروح هنا: أين تذهب هذه الأسلحة المقتناة بكل هذه المليارات؟ وما دامت الدول العربية، وبخاصة الخليجية، تصرف كل هذه المبالغ من أجل التسلُّح، إذن فما سرّ تواجد الجيوش الأميركية في المنطقة؟

ومما يثير الاستغراب أيضاً غياب مسألة الدفاع كهدف من بين أهداف الجامعة العربية المتضمّنة أيضاً في المادة رقم 2 من ميثاق الجامعة.

إن العالم الغربي لا يقبل بفكرة تسلُّح باقي المجتمعات بما فيها العربية، لذلك يسعى إلى خلق النزاعات واستمرار التوترات والنعرات، سواء داخل أو بين الدول العربية إلى حدّ إشعال فتيل الحروب. فالحرب الإيرانية-العراقية هي حرب مدبَّرة كان الهدف منها تصادم القوتين لتدمير طاقاتهما العسكرية ولضمان انشغالهما بهذه الحرب عن إسرائيل حتى لا تتحدّان أو تشكلان جبهة عربية-إسلامية متصدّية للاكتساح الغربي للمنطقة ومهددة للوجود الإسرائيلي ولإيقاف أيضاً مدّ الثورة الإسلامية الإيرانية. لكن الخريطة العسكرية الاستراتيجية العالمية ستتغيّر معاييرها جرّاء امتلاك دول كالباكستان والهند للقنبلة الذرية، وستعود العراق لتحقيق النتيجة نفسها التي كانت على وشك تحقيقها قبل «الضوء الأخضر»، أي صنع القنبلة ما بين خمس وعشر سنوات. كما أن إندونسيا ومصر تمتلكان المقدرات التي تخوِّل لهما امتلاك ترسانة عسكرية قوية ومتطورة، إذ كل ما

يلزمهما هو إرادة نزيهة واستراتيجية عملية، وليس مستبعداً إذن أن البرازيل تمتلك أيضاً القنبلة الذرية.

من هنا، لا أتصور عالماً إسلامياً وعربياً دون الاحتكام على أسلحة، وعلى الدول العربية والإسلامية توحيد جهودها في هذا المضمار، وهو أمر سيتحقق مستقبلاً لمواجهة إسرائيل، التي تعتبر القوة العسكرية الرابعة بفضل الدعم الغربي وتحديداً الأميركي، وأيضاً سياسة القوى العظمى القائمة على عسكرة دول على حساب أخرى، حيث تسمح للبعض بالتسلُّح وحرمان البعض الآخر من ذلك. فإما التسلح التام وإما النزع التام. كما ينبغي إنهاء آلية الدركي التي نجدها في كل ركن من أركان العالم، إذ يجب وقف مثل هذه السياسات وكذا احتكار السلاح في يد فئة قليلة مستبدّة، متحكمة بمصير العالم، لكون السلاح طاقة هدامة ومبيدة للبشرية.

تخلُّف العرب - تعليمهم

«إن العروق عليها ينبت الشجر»

فأي شجر مثمر سيطالع المستقبل، وسوس التخلف والجهل والتعتيم قد نخرت الجذع والجذر؟

ماذا قدِّم للنشء، لمجتمع الغد، من برامج تعليمية تسهر بأمانة على تكوين صمامات الأمان لمواجهة تحديات المستقبل؟ إن ما نتعلمه وما يسكب في أدمغتنا باسم العلم، لهو الجهل بعينه، هذا الجهل الذي قسَّم الجماعة الواحدة إلى شمال وجنوب حتى في التعليم، إذ بتنا نشهد مدارس بمناهج تعليمية عالمية لمن يستطيع الدفع، ومدارس أغلبها حكومية تمنُّ على الفقراء ببرامج تمحو أُمِّيتهم لا أقل ولا أكثر. فلماذا هذا التباين والتمايز حتى على مستوى العلم الذي هو حقّ للجميع؟ وأين هو دور الدولة للتخفيف من حدّة هذه الفجوة الخطيرة؟ وأي دور تلعبه المصالح السياسية والضغوطات الخارجية في تكريس هذا الشرخ وتثبيت قوائم السياسات اللاتربوية واللاتعليمية؟ فمتى يبلغ البنيان تمامه ومناهج التعليم جاهلة، متخلفة؟

س: أي دور تلعبه المرجعيات السياسية في تسطير البرامج التعليمية المتخلفة في مجتمعاتنا؟ ولماذا لا يترك الانتهازيون الميدان التعليمي في أمان بعيداً من مصالحهم، نظراً إلى حساسية وأهمية هذا القطاع وتأثيره المباشر على مستقبل الشعوب؟

م. المنجرة: أولاً، لا نملك فهماً صحيحاً لسياسة التعليم، ولا يوجد حلّ لمشاكل هذه الاستراتيجية، لا في نطاق التعليم عينه ولا في علوم التربية ولا في العلوم السياسية ولا في العلوم الاقتصادية.

إن التعليم مرآة المجتمع في وقت معيّن، كما يُعدُّ مبلوراً للرؤى والمقاصد والأهداف. إنه شيء شمولي، وشموليته هذه تحتاج إلى رؤية ونظرة مستقبلية، لما له من أهمية وبالغ الأثر على الأجيال الصاعدة. وهذا ما يُسمّى بالتعاضد في الزمان، والتضامن مع الأجيال معناه المشاركة والمساهمة في بناء الرؤية، وليس خطة مفروضة من لدن خبراء أجانب كخبراء البنك الدولي أو من يعتقد نفسه خبيراً.

بالإضافة إلى التضامن في الزمان، لا بدَّ من التضامن في المكان الذي هو المشاركة الحقيقية، من خلال الديمُقراطية والإسهام في خلق المنهج التربوي الملائم وليس المقلِّد.

للأسف، هذه الممارسة لا أثر لها في البلدان النامية بعامة، والعربية بخاصة، إذ توضع سياساتنا التربوية بشكل عشوائي وارتجالي. وهذه الارتجالية متقلِّبة تقلُّب أحوال الطقس، حيث تتغير بتغير الوزراء والحكومات، بينما السياسة التعليمية تستلزم استراتيجية

يبلغ مداها مدة خمس عشرة سنة، لأنك من خلالها تنشئ أجيالاً للمستقبل.

وإذا ما أردنا تحديث مستوى دراسي معيّن، علينا البدء بإدخال تغييرات على المستوى الابتدائي فهو القاعدة والأساس، هذا بالإضافة إلى ضرورة تجديد الأساتذة لمعلوماتهم باستمرار.

إن مجال التعليم في مجتمعاتنا أضحى مجالاً أركيولوجياً، وهنا لا بدَّ أن نقيم ملاحظة هامة، فحفريات الأرض تجدُ لها أثراً، أما حفريات التعليم فلا أثر لها.

ومن أسباب تخلف هذا الميدان عدم الاهتمام الجدّي بسياسات التعليم كعنصر أساسي لتطور المجتمع، ثم الاعتراف بتعقّد هذا المجال وتداخله وتقاطع مجالات عدة، وكذا المسايرة البطيئة لما يشهده هذا القطاع من تطورات سريعة، بينما قاطرتنا التنموية لم تتجاوز سرعتها عتبات نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين...

س: ونلاحظ أيضاً الإقصاء التام للعنصر البشري، وكأن البرامج التعليمية موضوعة لغير البشر ولزمن غير المستقبل...

م. **المنجرة**: إذا لم يكن هناك اهتمام بالإنسان لن تكون هناك أية تنمية، ولن نحرز أي تقدم على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية... ولا أظن أننا سنصل إلى أية نتيجة فعّالة في هذا النظام ونحن نرفل في الكمّ الهائل من التخلف وتمظهراته، وسنؤدّي ثمناً باهظاً جرّاء الإهمال الحاصل في ميدان التعليم والتربية الذي يُعدُّ قضية رؤية وإرادة سياسية. فلا بدَّ من الاهتمام بالتعليم

بعيداً من الأهداف والمصالح السياسية، وعلى الانتهازيين إعلان الهدنة في هذا المجال الذي تسطر مخططاته مستقبل الأجيال وبالتالي مصير الأمم.

للأسف هذا القطاع سيظل ضائعاً حتى تطاله تغيرات وإصلاحات عميقة وجذرية تتمثل أولاها في التعامل الرزين، والأخذ بعين الاعتبار الرأي العام الحقيقي والشرعي وتمثيل الشعب بمصداقية وديمُقراطية.

س: من بين تمظهرات المجتمعات المتخلفة، الطبقية في التعليم، حيث نجدُ مدارس للفقراء وأخرى للأغنياء، فكيف تحللون هذا التمظهر السلبي جداً؟

م. المنجرة: الطبقية هي نتيجة بنية مجتمع معيّن. ودول العالم الثالث جُلّها تحيا في هذه الفجوة حتى على مستوى التعليم الذي من المفروض اعتماده كآلية لدمقرطة المجتمعات، وليس معياراً تمييزياً بين أبناء المجتمع الواحد، لأن التمييز بين مدارس الفقراء والأغنياء هو تجلّي من تجليات التخلف.

والعدالة الاجتماعية تفرض على الدولة منح فرص متساوية والإمكانات نفسها للنشرء الذي يحيا ثنائية ثقافية دون أن يكون هذا الازدواج الثقافي نابعاً من خطة مدروسة وسياسة تسعى إلى الحفاظ على الهوية بقدر ما تطرح مسألة التعددية في التعليم. فهذه التعددية إيجابية وجيدة إذا لم تكن نتيجة الضغط والارتجال وإذا ما استفاد منها الجميع، وليس فئة على حساب أخرى.

وهذه الفجوة في مستوى المتعلمين، نلاحظها بشدة بين الطلبة

الجامعيين ولا يمكن لومهم، فهم نتاج أساتذة هم بدورهم منتوج سياسة استهدفت هذا المستوى المنحدر، الذي ينحدر سنة بعد أخرى، فتضعف فرص الآلاف من الشباب في الحصول على تعليم مواكب لتطورات العصر وبالتالي تضمحل فرص التشغيل المستلزمة للانفتاح والابتكار نتيجة الثورة المعرفية والمعلوماتية.

س: ليس مستغرباً تخلف النظام الجامعي في مجتمعاتنا، فهو جزء من كلّ يعمّه الانحطاط من الرأس الى القدم. لكن ألا تعتقدون إن العودة إلى المدرّجات هي أفضل من المقاطعة؟

م. **المنجرة**: إن الإجرام أنواع: خلقي، اقتصادي، مالي، شرعي، مخالفة القوانين، وهناك إجرام إنساني وثقافي وحضاري. وما يقترف بالجامعات هو إجرام بيداغوجي، لأن تربية الأجيال مسؤولية وأمانة، والتلاعب بمصير هؤلاء الشباب هو تلاعب بمستقبل الأمة. وإلا فكيف نعتبر عدم تعميم التعليم العالي، وبالخصوص بالسلك الثالث؟

و للأسف أننا نتحدث عن تعليم بائد في بلد استقل منذ حوالي خمس وأربعين سنة، وبوصفي أول وأقدم أستاذ مغربي في جامعة محمد الخامس للعلوم الاقتصادية والقانونية، لستُ راضياً عمّا يحدث في المسرح الجامعي، هذا إذا جازت تسميته مسرحاً، وسأظلُّ مقاطعاً للمدرجات الجامعية ما دامت السياسة والمشروع المطبّقين لا يمسان بصلة لميدان التعليم والتربية بشيء، ولا يحرصان على مستقبل الشباب والأمة.

إن دور الجامعة يكمن في مراجعة الرؤية وتخريج عناصر فاعلة

في المجتمع وليست معملاً لتفريخ الجهلة والبيادق المراد التحكم بواسطتهم لإبقاء المجتمع في أنفاق العتمة والتخلف.

س: لماذا لا يوحّد العالم العربي والإسلامي برامجه التعليمية؟ ولماذا لم تقم بهذه المهمة الإيسيسكو؟

م. **المنجرة**: عندما أنشأت الجامعة العربية منظمة خاصة بالتربية والعلوم، وعندما خلق المؤتمر الإسلامي الإيسيسكو، لم يكن هذا الإنشاء منبعثاً من أولويات وخصوصيات المجتمعات العربية، ولكنه تقليد لليونسكو.

إن إفلاسنا مركّب، ونحن من جهة نقلِّد نموذجاً بات يشكو بدوره من الإفلاس. فالأمم المتحدة بكافة أجهزتها أفلست على المستوى المالي والمقاصد والمضمون، ومن جهة أخرى لم تثمر هذه المنظمات، لأن العمل بها اكتسى طابعاً بيروقراطياً جداً.

ويكفي أن نقيّم عمل هذه المنظمات متسائلين ما هو تأثيرها؟ ما هي منتوجاتها؟ كل ما نلاحظه هو تقهقر المستوى التعليمي وارتفاع نسب الأمية والجهل ومظاهر التجهيل والطبقية في التعليم.

إن أزمة التعليم في العالم العربي هي بدورها شمولية، وسنرى هنا أيضاً انتفاضة ستغيّر تغييراً جذرياً المستوى الثقافي والتعليمي والتربوي في العالم العربي والإسلامي.

العرب والحاجة إلى الدراسات المستقبلية

تقدَّم أيُّها العربيُّ شوطاً فإن أمامَكَ العيش الرغيدا

إنها صرخة تحفّزية منبعثة من قصيدة «نحن والماضي» لمعروف الرصافي، الذي ما كان ليطلقها لو علم أن العرب سيتأخرون وسيتقهقرون أشواطاً وأشواطاً. والمثير للاستغراب والسخرية في آنٍ واحد هو تصريحات مسؤولينا التي تطالعنا بها وسائل الإعلام، الشبيهة بقرع الطبول للإطباق على صوت الحقيقة الصارخة بوهن الحاضر، وتبعثر ملامح الغد العربي، وهذا الغد عند مسؤولينا «يسير بخُطى واثقة نحو. . .» ثم «إننا سـ. . . وسـ. . . وبما أننا دخلنا عهد ثورة المعلومات والإنترنت والعولمة والتلاقح الثقافي سوف. . .»، أية عولمة وأي إنترنت وأي تقدم تكنولوجي نتحدث عنه؟ إنها عبارات تلوكها أفواهنا عن زمن لسنا من روّاده بل إننا في أقصى أقاصي ركنه الركين، وزمن يحياه صنّاعه ونحّاتوه وليس أولئك المتلقّين لفتات الهِبات والعطايا.

إن من يسعى إلى امتلاك غده يجتهد لبلوغه، ولا يعوّل على الآخرين. هؤلاء الآخرين الذين يحولون بيننا وبين أنفسنا وماضينا

وحاضرنا ومستقبلنا، ومع ذلك هل يطمح العرب إلى مستقبل الأيام باجتهاد وتخطيط؟ كيف سنبصر الغد ونؤسِّس لقواعده ونحن نرتجل عيش الحاضر؟ وكيف لنا إبصار الزمن الآتي والعلم الذي يفتح الأبصار ويفتق الأذهان غائب؟ أو كما يقول الرصافي:

إذا الجهل خيَّم في بلاد رأيت أسودها مُسخت قرودا

هذا الواقع هو الذي دفع ويدفع بالعديد من الطاقات والكفاءات إلى مغادرة أوطانها هاجرة تلك الأجواء الخانقة لرغبة الابتكار والبحث، وتلك العتمات الكاتمة للأنفاس الفكرية الحرة والمخلصة.

إذا كان حاضرنا يحمل هذا الترهل الفكري وهذه المواصفات الواهنة، فأي مستقبل في انتظارنا والعروق عليها ينبت الشجر؟ وهل يمكن زرع هذه الشجرة في غياب التخطيط المستقبلي والبحث العلمي الديمُقراطي الحر والنزيه؟

س: إلى أي حدّ تعتمد الحكومات العربية أثناء وضع برامجها على الدراسات المستقبلية؟ وهل نملك فعلاً دراسات مستقبلية بمفهوم علمي قائم على الأبحاث العلمية ورؤية موحدة لتحقيق المقاصد والغايات المشتركة؟

م. **المنجرة**: منذ بدء الخليقة والمستقبل موجود كامل وكحُلم. «فالماضي ما هو إلا ذاكرة الحاضر والمستقبل هو حلمه» على حدّ قول جبران خليل جبران. ومسألة الحلم بالمستقبل، قبل أن تكون دراسة، هي رؤية. وهذا المفهوم أثّر على الفكر الإنساني «إذ إن فكرة المستقبل أخصب من المستقبل نفسه» بحسب تعبير برجسون. لكن ماذا عن العالم الثالث، عنّا نحن العرب تحديداً، هل نملك رؤية؟

في عهد الاستعمار الرسمي، استطاعت الحركات التحررية التخلُّص من هذا العهد نتيجة نضال وكفاح مستميتين، ونتيجة امتلاك رؤية أيضاً، لأن الغاية كانت الحرية والتحرر. وبما أن الرؤيا تعتبر محركاً، نجحت الحركات المطالبة بالاستقلال بإجلاء المستعمر عن أراضيها. لكن ما نلاحظه اليوم ونلمسه بشدة هو غياب الرؤية لدى بلدان العالم الثالث جمعاء بما فيها العربية لأسباب عدة، أهمها انعدام المشاركة. فمن دون المشاركة والتعاضد في المكان، يصعب التعاضد عبر الزمان. والدراسات المستقبلية تجمع في تركيبتها بين عنصري الزمان والمكان وتحتاج إلى الأمد الطويل نفسه، بينما العمل السياسي تقوم برامجه على أُسُس المدى القصير كما نلاحظ في العالم الثالث، حيث الانفصال والقطعية بين القطاعات على خلاف الدول المتقدمة التي تبنى سياساتها على أُسُس التعامل والتكامل فيما بين الميادين، حيث نجد أن القطاع العسكري في الدول الكبرى يهتمُّ ويدعم مجال المستقبليات والبحث العلمي كما تتدخل الشركات العملاقة والمتعددة الجنسية في هذا المدار المستقبلي. أما الانفصال بين ما هو فكري وما هو عملي فلا نلامسه إلا في سياسات مجتمعات العالم الثالث المتّسمة بغياب الرؤية والمعتمدة على استراتيجيات الأمد القصير. ومن هنا تخلق إشكالية الدراسات المستقبلية في العالم الثالث. وقد سبق وشهد العالم العربي محاولات لدراسات لا بأس بها، كمركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، والدراسات التي أجريت في إطار هذا المركز، والتي دامت ثلاث سنوات، للأسف لا نجدُ لها اليوم لا أثراً ولا تطبيقاً في العالم العربي الذي نبعث منه. لكن إذا بحثت عنها

ستجدها في مكتبات وزارات الخارجية الغربية، وهي دراسات عربية بحتة، ضمّت عشرين مشهداً يتعلق بمستقبل وأوضاع البلدان العربية، ومشهد من هذه المشاهد طبّقته الولايات المتحدة الأميركية ضدّنا وهو مشهد التفتيت.

إن العالم العربي يملك من القدرات والكفاءات ما لا يصور، لكن سياسيينا يفضِّلون الأبحاث المعدّة من لدن البنك الدولي، كما أنهم - أي السياسيين - يمارسون ما يُسمّى بالانتهاز المستقبلي تحت شعار الدراسات المستقبلية. وهنا ينبغي التفريق والتحذير بين السلوكين. فالانتهاز المستقبلي مفاده استغلال المستقبل كآلية للهروب مما يفرضه الحاضر من معالجة ومواجهات، وذلك للتستر على الفشل والسلبية الآنية، ولإخفاء عدم القدرة على تحمل أعباء المسؤولية. وكل ما يدخل في إطار الانتهاز المستقبلي من خطط وبرامج ووعود يُعدُّ دراسات مستقبلية ديماغوجية. ومثل هذه العقليات هي التي أفقدتنا القدرة على التحكم في حاضرنا وانفلات ماضينا من بين أيدينا وارتهان المستقبل العربي بين قضبان البنك الدولي والعولمة والخوصصة والشركات متعددة الجنسية. . .

س: إلى أي حدّ تسبب الانتهاز المستقبلي والافتقار إلى دراسات مستقبلية حقيقية ونزيهة في تغييب البحث العلمي ومناخه وفي ارتفاع ظاهرة هجرة الأدمغة في بلداننا؟

م. المنجرة: يعاني العالم العربي كما قلنا من عدم وجود رؤية وأيضاً من وجود أزمة فكر أنبتها المناخ الإقطاعي والاقتصادي والارتزاقي والانتهازي. فلقد قلت في **الحرب الحضارية الأولى**:

«إن غياب البحث العلمي أمر طبيعي لدى الشعوب الأُمِّية، لأن البحث العلمي، يحتاج إلى جانب حرية الرأي وتمتع المواطنين بالحقوق، إلى مناخ علمي والى أُسُس تربوية تحفّز على الإبداع وتشجيع على الابتكار. فالبحث العلمي لا يحظى بالاهتمام في بلدان العالم الإسلامي ولا يُستثمر فيها، نظراً إلى انعدام مناخه والرغبة في التشجيع عليه. وينتج عن ذلك نزيف مستمر للعقول المبدعة التي تجلبها العناية والإمكانات بالخارج ويرهقها تفسخ المجتمع وسيادة الرأي المستبد فيه، المانع لكل جوٍّ علمي».

وإذا بحثنا في شبكة المعلومات «ياهو» حول قضية (Brain drain)، سنحصل على 1140 وثيقة تخصّ العالم العربي، و404 وثيقة تتعلق بالمغرب، ومن 85 إلى 200 تهمُّ الأقطار الأفريقية التي فقدت أكثر من مئتي ألف كفء على مستوى تخصصات مختلفة: الطب، الهندسة، الإلكترونيات... إلخ. فالدول الأفريقية صرفت على هذه الأطر ما يقرب من خمسين مليار دولار، أي أكثر بكثير من المساعدات الخارجية المقدَّمة لأفريقيا، مَن يساعد مَن إذن؟

مشكلة أو إشكالية هجرة الأدمغة، اهتممت بها على مستوى الدراسة منذ عام 1968، حيث أجريت دراسة حول الموضوع/ الأزمة في إطار اليونسكو. وتبيَّن لي آنذاك أن هجرة الأدمغة مباعثها ليست مادية صرفة، ولكنها قبل كل شيء مبنية على مسألتين جدّ هامتين لتخصيب البحث والعطاء العلميين، ونفتقدهما في عالمنا العربي والعالم الثالث على حدّ سواء. تكمن هاتين الركيزتين في الاحتياج الطموح إلى بنية تحتية للتطبيق وإلى مؤسسات علمية وإمكانات مادية وميكانيزمات عملية من ناحية، ومن ناحية أخرى

ضرورة توفر مناخ حر للتعبير، إذ لا يمكن الحصول على أية إنتاجية فكرية عميقة مع غياب حرية التعبير. وفي دراسة أخرى أجريتها في 4 مايو 1990 تتمحور حول المستقبل الإسلامي، أكَّدت أن «شبه عدم وجود البحث العلمي هو من بين المشاكل الكبرى في العالم المسلم».

إن العالم العربي يصرف حوالي 782 مليون دولار على البحث العلمي، بينما تصرف إسرائيل 2000 مليون دولار، أي مرتين ونصف مما تصرفه الدول العربية في مجال البحث. بمعنى آخر إسرائيل تدفع 70 مرة أكثر من العالم العربي، أو لنقل إن الإسرائيلي يصرف 70 مرة أكثر من العربي.

يحزُّ في نفسي كثيراً عندما ألاحظ كيفية اهتمام واحتضان الدول المتقدمة لكفاءاتها، بينما العالم المتخلِّف يهدر وقته وجهده في محاربة هذه الكفاءات. والظاهرة هذه معيشة بعمق عندنا في المغرب. فالعديد من غير المؤهلين الحاصلين على مناصب يخشون منافسة الكفاءات المحلية ويتمُّ اللجوء إلى الكفاءات الأجنبية لستر تقزّمهم، وهذا ما يدفع بالعديد من الطاقات إلى الهجرة، فالعديد من المتخرجين من المدارس المتخصصة، كالمدرسة المحمدية للمهندسين هنا في المغرب، يهاجرون فور تخرجهم بحثاً عن فضاءات علمية خصبة.

هذه الظاهرة تتزايد لا بسبب غياب الظروف العلمية فحسب، بل إن واقع السلطة المغربية يكرسها بممارساته المخزنية، وعليه فلن نحلها من طريق جمعيات أو لجان أو مجالس وطنية أو مواثيق... بل لا بدَّ من توفير أجواء الحرية الحقيقية وليس التعتيم الفكري المُقبِر

للخلق والإبداع لأننا في النهاية نحن من نضيّع في كفاءاتنا، في الوقت الذي يستفيد غيرنا منها.

فمنذ ما يقرب من ربع قرن قدَّر جوناثن فان دن بركن (Jonathan van den Bercken) أن العالم الثالث يضيّع حوالي خمسة مليارات من الدولارات سنوياً نتيجة الهجرة، وأظنُّ أننا اليوم نضيّع ما يقدّر بخمسين إلى ستين مليار تقريباً، وهو رقم يعادل مرتين المدخول القومي لبلادٍ كالمغرب. ويصرف العالم الغربي ما يقدّر بـ 80% على البحث العلمي، في حين لا يتجاوز مصروف العالم الثالث 20% على البحث العلمي و5% على التكنولوجيا المتطورة.

ثم من بين المشاكل التي نشكو منها أيضاً، غياب أرضية علمية، تعليمية، تربوية صلبة، لأن كل ما يشغلنا هو اللِّجان، المجالس، الاجتماعات أي الآليات، لكننا لم نصل بعد إلى مطارحة إشكاليات غياب الرؤية وعدم الاهتمام بالمقاصد والغايات، ومن ثم الافتقار إلى المنهجيات لخدمة المقاصد. فالآليات هي وسيلة ولن تفلح ما لم يكن هناك اهتمام بالمضمون، بالغاية. أضف إلى ذلك الاستعمار الثقافي المهيمن على مجتمعاتنا إلى حدّ الاستلاب والتجويف والاقتلاع من الجذور والانسلاخ من الهوية. فجزء كبير من المهاجرين يبحثون في هجرتهم عن الحرية، وما دامت بلداننا مستعمرة فالرحيل إلى البلدان المستعمِرة يضمن التحرر من قيود هذا الاستعمار الجديد.

كنت أشجع الأدمغة من ذي قبل بالعودة إلى أوطانها، لكن وعلى مدى الأربع سنوات الأخيرة أصبحت أقول: «أينما وجدتم راحتكم ابقوا»، فالله خلق الأرض فسيحة الرحاب ودور المؤمن هو

الإنتاج والعمل أينما أُتيحت له هذه الفرصة، فليبقَ ما دام سيحقق من خلالها وجوده ووجود بلاده التي سيحملها في دواخله. فلذلك أقول، على وزن الفكرة الديكارتية: «أنا أفكر إذن أنا موجود».

س: لماذا لا يوحّد المفكرون والعلماء والكفاءات جهودهم لتشكيل قوى ضاغطة على الحكومات حتى تضع هذه الأخيرة برامج واستراتيجيات تهيَّأ من خلالها مناخات الخلق والابتكار البحث العلمي؟

م. **المنجرة**: هناك بعض المبادرات والمحاولات التي تصبُّ في مضمار توحيد الجهود العلمية والفكرية، لكن الإشكال الذي يواجه مثل هذه المحاولات يكمن في عدم وجود متلقي من خارج هذه الدائرة أو الشبكة المنسوجة بين المفكرين، إذ بعد أن ينظموا أنفسهم ويتفقوا على التكتل لا يجدون لمن يوجهون لهم خطابهم.

فعلى الصعيد المغربي، هناك شبكة تُسمّى «مارس»، وهي الجمعية المغربية للبحث العلمي، تضمُّ اختصاصيين وعلماء مهاجرين ومقيمين في الوطن، كما توجد محاولات أخرى لشبكة بيولوجية تُدعى «مابيول»، أي «ماروك بيولوجي»، تقيمُ نقاشات ومطارحات علمية فيما بينها. صراحة هناك «دياسبورا» علمية تدريجياً، لكن في الخارج تتواصل عبر التقنيات المتطورة المسهّلة لعملية الاتصال، كما نجد في مواقع الإنترنت جمعيات الطلبة المغاربة والباحثين في ألمانيا وفرنسا واليابان... وغيرها. وفي السنوات الأخيرة قمتُ بزيارات لعدد كبير من هذه الجمعيات ولمست لديهم وعياً عميقاً بضرورة

التوحيد والتعاضد لبحث المشاكل وتبادل الآراء واستمرار الصلة بالبلاد.

إن هذه «الدياسبورا» العلمية تُعدُّ أرضية خصبة وجاهزة، ولو تعاملت معها السلطات الرسمية لأحرزنا نتائج جدّ جيدة، وأتحدى أي وزارة أو إدارة مغربية، المعتمدة على الخبرات الأجنبية، بأن تنفي عن الكفاءة المغربية قدراتها وإمكاناتها التي تفوق حتى هذه الخبرة الأجنبية المستعملة كغطاء لإخفاء مكامن العجز، والمؤكدة لعقدة الاحتياج والتبعية الدائمة للشمال والمبعدة من مواكبة تطورات العالم المتنقل من مرحلة الإنتاجية والبضائع إلى المعرفة والعلوم. فالمعرفة هي رأس المال الحالي والموارد البشرية هي المحور الأساس في هذه السيرورة العالمية الحديثة. وإذا أردنا التمييز بين البلدان المتخلفة والمتقدمة، فسنجد أن في هذه الأخيرة الرأسمال والوظائف هي التي تبحث عن الكفاءة بينما في المجتمعات المتخلفة تبحث الكفاءة عن الوظيفة وعن رأس المال، والسبب الرئيسي والمباشر في قلب معايير الخبرة وكيفية التعامل مع الخبرة يتجلّى في سياسات البنك الدولي في العالم الثالث. هذا الجهاز أو هذه الآلية الاستعمارية مارست ضغوطات عديدة حتى على نظام التعليم الجامعي الذي بدأ يحدِّد عدد المتخرجين والبحث العلمي بدعوى عدم توفر مناصب الشغل، متغاضين عن حقيقة أن الكفاءة هي التي تحرِّك الاقتصاد وهي التي تخلق الوظائف، وصراحة: أقل ما يمكن أن نصف به التعليم المغربي هو الكارثة، وخصوصاً بعد الإصلاحات التي أُحدثت مؤخراً.

س: هل توجد سياسات أو برامج حكومية عربية للحدِّ من هجرة الأدمغة أو لاسترجاع الكفاءات والأدمغة المهاجرة، حرصاً وحفاظاً على ثرواتها البشرية؟

م. **المنجرة**: لا توجد أية خطة أو سياسة للحدِّ من هجرة الأدمغة ولا حتى لاسترجاعها إلى منابتها على المستوى العربي، جراء الأسباب التي ذكرناها سالفاً. لكن على صعيد دول أخرى تنتمي إلى العالم الإسلامي، كالهند مثلاً، نلاحظ أنها تملك خططاً وبرامج تضع من خلالها نصب عينيها هدف إعادة كفاءاتها المهاجرة. وقد أعطت هذه السياسة أكلها، وجنت الهند ثمارها، حيث أنشأت الحكومة الهندية في بنغالور منطقة خاصة بالتكنولوجيا الحديثة، واستقطبت إليها الكفاءات المتواجدة في أميركا، تحديداً كاليفورنيا، والمشتغلة في مجال صناعة الإعلاميات والحاسوب. وبالفعل عادت هذه الطاقات وأحدثوا فروعاً لشركاتهم في أميركا. ونجحت في السنة الماضية الحكومة الهندية في الحصول على ثلاثة مليارات من الدولارات من هذه التجربة التي أُثبت من خلالها أنه لا بدَّ من رؤية ولا بدَّ من صياغة استراتيجية تضع أولويات البحث العلمي والبنية التحتية لهذا البحث، واقتنت المناطق لإنشاء الفكرة كما حددت الميزانية الضرورية لهذا المشروع.

هي إذن الاستراتيجية والرؤية وليس الحجر أو التدشين. وقد قرر الخبراء الهنود في كاليفورنيا منح ألف دولار للمدارس الابتدائية التي درسوا فيها كما قرروا التبرع من أجل تشجيع البحث العلمي في الهند.

وليست الهند وحدها، بل حتى إسبانيا المنتمية إلى الدول

المتقدمة سعت إلى استرجاع كفاءاتها، بخاصة تلك العاملة في الولايات المتحدة الأميركية. فبعد اعتلاء خوان كارلوس العرش قام بزيارة لنادي روما، وتحدّثنا معه عن مدى أهمية الاهتمام بالموارد البشرية واسترجاع الطاقات، وبعدها أرسل لجنة مكوّنة من اختصاصيين وخبراء إسبان بالخصوص إلى الجامعات الأميركية، حيث كان قيدوم كلية الهندسة في جامعة هارفارد حينذاك إسبانياً، وتلخّصت مهمة البعثة في ضمان الأجرة وحرية التعبير وكل الوسائل والميكانيزمات المهيأة لأرضية العمل شريطة العودة. فأكثر ما يُفشِل تجارب العالم العربي هو الافتقار للمحتوى والبرامج والرؤية المستقبلية المدروسة والنابعة من الحاجيات والأولويات الحقيقية لبلداننا.

س: يبدو جلياً أن مؤشرات تحكم الدول العربية في هذه الظاهرة ضعيفة جداً، فهل نتوقع على مدى السنوات القادمة ارتفاع نسبة الأدمغة المهاجرة أكثر من الفترة الراهنة؟

م. المنجرة: من المؤكد أن نسبة هجرة الأدمغة ستتزايد في العالم العربي، إذ ليس هناك أي مؤشر يشجّع على العودة. فالعالم العربي لا يصرف حتى 0,2% على البحث العلمي بينما ينفق 7% من الناتج المحلي لشراء الأسلحة، هذه الأخيرة لم نرَها تستخدم لا للدفاع ولا ضدّ العدو الصهيوني. ففلسطين تدافع عن نفسها بالحجارة. والبلدان العربية تدفع من أجل التسلُّح 35 مرة أكثر مما تصرفه في البحث العلمي. وللأسف أن هذه المعطيات ستزداد تعقيداً على مدار السنوات الخمس المقبلة نظراً إلى غياب نموذج تنموي

نابع من حاجياتنا وأولوياتنا وليس تقليداً أعمى للنماذج التنموية الغربية، وحتى التقليد لا يتم بأساليب ذكية أو استنباط ما يليق بنا وترك ما لا علاقة لنا به. وأشير هنا إلى أنه لا مجال للبحث العلمي وبالتالي للتقدم دون فتح باب الاجتهاد على مصراعيه، وتبنّي مفاهيم معاصرة للاجتهاد تحافظ على لبِّ الإسلام وترمي جانباً المعوقات التي كبّلت الأمة ورمت بها في براثين التخلف والانحطاط مع ما يصاحب ذلك من ضرورة وجود تعددية سياسية حقيقية وحقوق ضامنة للاختلاف وتعدد الرأي وحريته التامة.

أي تصور مستقبلي للعالم العربي؟

ما من ملاحظ للواقع العربي الراهن إلا ويقر بتأزم الأوضاع عن ذي قبل وتشرذم الصف العربي وتبلبل الآراء والرؤى. فأي حاضر هذا الذي سيتأسس عليه غد الأجيال المقبلة؟ ما الذي أنجزناه في هذا الحاضر حتى نفتخر به عندما يغدو ماضياً؟ هل هو عجزنا عن حماية مقدساتنا ولجم العدو أفواهنا حتى عن الإدانة؟ وهل أحرزت القمة العربية «الطارئة»؟ هل نبتكر؟ هل نبدع؟ هل نفكر؟ هل نمثل شعوبنا؟ هل نصنع ملبسنا ومسكننا؟

ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والجوع والرشوة والتوزيع غير العادل للثروات وتشتيت وصال الجسد العربي وتواطؤ القيادات العربية لخنق أصوات الشعوب المنادية بالتغيير، بالمشاركة الفعلية والفعالة، المطالبة بالتحرك لحماية الأراضي المقدسة وجميع الأراضي العربية وتوحيد الصفوف ضدّ كل ما يبقي على المنطقة محمومة، مشتعلة، دائمة التوتر والتبعية، والتنازع سواء داخلياً على مستوى القطر الواحد أو ما بين «الأشقاء»؟

س: ألا تعتقدون أن القضية الفلسطينية أضحت معياراً لقياس مدى التشرذم والشتات والشلل العربي وعدم تلاحم القيادات بشعوبها

من جهة، وتوحّد وتجبّر وإجرام الصهاينة من جهة أخرى؟ لماذا يتشبّث الفلسطينيون بخيار المفاوضات ومعاهدات ميتة وبجوارهم جنوب لبنان كنموذج واقعي لعقيدة الجهاد وثمار المقاومة؟

م. **المنجرة**: إن الشعب الفلسطيني أعزل في مسيرة جهاد. من المفروض أن على كل العرب، قيادات وشعوباً، أن ينخرطوا لدعمه. فإشكالية القضية الفلسطينية في مناخها العربي والشرق أوسطي تكمن في مجابهة الفلسطينيين وحدهم المدافع والرشاشات الإسرائيلية، والشعب الفلسطيني يعاني الوحدة في إطار الرسمي داخل أراضيه، إذ لم يوافق الفلسطينيون على أية مرحلة من مراحل مسلسل السلام، ولم تستشر القيادة فيما يتعلق بمفاوضات واشنطن وأوسلو ومدريد. فكل هذه الاتفاقيات هي مرفوضة كما رفضت كامب ديفيد من قبل، ولكن القادة يباركون السياسات التي لا تمثل إرادة شعوبهم وتحقق إرادة إسرائيل وأميركا والغرب أجمعين. ولذلك، فلسطين تعيش عزلة من شقّين: أولاً لا يوجد اتفاق بين الشعب والهيئة الرسمية التي تمثلهم، أي منظمة التحرير الفلسطينية، وثانياً لم تساند الحكومات العربية الشعب الفلسطيني. كما أن المنظمة لم تعبِّر عن الألم الحقيقي لشعبها، فقط وحدها الشعوب هي التي أحست بجراح بعضها البعض. إذن هذه القضية تشكو من وحدة معقّدة ومزدوجة على المستوى المحلي والعربي والدولي أيضاً.

إن مثل هذا الوضع قد يسهب في تفسيره وتحليله الصحافيون والمحللون، ولكن الفنان يستطيع بقدراته الإبداعية تلخيص الأشياء بقوة وبلاغة شديدتين عبر الريشة أو النوتة الموسيقية أو الشعر، وأذكر هنا آخر قصيدة للشاعر الفلسطيني الكبير محمود درويش،

تحمل عنوان «القربان»، يقول مطلعها:

هيا... تقدم أنت وحدك، أنت وحدك
حولك الكهّان ينتظرون أمر الله، فاصعد
أيها القربان نحو المذبح الحجري، يا كبش
الفداء - فدائنا... واصعد قوياً

هذه الشاعرية البليغة رصدت بعمق عزلة ومجابهة الشعب الفلسطيني لمصير الموت. ولكنها قناعة متفجرة من جديد، بعد الانتفاضة الأولى لسنة 1987، وها هي الانتفاضة عادت من جديد ولا بديل عن هذا الخيار للتحرر واسترجاع الأرض. لكن الفرق بين الانتفاضتين يتجلّى في كون الأولى كانت فلسطينية بحتة بتعاطف خارجي، أما الثانية فلم تعد فلسطينية محضة على الرغم من كون الفلسطينيين يواجهون مصيرهم وحدهم. هي انتفاضة صغيرة أو نواة لانتفاضة كبيرة تتهيأ الآن لتشب في كل أرجاء العالم، على الأقل العربي، لأن القضية الفلسطينية هي معيار للكذب السياسي للحكومات العربية وللنفاق المشكِّل لأسلوب السلطات العربية، ومعيار أيضاً لتوغل التواجد الاستعماري في المنطقة، كما تشكل هذه الانتفاضة الثانية انتقالاً من الجهاد الصغير إلى الكبير، إذ كل الشعوب العربية باتت تفكر في انتفاضة موسعة تتجاوز الحدود، وفي جهاد كبير يحررون من خلاله بعضهم بعضاً. والقاسم المشترك بين الانتفاضتين هو حضور الحجارة كسلاح للدفاع عن الكرامة والمقدسات ومواجهة القنَّاصة الإسرائيليين، رغم أن العرب أنفقوا على مدار الثلاثين سنة المنصرمة لاقتناء السلاح ما بين 1500 إلى 1800 مليار دولار.

لكن السؤال المطروح هو كيف ستتبلور هذه الانتفاضة؟ وأية صيغة ستأخذ المواجهة بين الشارع والأنظمة القائمة؟ فالعالم العربي لا يمكن أن يظل في حلّته السياسية المهترئة كما كان قبل انفجار الانتفاضة الجديدة التي ستتوسع لا محالة.

أما فيما يخصّ توحد إسرائيل، فهذه الأخيرة كانت وما زالت موحّدة، إذ منذ كانت إسرائيل مجرد خطة أو مشروع والصهاينة أكفّهم متآزرة بغض النظر عن انتماءات هذه الأكف، يمينية، أو يسارية... ليكودية أو عمالية... معتدلة، متطرفة، ملحدة وغيرها. ويخطأ من يعتقد أن انتقال الحكومة الإسرائيلية من اليمين إلى اليسار سيغير الأمور أو سيدفع بعجلة السلام إلى الأمام، لأن هناك وحدة تامة بين جميع الأطراف الإسرائيلية لمواجهة العرب واستيطان الأراضي. وللأسف، السلطات الفلسطينية هي من تعبّد الطريق للمخططات الصهيونية باعتقالها الحركات والفصائل والزجّ بأفراد الشعب في السجون، وبذلك يصبح الشعب الفلسطيني مقاوماً على جبهتين، الاستيطان الصهيوني من جهة والمواجهة الداخلية مع السلطات الفلسطينية الحامية للاستيطان على حساب حرمة أراضيها وكرامة شعبها من جهة ثانية. لكن لا شيء سيحصر خيار الانتفاضة، لأن الصراع العربي الإسرائيلي ليس قضية سياسية، بل هو حرب من أجل صون الكرامة، وانتفاضة ضدّ الظلم والإبادة والصهاينة وحتى الحكومات المتواطئة، ولا يمكن أن نتصور حلّاً آخر أو بديلاً عن الانتفاضة لتحرير فلسطين.

يبقى السؤال: بأي ثمن؟ هل سيكون باهظاً جداً وكيف ستتعاطى الحكومات العربية مع هذا الخيار وأيضاً المجتمع الدولي

إذا ما كان هناك أصلاً مجتمع دولي. فالرأي العام الدولي يملك صورة مموهة عمّا يحدث في فلسطين.

س: كيف تسعر المياه نيران الصراع العربي الإسرائيلي، وأي مستقبل ستسطره حرب المياه لمنطقة الشرق الأوسط؟

م. **المنجرة**: إن إشكالية المياه تُعدُّ إشكالية عالمية، فالكل يعلم مدى أهمية الماء ودوره في استمرار الحياة وفي مجالات التصنيع. والجفاف المتكرر في العديد من مناطق العالم، والمتسبب في ندرة هذا المورد الحيوي، يرفع من وتيرة الصراع على المياه. هذا الصراع يشكّلُ جزءاً هاماً في الصراعات الدولية، بحيث نجدُ عُرفاً لاستعمال المياه وتقنيناً لاستغلال هذا المورد، ليس فقط للشرب أو الفلاحة أو الرأي، بل اعتماد الماء كمورد للطاقة وكقوة، ولعلّ الآية القرآنية القائلة: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾، تلخّص مدى القيمة الجوهرية الكامنة في ارتباط الماء باستمرار الحياة.

وإسرائيل استوعبت بشكل عميق مدى أهمية احتكار مياه المنطقة من ينابيعها، ولذلك وضعت خطة تدريجية على أمد طويل لاستغلال المياه الموجودة في المنطقة، وكانت البداية من نهر الأردن الذي تأتي مياهه من جبل حردوت على الحدود السورية اللبنانية ويمرُّ عبر بحيرة طبرية (200م تحت مستوى الأرض) و يصبُّ في البحر الميت (400م تحت مستوى الأرض). وبعد الإعلان عن اتفاقية أوسلو باتت المراقبة الإسرائيلية تتم على 75% من الضفة الغربية بعد أن كانت محتلة لـ 65% قبل اتفاقية أوسلو بسنة. كما نقصت المياه التي تصل إلى غزة بنسبة تقدَّر بالنصف، وفي الوقت الذي يستقبل فيه

فلسطيني واحد في الضفة الغربية لتراً من الماء، يصل المستوطن الإسرائيلي 876 لتراً. والحقيقة أنه منذ اتفاقية أوسلو تدنّى مستوى الحياة في فلسطين بـ 40% عن ذي قبل، و40% من الفلسطينيين اليوم يعيشون تحت خطّ الفقر.

الخلاصة أن إشكالية المياه أضحت متصلة بالمسائل الأمنية، كما تُعدُّ آلية ضاغطة على العالم العربي والمنطقة الشرق أوسطية، وإسرائيل تمكّنت من تحقيق جزء من مخططاتها وهي المحاصرة عبر المياه، وذلك لامتلاكها رؤية وأهداف ومقاصد ودراسة متكاملة منطلقة من الخطط الاستراتيجية الحربية، من السلاح إلى الماء إلى الاستخبارات والدراسات والبحث والبرمجة ومتابعة الأشياء... وهذا للأسف ما لا نجده في عالمنا العربي. الحرب ضدّ إسرائيل حرب كفاءات ومعرفة، واليهود لم يتلاعبوا بشيء مقدس عندهم، وهو إسرائيل والصهيونية. وإذا ما تبرع يهودي بـ«شيكل» واحد لصالح الدولة لا يمكن أن يتحول مساره إلى حساب خاص على خلاف مصير الأموال المقدمة لمساندة الفلسطينيين أو باقي المسلمين كالبوسنة والهرسك... والتمويلات المقدمة لإسرائيل تُعدُّ دعماً معنوياً قوياً يبلغ الرسالة: «إنكم لستم وحدكم»، عكس الشعب الفلسطيني الأعزل. لكننا متفائلون بالأجيال القادمة.

س: ماذا عن التحالف الاستراتيجي التركي-الإسرائيلي؟ هل سيرسَّخ هذا التحالف مستقبلاً؟ أم أن تركيا ستتذكر انتماءها؟

م. المنجرة: إن تركيا بأتاتورك أو من دون أتاتورك هي ديكتاتورية عسكرية فاشية بدعم أميركي. لذلك تُعدُّ أقرب حليف

اقتصادي، عسكري وسياسي لأميركا في المنطقة، وهي أيضاً عضو هام في الحلف الأطلسي. وهذا التحالف الثنائي بين الولايات الأميركية المتحدة كان دافعاً وعاملاً مؤسساً ومنشئاً للتحالف التركي الإسرائيلي بضغط وتوجيهات أميركية. ونلاحظ استراتيجية الولايات المتحدة المعتمدة على إقامة التحالفات داخل كل منطقة أو ركن من أركان العالم، فكلما تستخدم القواعد العسكرية التركية، تستخدم أراضي الخليج لعسكرة جيوشها، إذ ما الفرق بين التواجد العسكري الأميركي في تركيا وتواجده في الخليج؟

التحالف التركي-الأميركي-الإسرائيلي يُعدُّ تحالفاً طبيعياً. فتركيا لم تحترم رأي شعبها والقيم الإسلامية فيها تراجعت. لقد أرادها أتاتورك أوروبا صغيرة، تقليداً أعمى للنموذج الغربي على أساس إهمال وإقصاء المبادئ الإسلامية. وقد استطاع أتاتورك إنجاح نموذجه على مستوى بعض قيادات الجيش ولكنه فشل على مستوى باقي شرائح المجتمع التركي، كالمثقفين والجامعيين. فالإسلام ما زال قوياً في تركيا، لهذا يخشاها الاتحاد الأوروبي على الرغم من التوجه العلماني للسياسة التركية، إلا أنه يدرك أنها ستظل مسلِمة. وإذا ما رأينا تركيا في الحظيرة الأوروبية فذلك لن يتحقق إلا بمدة وشروط عديدة وشديدة، وبامتحانات متجددة عبر كل مرحلة، ومع ذلك قد يوقف الاتحاد الأوروبي عملية الانتماء لأن تركيا تملك عنصرين جدّ هامين وجدّ مرعبين للغرب: فهي مسلِمة من جهة وتملك نمواً ديموغرافياً من جهة ثانية. فنسبة السكان في ألمانيا تقدَّر بـ 80 مليون نسمة، و60 مليون نسمة في فرنسا، وتركيا بما يقرب من 70 مليون ساكن. إذن، بالإضافة إلى

العنصر الحضاري والديني في تركيا هناك قوة ديموغرافية لا تريح الاتحاد الأوروبي.

س: تتميز الصورة العربية بتمظهرات عدة مغيِّبة للديمُقراطية في العالم العربي كالرئاسة الأبدية، الانتخابات غير النزيهة، الفساد والتردّي في جميع القطاعات: التعليم، الصحة، الإدارة، العدل... وأيضاً توريث الجمهورية، إضافة إلى تغذية النزاعات الداخلية والنزاعات العربية-العربية، الهيمنة الغربية واستفحال التواجد الاستعماري بصيغ متعددة. كيف تقاربون هذه الصورة؟

م. المنجرة: الكل بات اليوم مدركاً لمدى ترهل الوضع العربي، وأن الصورة تمزقت وتشرذمت أشلاؤها أكثر فأكثر، نتيجة غياب المصداقية والمشروعية على جميع المستويات وتحديداً عملية الانتخابات التي تُعدُّ مهزلة سياسية حقيقية ومؤلمة جداً، حيث يتم الاستخفاف بإرادة الشعب من طريق وهم المشاركة. فسياسيونا يخادعون شعوبهم وتلك النسب المتجاوزة لـ 99% هي أبرز دليل على عدم احترام ذكاء المواطن وإرادته والاعتقاد بأنه ساذج وسيبتلع اللعبة دون نقاش أو مسائلة، وهذا ما يفضِّله الغرب. التعامل مع بلدان من هذه العيّنة يسهّل عليه مأمورية الاستفحال والنفوذ إلى أحشاء مجتمعات العالم الثالث بما فيها العربية من طريق ترسيخ النزاعات الداخلية وإيقاظها ومباركة الشِّقاق العربي. وقد أفلح الغرب، منذ أيام سايكس بيكو، على إبقاء الخريطة العربية بعيدة من أي نسق، وبالتالي إبعاد وتمزيق أوصال الإخوة العرب عبر زرع بذور البين وريّها وخصوصاً في الشرق الأوسط، هذه البؤرة المحمومة دائمة التوتر

والاشتعال. وإذا كانت التفرقة هي أساس وقوام الاستراتيجيات الاستعمارية لدول المركز في اقتحام واجتياح شعوب الهامش، فهذا لا ينفي مسؤوليتنا في تمكين الغرب من تحقيق سياساته.

س: تنادون بالشراكة والتعاون جنوب-جنوب، والاتحاد بين العرب كحلٍّ لمواجهة الاستعمار الجديد، فأي دور وأية فعالية للاتحادات العربية القائمة حالياً، كالجامعة العربية أو المؤتمر الإسلامي أو مجلس التعاون الخليجي أو المغرب العربي... إلخ؟

م. **المنجرة**: إن كل هذه الاتحادات والمجالس والمؤتمرات العربية ليست إلا آلية من آليات تطبيق المخططات الاستعمارية المكتسحة لجسد الأمة العربية. فالمؤتمر الإسلامي لم يسجّل أية نتيجة يُفتخر بها، والجامعة العربية هي مؤسسة لتشتيت العرب ومجلس التعاون الخليجي هو للتعاون ضدّ دول عربية واحتضان المغرب العربي للمشروع الأميركي «آيزنشتات»... إن المؤسسات والمنظمات العربية هي مرآة للحكومات العربية التي لا تمثل إرادة شعوبها وبالتالي لا تمتلك أية مصداقية، وللأسف العرب أثبتوا غير ما مرة أنهم أميل إلى الشتات منه إلى الوحدة وذلك حتى في القضايا المصيرية. فقد سبق واقترحت الدول العربية في مارس 1964 قيادة عربية مشتركة لمواجهة إسرائيل ليلتحم جسد الأمة العربية لدحر هذا العدو، وقد تمَّ إعداد قيادة مركزها في القاهرة، لها أركان حرب قائمة، قائد عام ورئيس أركان شعبة العمليات وشعبة الاستخبارات وشعبة التنظيم وشعبة التمويل، بمعنى إننا كنا على وشك امتلاك قيادة عربية عسكرية موحّدة، لكنها تجمدت بعد توتر الوضع على الجبهة

المصرية. وحتى اتفاقية الدفاع المشترك الموضوعة في الأربعينيات لم تنضم إليها كل الدول العربية رغم تنصيصها على أن أي اعتداء على أية دولة عربية هو عدوان على كل العرب، ولا سبيل لكل العرب عن التوحد لأن الآخر لا يمكن أن يمنحك ما يمكن أن تمنحك إياه ذاتك، بخاصة إذا كان هذا الآخر عائد إلى المنطقة بقناع استعماري جديد.

س: أي مستقبل ينتظر العرب؟

م. **المنجرة**: كي نملك المستقبل، يجب ألا يكون مرهوناً، والمستقبل العربي رهينة لدى البنك الدولي والولايات المتحدة الأميركية ومجلس الأمن. إن مستقبلنا أسير ومُحاصَر يكرِّس وضعه غياب الديمُقراطية والنزاهة والشورى... وهو وضع لم يعد مجدياً إصلاحه أو معالجته بواسطة المضادات الحيوية، إذ الجسد العربي ينزف بشدة وكلما تأخرنا سندفع ثمناً باهظاً وسنضطر إلى عملية جراحية عصيبة. لكن التغيير آتٍ، لا محالة. صحيح المؤشرات غير مبشرة على الأمد القصير، لكن الانتفاضة الجديدة في الأقصى أعطت رؤية جدّ هامة تخصّ الشعوب. فهذه الأخيرة ستقول كلمتها لتتحدث عن مصيرها، لأن القادة العرب أثبتوا أنهم فاقدو القدرة على الإبصار والاستماع إلى أصوات شعوبهم ولا يتحدثون إلا بألسنة من يتحكمون في مصيرنا، لكن الشعوب تسمع صوت الغد يناديها لإثبات إرادتها إذا أرادت مكاناً في هذا الغد.

قراءات
في كتب المفكر المنجرة

بقلم
د. هند عروب

شعارات العولمة عن التعايش

قراءة في كتاب المهدي المنجرة:

حوار التواصل، من أجل مجتمع معرفي عادل

يقول برودون: «ليس لي مذهب وأرفض التفكير في المذاهب، إن الأمر الذي أهتم به هو أن أجد للإنسانية طريقها أو أفتح هذه الطريق إن استطعت».

إن روافد الإنسانية تشقّ سبلها بعيداً عن ضغط اللحظة أو اللحظات بوعي شديد وقلق بكل ما تعتمله في دواخلها هذه اللحظات ذاتها، من إشكالات تقفز عن أي قيد زمكاني، فهذه الروافد تتناول الحقول البشرية، بسنابلها المثقلة المتواضعة، والسنابل المطوحة برؤوسها الفارغة وبفراغاتها، وبخصبها وجفافها، وبالعرق الذي يخطط هذه الحقول في التزام ومسؤولية واستمرارية، أو في دهليسية وتآمرية. وعليه فهؤلاء الروافد عبر الأزمنة، ومنذ أن كانت الخليقة في المهد إلي اليوم، إلى أن تصير رفاتاً في لحد «كل من عليها فان» نقول إن هؤلاء الروافد حققوا بإبداعاتهم، ومطارحاتهم وكتاباتهم المتمحورة حول مصير الإنسانية.

إلى أين؟ وما هو جوهر الوجود الإنساني؟ ولماذا غياب أو تغييب السلوكات الفعالة والداعمة لوجود إنساني سامٍ؟ ثم ماذا عن

حقيقة الصراع الكامن في الدواخل الإنسانية بين ما هو مادي وما هو روحي، والمنعكس على العلاقات الخارجية البينية بين الجماعة الواحدة والجماعات المتعددة؟

هذه الإشكالات وغيرها مثّلث ولا تزال وستظل تمثل أهم ينابيع وتمظهرات التواصل الفكري البشري عبر الأزمنة والحضارات، منذ لحظة قضم التفاحة إلى أن تطوى الأرض طي الكتاب. فإشكالية التواصل ليست حضرية ما. لأنها وبكل بديهية خاصية كونية ومن ثم خاصية إنسانية باعتبار أن الإنسان كائن من الكائنات، لكنه ذو خصوصية منحته تميُّزاً وجودياً، هي خاصية «العقل» بكل أبعاده وأبرزها التعقل، الرجحان، الضمير الأخلاقي، الإنتاجية الفكرية. . . إلخ.

ولا أدل على أن فعل التواصل يُعدُّ مكوّناً من مكونات النسيج التركيبي للنظام الكوني، تواصل الأرض والسماء. فكل من على الأرض لا يحتاج إلى واسطة حتى يجيب تعالى دعاءه. فسبحانه يقول: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ﴾ والآية الكريمة كما نلاحظ خالية من كل أداة يرادُ بها الربط أو العطف حتى من سين المستقبل بين جملة «ادعوني أستجب لكم» أو «ادعوني سأستجيب لكم». وهي دلالة قوية على أن أبواب السماء مفتوحة دون حاجة الى وسيط.

فنظام الوساطة والنخب والارتزاق والاستيطان والاستعباد نُظُم شاذة مخالفة لطبيعة الكون، وبالتالي للطبيعة البشرية المنغرزة في خلاياها نظام التواصل ومبادئ الحرية والعدالة والمساواة وحقّ التنوع والاختلاف. ثم أوليس بالودق الذي هو نتيجة تبخر مياه المعمورة تتوقد هذه الأخيرة؟ وماذا عن صفات اللّه تعالى التوبة،

الرحمة، العطاء، القهر. . . ألا يمكن اعتبارها أسمى تجليات التواصل؟ فقياساً على هذه العلاقة بين السماء والأرض، ينبغي أن تؤطَّر الحياة بين أهل الأرض. فلقد خُلِقنا شعوباً وقبائل لتتعارف في إطار الأخذ المتكافئ والعطاء المتبادل واحترام خصوصيات الذوات والشعوب الأخرى. فالإنسانية لن تستشرف فضاءات التعارف والتواصل في ظلٍّ سياسة الإركاع والإذعان المميزة لعلاقات المحفل الدولي والمجتمعات الوطنية أيضاً.

ولنتساءل مرة أخرى هل كان الاتصال بين أعضاء الجسم ليتحقق لو لم يكن الدم يجري في الشرايين، التي هي بمثابة القنوات، مجرى دائرياً؟ فوظيفة كل عضو تتأتى عبر وظيفته الخاصة التي تحقق خصوصياتها من خلال العلاقة بباقي الأعضاء. يؤكِّد جان بول سارتر أن الإنسان في ذات الآن جزء وكُل في توليفة النسيج العلائقي البشري، وفي الشق التواصلي الإنساني، بقوله: «إن الإنسان عندما يختار لنفسه فإنما يختار للناس جمعاء». وكي يتحقق التواصل البيني لا بدَّ من تحقق التواصل الذاتي أولاً. وهذا الأخير لن يغني الاتصال الجماعي ما لم ينبع من استخلاصات وقِراءات عميقة للذات والمحيط، لأن سلوك التواصل ليس فعلاً مادياً فحسب، بل هو عقيدة فكرية وسلوك إنساني راقٍ.

وبناءً عليه، إذا ما تبنّى الفرد أو الذات التواصل كثقافة فإنه وبشكلٍ مباشر سيغدو عقيدة الجماعة، ومن ثم الجماعات التي ستهبُّ إلى تحطيم قيود العتمات الفكرية والمقصلات القاصة لأجنحة الأفكار والفكر. وبذلك تضع الجماعة الإنسانية يدها في مخيخ الإشكاليات المغيِّبة لمجتمع معرفي عادل في الجزء الجنوبي للكُرة

الأرضية. فكيف ذلك؟ لن نعرف كيف ذلك بصيغة علمية وعقلانية إلا بالاطلاع على كل مقالة أو دراسة أو بحث. . . تُعدُّ تشخيصاً أو محاولة علاجية منبعها الهمّ الإنساني المشترك عبر أرجاء البسيطة، وعبر الأزمنة وليس الزمان الواحد فقط.

مثل هذا السلوك الفكري لا يمكن أن يؤتيه إلا رافد من روافد الإنسانية أمثال البروفسور والخبير المستقبلي المهدي المنجرة الذي تحوَّل من ذات علمية إلى مؤسسة علمية قائمة بذاتها. ومن عالم إلى ملتقى عوالم، فمن خلال مؤلفه القديم/ الجديد **حوار التواصل: من أجل مجتمع معرفي عادل**، يؤكِّد بالدراسة والأرقام أن حوار التواصل، عبر تواصل الحوار، هو الآلية المثلى لعلاج إشكاليات الصدام الحضاري، والمؤلَّف كما أشرنا هو قديم/ جديد، إذ ظهر أولاً ضمن إصدارات **سلسلة شراع** المغربية في طنجة، وقد طُبع خمس مرات وكان مجموع النسخ المُباعة 35 ألف نسخة، وهو رقم قياسي باستثناء الكتب المدرسية، ليطبع للمرة السادسة بشكلٍ مزيَّد ومنقَّح ضمن منشورات دار وليلي للطباعة والنشر في مراكش.

يصف د. يحيى اليحياوي، صاحب مقدِّمة الكتاب: «إن **حوار التواصل** في طبعته السادسة هذه إنما هو الدليل الإضافي، بصرف النظر عن كل التأويلات، على أن أزمة القراءة في المغرب ليست بالأساس من أزمة القرَّاء (وإن كانت أميتهم) بقدر ما هي ضعف المادة المعروضة للقراءة وهشاشتها، من ترفّع أصحابها عن القارئ، من استغفالهم له، ومن تشكيكه في طويتهم ونواياهم. . . هي إذن - الطبعة السادسة - وبكل المقاييس تحدٍّ بنيوي صارخ لكل طرق الكتابة التي لا ترتكن إلى التواصل كقيمة وإلى الحوار كفلسفة. . .».

بالفعل إن الأعمال المستخِفة والمعتمة لعقل القارئ والمسهِمة في تجهيله وتشويش أفكاره عبر تزييف وإقبار الحقائق وتكريس سلوك الحصار أو الاعتقال الفكري بدل التواصل الفكري الإنساني، لتُعدُّ أبشع الجرائم المقترفة في حقّ الإنسانية. فهو قتل للنفس التي حرم الله إلا بالحقّ. والحقّ إن التواصل ذو الملامح الإنسانية منبعه ومصبه الوجدان الإنساني العميق. وهذا ما عبَّرت عنه بإنسانية نافذة، أشبعتها وروتها عمق التجربة الفنية والإنسانية لريشة الفنان المبدع أحمد بن يسف منجز لوحة الغلاف.

فالتحاور السلمي والتخاطب التعايشي لا يمكن أن تقوم له قائمة إلا بأفئدة إنسانية. وما دون ذلك هو دعايات خداعية، وهذا ما نلامسه في الواقع داخل وخارج الحدود. فشعارات العولمة المقنعة لحمولتها الاستعمارية من خلال حمل لواءات التعايش والتواصل، لا تعدو أن تكون ما يمكن وصفه أو التعبير عنه بأن طوق الحمام هو قناع النسر. أي أنها مجرد بروباغندات تغليفية لتسويق هذه السياسة «الماركوتينية» الاستيطانية عبر الحدود الوطنية لتجويف ثقافات الشعوب من خصوصياتها وتجريدها من حقّها في الاختلاف والتواصل العولمتي هو من العينة التي يبلغ فيها مفعول التواصل إلى حدّ إلغاء الآخر ككيان بشري، كحرية، كفكر وكحقّ في الوجود، وأيضاً ضرب لمفهوم التواصل المؤسس على احترام التعددية الثقافية والمبني على شرعية التنوع الثقافي.

إن الحوار - يؤكد د. المهدي المنجرة - «مدخل ضروري لتحقيق التواصل الهادف إلى اقتناع الجميع بالحقّ في الاختلاف ونبذ كل هيمنة ثقافية متعجرفة».

وعن مسار الإعلام في بلدان العالم الثالث يكتب المؤلف: «لعلّ غياب الاستراتيجيات والسياسات في بلدان العالم الثالث في مجال الإعلام، باعتباره ثروة اقتصادية/ اجتماعية/ ثقافية، يمثّلُ سبباً من أهم أسباب أزمة النمو فيها وهشاشتها بالنظر إلى البلدان المصنِّعة... فمعنى التخلف هنا هو العجز عن ابتكار الإعلام المنتج وبخاصة العجز عن معالجته بوجه محكم، وتحديثه وتغييره بانتظام وتوزيعه بعدالة».

فالإعلام هو أبعد من أن يمثل مثلاً بسيطاً في نظر التقنيين والخبراء، إذ صار يشكل - وسوف يكون كذلك مستقبلاً - مسألة سياسية هامة، كما أنه سوف يحتل طليعة المحددات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يقوم عليها كل تصور يتعلق برسم مشروع إقامة أي مجتمع جديد. فإلى أين يتجه الإعلام...؟ إلى حيث تقوده الإدارة السياسية.

وفي علاقة الإعلام بالتنمية، يؤكِّد الأستاذ المنجرة انطلاقاً من تعريف باتسن للإعلام بأنه «التباين الذي يخلق التباين». إن الوعي بالصلات الوثيقة بين الإعلام والتنمية يعود في البلدان المصنِّعة إلى أواخر الستينيات، أما بالنسبة إلى البلدان النامية فبدأنا، بالكاد وبطريقة ما زالت محتشمة أكثر من اللازم، نولي قدراً من الاهتمام بهذه الصلات.

لذلك يقترح المؤلف مفتاحاً للتنمية، في إطار ما تستلزمه عملية «أعلمة» المجتمع التي يشهدها العالم، نظرة مستقبلية لا تقلُّ عن عشر إلى خمس عشرة سنة حتى تتسنى بلورة الاستراتيجيات الخاصة بهذه التكنولوجيا الجديدة وتحديد السياسات الضرورية لتطبيقها من

أجل تنمية وطنية وجهوية. ذلك لأنه «لا توجد وصفة خارقة، فالإعلاميات يتحدد دورها في تمهيد الطريق إلى المعرفة ومن ثم إلى تنمية الإنسان. إن أحد أكبر القيود في مجال الإعلاميات هو قيد الموارد البشرية، لأن النُّظُم التربوية عبر العالم لم تستطع بعد استيعاب الدروس من الثورة الإعلامية الجارية بشكلٍ علمي».

ومن بين الإشكاليات التي يتعرض لها المؤلف إشكالية النزاعات الثقافية الحضارية. فصراع الشمال/الجنوب القائم على احتكار مقدرات الجنوب وحرمانه من عدة حقوق، كالاختلاف والتطور، ثم اختراق النظام الدولي الجديد لخصوصيات الشعوب الثقافية والهويات الوطنية ليُعدُّ تجريداً لأشد الحقوق الطبيعية والإنسانية، ألا وهو الحقّ في التعدد والتنوع.

فلا يمكن النظر إلى الأشياء من زاوية واحدة وعين واحدة، إذ من سنن الحياة التبايُن، فلولا بشاعة القبح لما أدركنا قيمة الجمال. ثم إن العين تبصرُ انطلاقاً من محمولها الثقافي والعلمي والتراثي والبيئي الخارجي والأُسري.

ويقول المنجرة: «إن المستقبلية (Prospective) مشتقة من الكلمة الإغريقية (Prospect)، التي تعني طريقة النظر إلى شيء ما. ومن ثمة يأتي عنصر التنوع لأنه لا يوجد اثنان ينظران إلى الشيء نفسه بالطريقة نفسها.

إن «طريقة» النظر ليست عملية موضوعية فقط بل تتدخل فيها الثقافة بالضرورة». وضرورة الثقافة باتت لازمة ومُلحّة بشكل استعجالي لإعادة هيكلة وصياغة وبعث مجتمعات العالم الثالث من جديد، بدءاً بالأفراد طبعاً. فلقد أصاب أفلاطون بتصديه لـ«مفهوم

الدولة التي تنشأ بشكل اصطناعي»، أي بمادة من المواد، والمقصود «الدولة الكاملة العقلانية»، بل يجب أن نبدأ بتكوين وبناء الشعب حتى يقدر على إنشاء الدولة الكاملة، ولا يقدر على إنشاء الدولة الكاملة إلا التي تستطيع عملياً حل معضلة التثقيف الإنساني.

في السياق نفسه يتحدث سان سيمون عن مكامن سعادة الأمم الروحية قائلاً: «يجب العهد بتثقيف الشبيبة والشعب إلى العلماء الذين يتمتعون بأكثر المعارف نفعاً من الناحية الإيجابية». على خلاف ما أوصى به مكيافيلي في **الأمير**: «لا تكترث للفئة التي تفطن سر وصفاتك ما دامت غالبية الجماهير تهلِّلُ لك. إنهم قلة وأنت تدعمك الأغلبية». لكن هل العدد الأكبر يعكس إرادة العدد الأكبر؟ فبحسب الإنكليزي إدموند بيرك: «إن إرادة العدد الأكبر نادراً ما تتفق مع مصالح العدد الأكبر».

الواضح إن النصيحة المكيافيلية تشهد تمظهراً شديداً على أرض الواقع في مجتمعاتنا. فغياب التواصل وتشنج أوصاله لا يميز العلاقات الشمالية الجنوبية في المنتظم الدولي فقط، بل إن هذه الصورة الميكروسكوبية نجدُ لها إسقاطات ميكروسكوبية داخل الحدود نتيجة وجود الانتلجنسيا المرتزقة. يقول يوهان غوتليت فيشته: «إن أزمة كل أمة تكمن في وجود طبقة مثقفة تخال نفسها الأقدر على تلقي وإنتاج الثقافة بينما الشعب ليس إلا آلة عمياء في خدمة كبريائها وتفوقها».

المهدي المنجرة ذاته يحمل الارتزاق الفكري، هذه الآلية الفاعلة في ترسيخ الاستعمار الجديد، وجزءاً من مسؤولية تلوث انساق قيم الجنوب قائلاً: «عن أي نخبة نتحدث وجزء كبير منها

ليس قادراً إلا على الاستشهاد بالآخرين، وممارسة رقابة ذاتية تخوفاً من ضياع بعض الامتيازات؟ بالنسبة إلى مناضل في مجال حقوق الإنسان أؤكِّد لكم إنني ألاحظ في الميدان، وبأسف، أن عناصر تنتمي إلى هذه النخبة هي بالضبط من يعقّد أكثر المعركة للدفاع عن الديمُقراطية».

وعندما نطرح مسألة الحرمان من حقّ التنوع والاختلاف، فإننا نطرح إشكالية تجويف الكيان الإنساني من وحدة جوهرية هامة داخل هذا الكيان:

التوازن بين ما هو مادي وما هو روحي، والحديث هنا عن العقل والحرية والمُلكية. ولعلّ هذه الميكانيزمات الثلاثة تذكِّرُنا بالمثلث الهيكلي القائم أيضاً على العقل - الحرية - المُلكية. إذ يرى هيكل أن «العقل والحرية سيظلان هما المبدعان اللذان نؤمن بهما. إن الأوهام تختفي أمام الحقيقة وكل الحماقات تهوي أمام العقل»، ولماذا سيظلان؟ لأنهما - أي الحرية والعقل - ببساطة في كل شهيق وزفير إنساني. وإلا ما خاطبنا جلّ جلاله بـ﴿يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾، «وتفكروا»، «وتدبروا» و﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾. ثم هل كان عصياً على الله القادر أن يكشف لنا ذاته حتى نؤمن به؟ لكنه دعانا إلى الإيمان به عبر التفكير والتدبير في آياته. فالإيمان النابع من عقيدة الفؤاد والاقتناع العقلي له طعم آخر، طعم الرسوخ والسكينة. وهو سلوك لا يمكن أن يتسم به إلا الحُر الواعي، الملتزم، الواعي بذاته عبر التزامه ووعيه بذوات الآخرين. فالمرور إلى الذات لا يتم إلا عبر الذوات الأخريات. ولعلّ هذا ما يفسر الحديث الكريم: «إن الله في عون العبد ما دام العبد في عون

أخيه». يقول سارتر: «إذا كان هناك التزام فأنا مجبر على احترام إرادة حرية الآخرين في نفس الوقت الذي أريد فيه حريتي».

يؤكد سارتر في روايته **الغثيان** الصلة بين الحرية والالتزام، إذ ينفي صفة الحرية على بطل الرواية انطوان روكانتان لأنه لم يكن شخصاً ملتزماً ومسؤولاً. ومن بين ما أثارته الرواية وجوب عثور الإنسان لنفسه عن سبب خاص للحياة، بمعنى سبب للتواجد. وأعمق تجليات الوجود، التفكير... «فأنا أفكر إذن أنا موجود». ثم إن الوجود الإنساني لا يتحقق فقط بفعل التفكير واكتشاف الأفكار، بل في البُعد التواصلي الناجم عن هذا الفعل. فالأفكار بإمكانها العودة إلى حيث كانت مختبئة إن لم تتلقَّها، لن نقول الأسماع بل أفئدة وأدمغة الأسماع والأبصار... فتتشرب الشرايين مسام الأفكار لينبت حوار التواصل كممارسة وعقيدة.

لكن كيف سأحقق هنا وجودي والآخر يحرمني ويسلبني حقّ التفكير وحقّ التنوع وحقّ التطور...؟ ففي تقرير كان قد قدمه الدكتور المنجرة سنة 1979 في نادي روما، تكهّن بما هو آتٍ: «سيقوى دور الهوية الثقافية إنْ على المستوى الوطني أو الدولي كموضوع للخلاف داخل المجتمعات وبين بعضها البعض... إننا نواجه صراعاً حقيقياً... هناك تسامح لكن لا وجود لقبول صادق لقيم الجنوب، وذلك بسبب انعدام مجهود جدّي لفهمها...».

والكاتب مع ذلك من المؤمنين في أن لا بدَّ من انبلاج عهد جديد تتبوَّأ فيه القيم الإنسانية المكانة التي لطالما ناضلت من أجلها عبر العصور، إذ يتنبأ بعودة الروحانيات في القرن الحادي والعشرين، «فنفحة الحياة في ظلام الروح لم تتوقف بعد» بحسب فيشته، ولن

تتوقف أبداً ما دام نبض البشرية متواصلاً منذ عهود الأساطير إلى زمن الإنترنت.

وقد شكل الإنترنت، بما أثاره من قضايا وتساؤلات، أحد أركان الكتاب الذي بين أيدينا. إذ يرى د. المنجرة أنه لا معنى للإنترنت في غياب مناخ علمي وعقلاني ولا قيمة له من دون استراتيجية. كما يحذِّر من كونه القوة الناعمة التي ستمكِّن من تغيير الآخرين دون عنف.

ويقول البروفسور: «إن الإنترنت ملتقى طرف الاثنين، هو مفتاح الأبعاد الحياتية داخل وبين الشمال والجنوب. هذا دون أن ننسى أن الإنترنت. هذا وقد أصبح مع الزمن من أكبر الاحتكارات التي تكوّنت في تاريخ المعرفة. اليوم كل عناصر هذه الإمبراطورية أصبحت بين يدي دولة واحدة».

ويقرر المؤلف أن الإنترنت كجهاز يتطلب بدوره التواصل، إذ لن يعطيك ولن يحمل لك إلا بالقدر الذي تحمله له وتعطيه إياه.

إن الموارد البشرية والأدمغة هي التي تنتج وتغذّي هذه المعرفة، وهذه الأخيرة كلما تشابهت ستخلِّف فجوة معرفية، سنشهد من خلالها فقراً وغنى من نوع خاص. إذ في مقابل تراجع الرأسمال كمعيار للتمييز، ستغير المستويات بالمقدار المعرفي والعلمي. فالاتصال الثقافي هو التحدّي المستقبلي، بخاصة بالنسبة إلى شعوب الجنوب، لأنها تتلقى هذا الاتصال بنبرات الاستعلاء الحضاري القادم من الشمال. «إن المفتاح الصحيح للتعايش السلمي هو نبذ الاستعلاء الحضاري»، يقول د. المهدي المنجرة.

ولأن محور الكتاب هو التواصل بشتى أبعاده العلمية، الثقافية،

الأخلاقية، الإنسانية، فلم يفت المؤلِّف تضمين كتابه ذكرى شخصيات مغربية رحلت لكنها لم تهجر يوماً في عطائها وعمقها الإنساني، أمثال المناضل المهدي بن بركة، والطبيب الفيلسوف المناضل المهدي بن عبود، والفنان ذي العبق السحري الراحل السي محمد فويتح.

عولمة العولمة

قراءة في كتاب المهدي المنجرة:
عولمة العولمة

«والسهم لولا فراق القوس لم يصب» وكيف سيصيب السهم والقوس إما مكسورة، وإما عين المصوب لا ترى أبعد من أنفها؟ ثم إنه في فراق السهم للقوس مسافات عليه طيّها في تصويبة مدروسة ذات نسق عقلاني حتى تقتنص الأهداف، وعلى طول المسافة جُدُر لا بدَّ من اختراقها، جُدُر نصبنا بعضها بيننا فسهل على الآخرين نصب البقية لنا. فحول هذه الجُدُر التي تحتجز الهويات الوطنية وتفصل الرؤى المستقبلية من سياسات مجتمعات العالم الثالث بما فيها العربية، وحول الأسباب الداخلية والخارجية التي امتصّت عذوبة الماء الجاري ليفوح عفن الركود الاقتصادي والتخلُّف الفكري والتطاحنات المصلحية، والنهب والسطو الدولي والمحلي للمجتمعات الجنوبية، وحول اجتثاث الخصوصيات الثقافية وتجويف اللغات الأم للشعوب المستضعفة من معانيها الأصلية واحتكار منابع التقدُّم الحضاري والتكنولوجي ثم إسقاط تواصل الثقافات البشرية في الهوة المرسّخة بين الشمال والجنوب، وأيضاً اغتيال روح القوانين والأعراف والمواثيق الدولية والمبادئ الإنسانية من قبل الإمبريالية الحديثة المرتكزة على نظام النخب وتعجيز الاقتصاديات الوطنية

وقلب المفاهيم الثقافوية، وتمكنها - أي الإمبريالية الحديثة - من إعادة اجتياح الإمبرياليات المحلية المستفيدة من بعض الفئات التي يمكّنها من أن تعيش نوعاً من التمييز الطبقي، وذلك عبر فتح الحدود على مصراعيها دون لجام قانوني أو تحصيني للاقتصاديات وثقافات المجتمعات الوطنية، في حين تمَّ إعلاء الحدود بين المجتمع الواحد وبين الجماعات ذات الخصوصيات المشتركة... حول كل هذه المعاينات الواقعية التي هي في واقع الأمر إشكالات وإرهاصات يتجاذبها الفكر بين تقاطع التساؤلات والاستفسارات والاستغراب، وهي ذاتها التقاطعات التي ماج عبرها كتاب **عولمة العولمة** للبروفسور المهدي المنجرة.

يتألف الكتاب من المحاضرة التي ألقاها ضمن ملتقى جمعية الدراسات السياسية في المملكة المتحدة في 3 يونيو 1999 بشعبة الأنثربولوجيا والتاريخ في جامعة هوكايدو، كما يتضمّن الكتاب أربعة حوارات أجراها البروفسور المنجرة ما بين 1999 و2000.

تحمل المحاضرة عنوان «تحرير العولمة» التي لم يتورع من خلالها المؤلِّف عن إسقاط قناع السياسة الدولية الجديدة والإعلان عن مخبوءات استراتيجياتها التي تستهدف الإبقاء على الأفواه والعقول الجنوبية مدموغة بأكياس الدقيق الأميركي. فالبروفسور قرع أجراس خطر التنميط الثقافي للعولمة وتحدى رغبة القوة الأميركية العظمى المهيمنة في أمركة الكوكب الأرضي.

لأجل هذه الغاية تمَّ القفز على كل النُّظُم والمعايير القانونية، بما فيها النظام الأممي هيئةً وميثاقاً. فما يميز سياسة العولمة بمختلف آلياتها الاقتصادية والثقافية والسياسية هو استراتيجية التغليف

القانوني والشرعي لكل ما هو مشرعن وغير قانوني. وعليه فقد خلص المنجرة في هذه المحاضرة إلى أن مفهوم العولمة مفهوم ذي واجهة برّاقة وأخّاذة نتيجة الخداع السيميائي الذي تأسَّس عليه، وما ادّعاء مبدعي العولمة بقدرتها على احتواء العالم بأسلوب تواصلي وتعايشي إلا شعار تسويقي وادّعائي، لأن المعاينات الواقعية أثبتت عجز العولمة حتى عن احتواء تربصات صنّاعها بعضهم ببعض، لذلك يرى المنجرة ضرورة الإعادة القسرية لعولمة العولمة.

هذه الضرورة كما شكّلت في ذهنية الكاتب مصدراً تفاعلياً يرصد الظاهر ويستتبعها على مستوى الخطاب والممارسة الميدانية خارج الحدود وداخلها، كانت أيضاً مبعث التفاعل بين الدكتور المنجرة ومحاوريه، وبين الكِتاب والقراءة، إذ بيعت عشرة آلاف نسخة في ظرف أسبوع، لتنسخ الكمية نفسها في الأسبوع الثاني، كما لفت الأنظار غلاف الكتاب، بخاصة تلك الحمامة العلوية المعبِّرة عن براءة الريشة. فقد شارك الفنان التشكيلي أحمد بن يسف ابنتاه مريم ونور في إنجاز الغلاف. والملاحظة التي يمكن إقامتها هنا هي أن حمامة الأب رأسها منحنٍ وكأنها تنصت إلى جراحها وتسائل نفسها هل ستعود للإقلاع من جديد، في حين أن حمامة الطفلتين رأسها يستشرف آفاق المستقبل في أمل رغم الغيوم الكثيفة. حتى صاحب الكتاب نفسه يعلِّق الأمل على الجيل الجديد. فحول هذا الجيل الجديد ومستقبله انبثقت تساؤلات المحاورين، منها ما انطلق من الماضي ومنها ما انطلق من الحاضر لكنها صبّت جميعها في خطِّ الزمن التصاعدي باحثة من خلال علامات الاستفهام عن المحطات المستقبلية عبر مطارحات متعددة الزوايا.

استحضر الحوار الأول، الذي نُشِرَ في مجلة **فكر ونقد** عدد مايو 2000، قضايا المعرفة وتقاطعاتها مع ظاهرة العولمة في المجتمع المعاصر الذي بات يتحدث ويتواصل عبر لغة التكنولوجيا والمعلوميات والعلوم، لكن الإشكال يكمن في غياب الجزء الثالثي من العالم عن حقل المجتمع المعرفي، وبالتالي فقد الاتصال بالمفهوم العلمي للاصطلاح والعجز عن مواكبة الركب الحضاري التكنولوجي نتيجة أسباب عدة، داخلية وخارجية، من بينها رياح العولمة العقيمة التي لا تحمل أي خصب إلى هذا الجزء من الكُرة الأرضية، بل كل ما فعلته اجتثاثه من جذوره، فلا هو محتفظ بماضيه ولا هو متقدِّم مع عصره. وهذه الصورة هي مظهر من مظاهر النسيج العلائقي للمنظومة الدولية في ظلِّ النظام الدولي الجديد، وهذا ما بحثه الحوار الثاني المنشور في جريدة **العلم** بتاريخ 16 يناير 2000، والذي تساءل حول مستقبل المنظومة الدولية في الألفية الثالثة في ظلِّ إخلال الموازين والهيمنة الأميركية المتغطرسة على المحفل الدولي، وفي ظلِّ التمثيل بروح النصوص القانونية الدولية وتقزيم دور الأمم المتحدة التي ثبت من خلال قضايا وملفات عدة أنها مجرد مفعول به. كما تساءل الحوار عن مؤشرات نظام دولي جديد متعدِّد الأقطاب وعن مدى استيعاب العرب لدروس القرن العشرين، واتعاظهم من أخطاء الماضي.

وقد بحث هذه المسألة بتفصيل كبير في حوارين: الحوار الثالث الذي نشر في ديسمبر 1999 في مجلة **الآداب** البيروتية، تمحور حول الاختلالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية في المجتمعات العربية، والتي خلقت حاضراً عربياً محبطاً، شخّصه د.

المنجرة بأسلوب نقدي صارم عاين من خلاله أسباب الأزمة والمسؤولين عنها، كما وضع رؤى مستقبلية لملامح الوطن العربي في الألفية الثالثة. فأي مستقبل للعرب؟ هذا الاستفهام المستقبلي طرحه الحوار الأخير من الكتاب والذي نشر في **الغد العربي** في أبريل 1999، وقد سعى إلى قراءة كفّ المستقبل العربي بخبرة ومخزون أهم خبراء المستقبليات العرب.

فالمنجرة يرى في التعتيم والفساد الفكري أحد الأسباب المكرّسة لهذا الواقع العربي المتخلف، إضافة إلى سياسات النفس القصير والغياب والعجز عن إجراء دراسات مستقبلية. فحتى يصيب السهم لا بدَّ من رؤية بعيدة المدى وقبضة تحكم قوسها. والمنجرة يتنبأ بانبعاث شعلة الأمل والتفاؤل من بين ظهراني الجيل الجديد حين يقول: «إن أحد أسباب عجز العرب عن إعداد دراسات مستقبلية هي سياسة النفس القصير. فالدراسات المستقبلية تحتاج إلى أمدٍ طويل. . . وهذا يحتاج إلى رؤية ونحن الآن نفتقد هذه الرؤية. ففي الماضي، أيام الاستعمار، كان لدى المثقفين رؤية لتحرير الوطن والمواطن، وتعاونت بشكلٍ لافت هيئات كثيرة، الحكومات، الحركات الشعبية والمؤسسات الثقافية. لكن بمجرد أن رحل الاستعمار تفجّرت الخلافات بين هذه الجهات وصارت الرؤية قصيرة النظر وصار الصراع هو قانون الوجود، ولو حدث العكس وامتلكت النخب السياسية والفكرية رؤية لتحديث المجتمع بالقضاء على الأُمِّية وتطوير التعليم والدفاع عن القيم الحضارية وتبنّي نموذج عربي مستقلّ للتنمية، فسوف نسير في الاتجاه الصحيح، وهذا ما نعوِّل عليه مع الجيل الجديد».

تتويج بذرة

إخبار حول جائزة المهدي المنجرة

«التواصل الثقافي شمال - جنوب»

إيماناً بالانتفاضة التي بات لا بدَّ منها على الذات، للتخلص والتطهير مما علق بها من شوائب ولتصفية القنوات من تركيباتها المخزنية والارتزاقية والنخبوية حتى تتجسد الإرادات الشعبية، بعيداً من المخرجات الخطابية والمنبرية.

هذه الانتفاضة الشمولية، المستقبلية، الكامن وهجها في عودة انتصاب القامة، من خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وصمود الشعب العراقي في وجه محرقات الحصار ومقصلات العقوبات الاقتصادية.

لهذه الانتفاضة سلَّم البروفسور المهدي المنجرة جائزة التواصل الثقافي شمال/ جنوب، التي أنشأها تأريخاً للعدوان الهمجي على الشعب العراقي في 17 يناير 1991، وقد توجت الانتفاضة بروح الطفل الشهيد محمد جمال الدّرة، ومهنة الصحافة التي يعتبرها د. المنجرة مهنة جهادية ونضالية، ويدافع عن ممتهنينها، وعن ضرورة تحرير فضاءاتهم العملية من العيون المخزنية المترسبة بالدواخل والدهنيات، إذ لا بدَّ من التحرر حتى يغدو الصحافي شاهداً من

شواهد مجتمعه إن في السِّلم وإن في الحرب. كما كانت كاميرا طلال أبو رحمة، المصور الشاهد على مشهد اغتيال «الطفل الدّرة»، وهو الفائز الثاني بالجائزة. وقد جاء في تصريحيه الكتابي والهاتفي: «كنت أتمنى أن أنال هذه الجائزة عن صورة مفرحة، لا عن صورة حزينة... كنت أتمنى أن أنال هذه الجائزة لإنقاذ الطفل محمد جمال الدّرة، لكن حصولي على هذه الجائزة يعني أن الحقيقة وصلت لكم وللناس، وهذا ما أريده... بذلك أكون حافظت على القَسَمِ الذي قطعته على نفسي قبل مزاولة المهنة».

وكما كانت كاميرا أبو رحمة شاهداً ودليلاً على احتضار ما يعتبرونه «نضالاً تفاوضياً»، أو «تفاوضاً نضالياً»، كان كتاب د. المنجرة **الحرب الحضارية الأولى**، الصادر سنة 1991، من المتنبّئين بما هو معيش الآن في العراق وفلسطين والعالم العربي أجمع. وقد تمَّ اختيار المؤلَّف ضمن برنامج كتاب الشهر في الفضائية العراقية. كما تمَّ الاستشهاد بثلاثة آراء متباينة حول العدوان الثلاثي الغاشم على الشعب العراقي، من خلال برنامج «أضخم حملة عسكرية في التاريخ»، رأي جيمس بيكر، ورأي وزير الخارجية الروسي إبان حرب الخليج الثانية شيفردنادزه، والشهادة الثالثة للبروفسور المنجرة، الذي أكّد حقيقة أن الهجوم على العراق ليس إلا حلقة في مسلسل ستنتشر شراراته عبر العالم، وهذا فعلاً ما حدث في البوسنة والهرسك والصومال والشيشان...

وقد شدّد تأكيده في كلمة الحفل على أن النخب والنخبوية هي إحدى معضلات مجتمعاتنا، حيث أتخمتنا بارتزاقها الفكري والسلوكي.

وعليه، يرى المنجرة أن الشعوب وحدها هي من ستفكّ أغلال بعضها البعض، عبر انتفاضات متسلسلة قادمة لا محال. **وانتفاضات** هو عنوان كتاب حيكت خيوطه انطلاقاً من مقاربة إشكالات جمّى، التقت في تقاطعاتها روح الشابين اللذين أسهما في إنجازه (د. يحيى اليحياوي كمنسِّق، والثاني أسهم في محاورة المؤلف) بروح د. المهدي المنجرة، الجامعة بين حيوية الشباب واختمار تجاربه الحياتية النضالية.

لقد تساءل البروفسور أثناء الحفل، وضمن سطور بيان الحفل، هل ستكون جائزة لسنة 2002؟

إن جبهات النضال متعددة، بين السلاح والسياسة والعلم، ولعلّ الجهاد العلمي هو ما نحن ملزمون به الآن. وحتى ندرك التواصل بين شمال العالم وجنوبه، لا بدَّ من إلغاء تركيبة الشمال والجنوب من الجماعة الواحدة... وهو ما يؤكد عليه المؤلف باستمرار دونما عناء أو كلل.

ملحق

اليابان، ثقل التنوع الثقافي

بقلم البروفسور المنجرة

أول اتصال لي مع اليابان كان في غضون شهر سبتمبر 1968. تمّت الزيارة في ظروف جيدة تبعث على الحماس والتفاؤل. وتركزت كلها على الاهتمامات والانشغالات الثقافية والحضارية. وقد حظيت آنذاك وأنا مدير عام مساعد لليونسكو في العلوم الإنسانية والثقافية بشرف تنظيم ندوة حول «التفاعل بين الثقافة اليابانية والثقافة الغربية»، وذلك بمناسبة تخليد الذكرى المئوية لثورة ميجي. وأتيح لي كذلك أن أتقابل وأتبادل الرأي مع زمرة من أبرز المثقفين والمبدعين اليابانيين مثل كنزو تانغه وكونيو مايكاوا ويوكيو ميشيما ويوئيشي مائدا ويوشيو نومورا وموتسو وناكامورا وناؤويا نوشيمورا وسي إيتو. وقد كانت تجربة كلها حماس واستفادة.

كان مقر الندوة هو مكتب مراسل جريدة **لوموند** في طوكيو آنذاك، الراحل روبير غيلان الذي كان شديد الإلمام بشؤون اليابان. ولما انتبه إلى تحمسي لذلك الملتقى خاطبني قائلاً:

«سوف لن تحس أبداً في المستقبل أنك تفهم اليابان بالقدر الذي تدركها اليوم، شريطة أن تتحاشى زيارتها مجدداً. وإذا صادف

وقمت بزيارات أخرى فإن معرفتك لها سوف تتقلص وتتلاشى في كل زيارة. وقد تكتشف في يوم من الأيام أن هناك حدوداً تحول دون إلمامك باليابان إلماماً حقيقياً».

أجل، إنني كلما زرت اليابان - وهذه زيارتي الثالثة عشرة - اكتشفت إلى أي حدّ كان المتحدث مصيباً في رأيه. وإذا كنت لم أتخلَّ عن أملي في أن أتمكن ذات يوم من إدراك كنه تلك الأمور، فإنني اكتشفت بالمقابل أنه من الأسهل والأجدى أن يحاول المرء أن يلتمس بحواسه وجوارحه طبيعة اليابان وثقافتها وأهلها في سعي حثيث لتعميق معرفته وإدراكه لهذا البلد وبطبيعة يكون فيها الثلج والقمر والورود والفصول والعطور والأنغام بمثابة رصيد مصطلحي أساسي يغنيك عن تعلم اللغة اليابانية والتحكُّم فيها ويتيح لك أن تتذوق بفطرتك وحدسك ما يزخر به اليابان من جمالية وشعرية.

ما أودُّ أن أقوله باختصار هو إني ركّزت في اهتمامي باليابان على البُعد الثقافي والقيم التي يعتمد عليها لما لهذا البُعد من تجليات سياسية واجتماعية واقتصادية.

الندوة المنعقدة بمناسبة الذكرى المئوية لثورة ميجي أبرزت بجلاء أن «عصرنة» الإبداع الأدبي والفني في اليابان نابعة بالأساس من الداخل وليست منتوجاً دخيلاً ورد عليه من الغرب. كما أبرز لي النقاش كيف استعار الغرب من بعض أشكال التعبير اليابانية كالرسم والمسرح وحتى الموسيقى. وتأكّد لي كذلك الطرح الذي ما فتئتُ أنادي به منذ أيام الجامعة والذي مفاده إن «العصرنة» لا تعني «الغربنة» (نسبة إلى الغرب). وهكذا أصبح مسلسل العصرنة والتحديث في اليابان، وما له من انعكاسات في العالم الثالث،

يحتلُّ الصدارة فيما أقوم به من بحوث بشأن القيم ودورها الحيوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تمَّ الوقوف على محدودية التقليد الأعمى للنمط الغربي الذي يسعى دعاة «العولمة» جاهدين لفرضه على الإنسانية جمعاء.

بعد انصرام عشر سنوات، أتيح لي أن أشارك في دراسة المستقبليات في إطار المعهد الوطني لتنمية البحث «نيرا» تحت عنوان «منتوج البحث: أجندة لليابان في عقد التسعينيات «طوكيو 1988»». وقد كتب اتسوشي شيموكوبي، رئيس «نيرا»، في توطئته لكتاب **عهد الحضارات المتنوعة** ما يلي:

«أصبح يتعين على المرء أن يغيّر نظرته إلى النظام العالمي وأن يضع جانباً الرأي الشائع الذي يقول إن النظام العالمي نظام طبقي تحكمه أميركا. إن النظام العالمي الجديد الذي يجوز أن نسميه «عهد الحضارات المتنوعة» يوحي ببزوغ عهد التساكن بين حضارات متعدِّدة. وإذا كان اعتماد النمط الغربي قد أفضى إلى تحقيق بعض التقدُّم على الصعيد العالمي في إطار الحضارة المادية، فإن مسلسل التحديث والعصرنة في اليابان قد أقام الدليل على أن هناك فرقاً بين «العصرنة» و«الغرب»».

إنني أرى بكل تواضع أن الخطر الكبير الذي يتهدّد العالم اليوم يكمن في الهيمنة الثقافية التي يحاول البعض جاهداً فرضها علينا ضمن مسلسل «العولمة» كما خطط لها بطريقة انفرادية. وقد سبق لي في اليابان ذاتها أن صرحت في إطار برنامج تلفزيوني بثّته قناة NHK في تاريخ 2 أكتوبر 1986، بحضور كل من جان جاك سيرفان شرايبر وهيساني إيسومورا، أن النزاعات المقبلة ستنشب أساساً نتيجة

أسباب ثقافية، وأننا قد نعايش نشوب نزاع من هذا القبيل بين الولايات المتحدة واليابان. وفي حوار مع جريدة **دير شبيغل** الألمانية سنة 1991، وصفتُ حرب الخليج بكونها «الحرب الحضارية الأولى». كما نشرتُ كتاباً بالعنوان نفسه في السنة ذاتها.

كانت هذه الآراء تبدو متشدّدة في البداية، أما اليوم فإنها تبدو أقلَّ تطرفاً. بعد ذلك بقليل طلع علينا هنتنجتون بكتابه **صدام الحضارات** (1993).

إن «العولمة» التي تفرضُ على كلٍّ منّا، أينما كان، في تجاهل تام لِما للآخرين من قيم ونُظُم ثقافية، تشكِّلُ خطراً حقيقياً على السِّلم. وقد تسببت منذ مطلع التسعينيات في سقوط عشرات الآلاف من الضحايا في العالم باستثناء الغرب. كلمة السِّلم هذه، والتي تجسِّد هدفاً من أسمى الأهداف التي يصبو إليها الشعب الياباني، تجسِّد كذلك الكفاح والنضال من أجل التنوع الثقافي. ويمكن لليابان أن يضطلع بدورٍ ريادي في هذا المجال ليس فقط بالنظر إلى قوته الاقتصادية، ولكن كذلك لأنه يقيم الدليل القاطع على أنه بلد تفوق إلى حدٍّ الآن في النضال من أجل تأمين بقائه الثقافي. هذا الهدف يُعتبر أكثر استعجالية من غيره مهما كانت الأولويات التي أدرجها في جدول برامجه للمساعدة العمومية للتنمية: وعلى أية حال فالحضارة تقدَّر بمدى استنكافها للاستعارة، كما يقول بروديل.

المحتويات

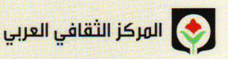
زمن الذلّقراطية

أي مستقبل ينتظرُ العرب؟ كان هذا التساؤل الهاجس المحفِّز الذي أثمر هذه الانتفاضة الفكرية في صيغتها الحوارية مع عالم المستقبليات البروفسور المهدي المنجرة.

و لأن الهاجس كان البحث عن التغيير وسُبُله، فقد قمتُ بتصميم تساؤلات تفتح بوابات قلقة بخصوص الغد، فانبعثت انتفاضات حوارية وحوارات منتفضة أسَّسنا لها فكرياً، إذ لم أتردد في طرح أسئلتي القلقة كما لم يبخل البروفسور المنجرة في ردوده بعلمه وقلقه المستقبلي أيضاً.

محاوراتنا جعلت البروفسور المنجرة يُجمِل الأوضاع في العالم العربي في مفهوم مبتكر واحد: «الذلّقراطية». فالانتفاضات هي ثورة على الذلِّ والإهانة واحتقار السُّلط الحاكمة لشعوبها التي منذ حصولها على استقلالها، وهي تطالب من حكوماتها «الوطنية» أو من «مستعمرها الوطني» بالعدالة والكرامة والمساواة والحرية، ولم يكن ردّ الأنظمة المتسلِّطة الحاكمة سوى المزيد من القهر والتجويع والتجهيل، لذا فالانتفاضات - كما يقول البروفسور المنجرة - «لم تأتِ من فراغ ولا من عدم، لم تأتِ من انقلاب ولا من تآمر. هي أتت من صيرورة تاريخية لا آنية فيها ولا ارتجال. هي أتت من اختمار ماضٍ مُرّ ومتردي، من حاضر ملؤه اليأس ومن أمل في المستقبل يتغيّا البديل الجذري لا الترقيع المرحلي المجحف أو الحلول الوسيطة المهادنة».

د. هند عروب



الدار البيضاء: ص. ب. 4006 (سيدنا)
بيروت: ص. ب. 113/5158
markaz.casablanca@gmail.com
cca_casa_bey@yahoo.com

